وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

دراسة عينة مجموعة من البنوك لولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :

سماح بولقرون

فايزة فقعاص

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستادة سارة مخلوف	**الدرجة العلمية**	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ: أمين كعواش	**الدرجة العلمية**	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقرار**
الأستاذ عمر كبير	**الدرجة العلمية**	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

دراسة عينة مجموعة من البنوك التجارية بولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :

سماح بولقرون

فايزة فقعاص

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة سارة مخلوف	**الدرجة العلمية**	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ: أمين كعواش	**الدرجة العلمية**	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقرار**
الأستاذ عمر كبير	**الدرجة العلمية**	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

الشكر

الشكر للمولى جل شأنه بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحنا إياهما طيلة هذا المشوار وفتح لنا أبواب العلم ليتجسد جهدنا في هدا العمل، الذي نتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

ثم نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الفاضل المشرف، كعواش أمين، الذي تكرم بقبول الإشراف ومساندته لنا الذي كان طيلة مدة الاشراف معلما متواضعا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، وبارك الله فيك.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذة أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها ومناقشتها على مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

وكل الشكر الى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير دون استثناء.

والشكر الموصول غلى كل موظفي البنوك التجارية بولاية جيجل على تفهمهم وتعبهم معنا وتقديرهم لمجهودنا.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب او بعيد في إعداد هدا البحث .

وقبل وبعد فالشكر لله والحمد في الأول والاخر.

فايزة، سماح

الإهداء

الحمد لله عظيم فضله وكثير عطائه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة النجاح والجهد بفضله تعالى.

الى نفسي أولا الصبورة المثابرة على أداء عملها بكل جهد ومصداقية

الى من علمني العطاء بدون انتظار وأحمل اسمه بكل افتخار ،الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والإيمان الى صاحب القلب الكبير والقوي ،المشجع لي دائما " والدي العزيز" الحمد لله على وجودك معي.

الى بسمة الحياة وسعادتي ،إليك أنت يا من أسند لها رأسي في حضنها وتسعى دائما الى إفراحي، الى من علمتني الصبر والحنان صاحبة القلب الحنون والكبير ، مشجعتي دائما في فشلي ونجاحي يا فرحة عمري وقرة عيني "أمي ومأمني " الحمد لله على وجودك معي.

الى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى العقد المتين ، من كانوا عونا لي في رحلة بحثي ، الى وحيدتي أختي البكر قوتي وقت ضعفي وفشلي "تسرين"، الى سندي وعوني وقوتي بعد أبي بعد والدي أخي عبد المالك، عبد الرحمان،

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيقتي وزميلتي وصديقتي العزيزة الغالية سماح، شكرا على صبرك معي.

الى أهلي وأحبتي خاصة عمتي سامية ونعيمة وأخوات الروح وصديقات الطفولة، هناء ونورهان.

الى رفيقات دربي الى صاحبات القلب الطيب من رافقتني وسارتا معي الدرب خطوة بخطوة الى صديقاتي أمينة وزهرة، الحمد الله على وجودكم

إلى أحبتي مادامت الحياة صفحات دربها الاخلاص و الوفاء إلى كل الأهل والأقراب وزملائي إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي لكم مني كل الحب والاحترام

فايزة

FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبني الحياة والامل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا ، واحسانا، ووفاء لهما: والدتي العزيزة ووالدي العزيز.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى العقد المتين من كانوا عونا لي في رحلة بحثي: أخواتي

إلى وحيدي سندي ومسندي بعد ابي، إلى: اخي.

إلى رفيقة دربي ومشواري التي قاسمتني اوقت حزني وفرحي صديقتي وزميلتي

الى صديقات العمر رفيقات الحياة والخطى من بداية مسيرتي إلى صديقاتي

واخيرا الى كل من ساعدني وكان له دور من قريب او بعيد في اتمام هده الدراسة سائلة المولى عز وجل ان يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والاخرة .

سماح

FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

الملخص

هدفت دراستنا الى معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية وتبيان الأثر بينهما وهذا على مستوى البنوك التجارية العاملة بولاية جيجل، لتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بالاستبيان كأداة للدراسة والمنهج الوصفي كمنهج لتحليل الدراسة، حيث تم توزيع 47 استبيان على مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية جيجل، كما تم تفريغ 40 استبيان على برنامج الحزمة الإحصائية SPSS وقد تم الوصول الى عدم وجود علاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، ويرجع هدا الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المعايير المهنية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، كما تم التأكيد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للبيانات الشخصية والوظيفية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخالي، المخاطر البنكية، ادارة المخاطر البنكية.

Résume

Notre étude avait pour intérêt principal d'identifier la relation entre l'audit interne et la gestion des risques bancaires et d'essayer de détecter l'impact de l'audit interne sur la gestion des risques bancaires.

Notre étude se concentre uniquement sur les banques commerciales situées dans la wilaya de jijel. Pour réaliser cet objet, nous avions besoin d'un questionnaire comme outil d'étude et la méthode descriptive comme méthode d'analyse.

Durant notre étude. 47 questionnaires ont été distribués au niveau d'un groupe de banque commerciale qui travaillent à Jijel. On a été traité que 40 questionnaires sur le programme de l'analyse statistique "spss" nous sommes arrivées aux résultats suivants Il n'y a aucune relation entre l'audit interne et la gestion des risques bancaires, aucun impact de statistique significative entre les normes professionnelles d'audit interne et la gestion des risques bancaire, aucun effet de statistique significative entre les règles de la déontologie de l'audit interne, on est confirmé aussi qu'il existe des différences de statistiques significatives entre les réponses des personnes de l'échantillon d'étude.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الترقيم
(1_1)	معايير الصفات للتدقيق الداخلي	20
(2_1)	معايير الأداء للتدقيق الداخلي	23
(1_2)	ميزانية البنك التجاري	42
(1_3)	الاحصائيات الخاصة بالاستبانة	71
(2_3)	تصنيف درجات مقياس ليكرث الخماسي	72
(3_3)	قيم المتوسطات المرجحة لمقياس ليكرث الخماسي	73
(4_3)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول	74
(5_3)	الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني	76
(6_3)	الاتساق البنائي لأبعاد المحور الأول	77
(7_3)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	77
(8_3)	صدق الاتساق البنائي لفقرات المحور الأول والمحور الثاني	79
(9_3)	صدق الإستبانة بمعامل ألفا كرونباخ	79
(10_3)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	80
(11_3)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	81
(12_3)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	81
(13_3)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية	83
(14_3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	83
(15_3)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	84
(16_3)	توزيع أفراد العينة حسب الإسم التجاري للبنك	85
(17_3)	تحليل البعد الأول: مدى مساهمة الإلتزام	86

	بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي	
(18_3)	تحليل فقرات البعد الثاني: قواعد السلوك المهني	89
(19_3)	تحليل نتائج المحور الأول التدقيق الداخلي	92
(20_3)	تحليل نتائج المحور الثاني إدارة المخاطر البنكية	93
(21_3)	تحليل نتائج المحور الأول والثاني التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر البنكية	96
(22_3)	اختبار التوزيع الطبيعي	97
(23_3)	اختبار التضخم	98
(24_3)	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الأولى	99
(25_3)	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الثانية	100
(26_3)	نتائج اختبار لاختبار الفرضية الرئيسية	100
(27_3)	نتائج اختبار t لفروق المستجوبين حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية للجنس.	101
(28_3)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر	102
(29_3)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية	103
(30_3)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية	104
(31_3)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى العليمي	105
(32_3)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير التخصص العلمي	106
(33_3)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الاسم التجاري للبنك	107

قائمة الملاحق والمختصرات

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
1	الاستبانة
2	صدق المحكمين
3	دراسة الصدق من خلال معامل الارتباط
4	دراسة الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ
5	تحليل خصائص الدراسة
6	تحليل نتائج الدراسة عن طريق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
7	اختبار التوزيع الطبيعي
8	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد
9	اختبار t لتحليل الفروق لمتغير الجنس
10	اختبار تحليل التباين الأحادي

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة بالغة العربية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أهداف التدقيق الداخلي	14
(2-1)	الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي	30
(1-2)	أنواع المخاطر النكية	47
(2-2)	أساليب إدارة المخاطر البنكية	59
(3_2)	الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	62
(1-3)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	80
(2-3)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	82
(3-3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	84
(4-3)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	85

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الترقيم
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الجداول	I
قائمة الملاحق والمختصرات والأشكال	V
الفهرس	VII
مقدمة	أ-ح
1-عموميات حول التدقيق الداخلي	_
تمهيد	08
1-1-ماهية التدقيق الداخلي	09
1-1-1-نشأة وتطور التدقيق الداخلي	09
1-1-2-تعريف التدقيق الداخلي	10
1-1-3-أهمية التدقيق الداخلي	11
1-1-4-أسباب تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي	12
1-1-5-أهداف التدقيق الداخلي	13
1-1-6-أنواع التدقيق الداخلي	15
1-1-7-مبادئ التدقيق الداخلي	17
1-2-وظائف ومهام التدقيق الداخلي	17
1-2-1-وظائف التدقيق الداخلي	17
1-2-2-معايير التدقيق الداخلي	19

1-2-3-عمليات وأدوات التدقيق الداخلي	28
1-3-الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنوك	32
1-3-1-قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي	32
1-3-2-مهام التدقيق الداخلي في البنوك وأسس ومتطلباته	34
1-3-3-إجراءات وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك	35
خلاصة	37
2-إدارة المخاطر البنكية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي	_
تمهيد	39
2-1-ماهية البنوك التجارية	40
2-1-1-مفهوم البنوك التجارية	40
2-1-2-خصائص البنوك التجارية	40
2-1-3-وظائف البنوك التجارية	40
2-1-4-المبادئ العامة في إدارة البنك التجاري	41
2-1-5-ميزانية البنك التجاري	42
2-2-المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة فيها	44
2-2-1-مفهوم المخاطر البنكية	45
2-2-2-العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية	45
2-2-3-أنواع المخاطر البنكية	46
2-3-إدارة المخاطر البنكية	51
2-3-1-مفهوم إدارة المخاطر البنكية	51
2-3-2-أهداف إدارة المخاطر البنكية	52
2-3-3-العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر البنكية	53

2-3-4-مهام وكيفية إدارة المخاطر البنكية	53
2-3-5-خطوات وإجراءات إدارة المخاطر البنكية	58
2-4-التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية	61
2-4-1-العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية	61
2-4-2-مهام التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية	63
2-4-3-أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية	66
خلاصة	68
3-دراسة ميدانية حول التدقيق الداخلي ودوره في فعالية إدارة المخاطر البنكية	_
تمهيد	70
3-1-الإطار المنهجي للدراسة	71
3-1-1-مجتمع وعينة الدراسة	71
3-1-2-آداة الدراسة	72
3-1-3-صدق وثبات الإستبانة	74
3-2-تحليل بيانات ونتائج الدراسة	80
3-2-1-عرض نتائج الدراسة	80
3-2-2-تحليل نتائج الدراسة	86
3-3-إختبار الفرضيات وتحليل الفروق	97
3-3-1-إختبار التوزيع الطبيعي	97
3-3-2-التأكد من عدم وجود تداخل خطي متعدد	97
3-3-3-إختبار الفرضيات	98
3-3-4-إختبار الفروق	101
خلاصة	109

الخاتمة	111
قائمة المراجع	115
الملاحق	–

مقدمة

مقدمة

إن القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية وتأثيرا على النمو الاقتصادي للدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية وذلك لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفر من تعبئة المدخرات الكافية للنمو الاقتصادي والتنوع الكبير في المنتجات المصرفية، حيث أصبحت البنوك تقدم خدمات تتجاوز حدود بلادها كالمشتقات المالية والتأجير التمويلي بالإضافة تمويل المشاريع و بطاقات الائتمان وغيرها، هذا مما زاد حدة المنافسة بين البنوك وبالتالي تزايد المخاطر التي يتعرض لها البنك.

حيث كان لانتشار المخاطر في حياتنا كلازمة من لوازم الحياة هذا ما زاد من الاهتمام بدراستنا ودراسة مسبباتها ومحاولة تقليل الخسائر التي تترتب على وجودها أو بعبارة أخرى محاولة التحكم فيها، فالواقع فرض على البنوك ضرورة الانتباه و الاحتياط والعمل على الحد من تفاقمها أو تفاعلها قصد ضمان الاستمرارية والأمان, لذلك ظهرت إدارة المخاطر كمدخل علمي لمشكلة المخاطر التي تواجه البنوك وذلك عن طريق توقع الخسائر العارضة و المحتملة وتعميم وتنفيذ أفضل الأساليب و الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث هذه الخسائر أو تقليل الأثر المالي لها إلى أدنى حد ممكن بهدف تحقق أعلى مستويات الأمان والسلامة.

في هذا الصدد توجهت الأنظار نحو المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر لما يملكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلا لذلك وبالأخص بعد إنشاء معهد المدققين الداخلين (IIA) والذي أصدر مجموعة من المعايير المهنية التي وسعت من مهامه، بالإضافة بعد تطور مفهومه الحديث والذي يهدف الى توسيع نطاقه وإضافة خدمات جديدة له كالمساهمة في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد والقياس والإفصاح في مختلف الأخطار والمعوقات التي تواجه البنوك, زيادتا الى التنبؤ بهذه المخاطر والتصدي لها قبل وقوعها بإعطاء ضمانات بشأن صحة وتقييم المخاطر وتقييم عملية الإبلاغ في المخاطر الرئيسية ومراجعة عمليات إدارة المخاطر البنكية، حيث في حالة وجود قصور في إدارة المخاطر يقوم المدقق بإعلام إدارة البنك كما يتولى تقديم دور استشاري من خلال تحديد مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تسمح بتطوير وظيفة إدارة المخاطر وتحسين إجراءاتها.

- **مشكلة البحث**

إن البنوك التجارية العاملة بولاية جيجل تسعى إلى تدنية المخاطر البنكية والعمل على إدارة هذه المخاطر لتحسين أداءها، ومن العوامل التي تساعد البنوك في إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها نجد التدقيق الداخلي لما له دورا مهما في عملية إدارة المخاطر في البنوك وذلك من خلال المساعدة في تحديد وتقييم هذه المخاطر معالجتها، وعليه يمكن طرح الإشكال الرئيسي:

هل يوجد أثر للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك التجارية العاملة بولاية جيجل؟

حتى تتسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية.

- ✓ هل يوجد أثر للمعايير المهنية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية؟
- ✓ هل يوجد أثر لقواعد السلوك المهني للتدقيق لداخلي على إدارة المخاطر البنكية؟

- **الفرضيات**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الرأيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a أقل من 0,05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، ونتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الى فرضيتين فرعيتين.
- ✓ الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a أقل من 0,05 بين المعايير المهنية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.
- ✓ الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a أقل من 0,05 بين قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

- **أهمية الدراسة**

نظرا لأهمية موضوع التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر فهي تحاول قياس العلاقة بين وظيفتين أساسيتين في البنوك التجارية، حيث تعد الدراسة محاولة لإبراز دور المدقق الداخلي في مراجعة إدارة المخاطر البنكية والأسس والضوابط التي تحكم اداء إدارة التدقيق الداخلي في متابعة إدارة المخاطر البنكية.

- **أهداف الدراسة:** ترمى هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على الإطار النظري للتدقيق الداخلي.
- ✓ معرفة المعايير المهنية للتدقيق الداخلي.
- ✓ معرفة قواعد السلوك لمهني للمدقق الداخلي.
- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.
- ✓ توضيح العلاقة التي تربط بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

- **أسباب اختيار الموضوع**

- ✓ الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بتخصص الإدارة المالية.
- ✓ نقص البحوث والدراسات النظرية التي تربط بين هذين المصطلحين في ولاية جيجل.
- ✓ حداثة موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية على المستوى الدولي والمحلي.
- ✓ محاولة اكتساب المزيد من المعارف في الجوانب التطبيقية.
- ✓ الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة في فتح مجال للبحث فيه أكثر.
- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنوك التجارية العاملة بولاية جيجل.

✓ الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي من قبل المهنيين والباحثين لإيجاد أفضل الطرق لتفعيل وظيفة التدقيق الداخلي.

- **حدود الدراسة**

الحدود المكانية: تمت الدراسة مكانيا على مستوى البنوك التجارية المتواجدة بإقليم ولاية جيجل والمتمثلة في(BADR.BDL.BEA.BNA.AGB.CPA).

الحدود الزمانية: تمت الدراسة زمانيا في السداسي الثاني (2022_2023).

الحدود الموضوعية: هذه الدراسة ستكون في المجال النظري الخاص بالتدقيق الداخلي وكدا إدارة المخاطر البنكية، بالإضافة الى العلاقة بينهما، وقد اعتمدنا على الاستبيان كأسلوب من أساليب جمع البيانات والمعلومات الضرورية في البنوك التجارية العاملة بولاية جيجل.

- **منهج الدراسة**

قصد الإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية والتساؤلات الفرعية من أجل تحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصول النظرية القائمة على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع لتوضيح مختلف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، نعتقد بان هذا المنهج يساعدنا على تحقيق الجوانب النظرية وكدا تحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق تحليل الاستبيان.

- **أدوات الدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

❖ **المصادر الأولية:** والمتمثلة في الاستبيان حيث تم توزيعها على عينة معتبرة من المدققين الداخليين والمحاسبيين المعتمدين وخبراء بالبنوك التجارية على مستوى ولاية جيجل لمعرفة رأيهم حول جوانب الموضوع.

الأدوات الإحصائية: المتمثلة في تقنيات الإحصاء الوصفي(المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري، معامل الارتباط).

البرامج الإحصائية: برنامج الحزمة الإحصائية SPSS لتحليل المعطيات.

❖ **المصادر الثانوية:** المتمثلة في الكتب والمقالات العلمية والرسائل والأطروحات والمواقع الإلكترونية التي تهتم ببعض جوانب الموضوع.

مصطلحات الدراسة: التدقيق، التدقيق الداخلي، المعايير المهنية، قواعد السلوك، المخاطر البنكية، إدارة المخاطر البنكية.

❖ **صعوبات الدراسة**

- ✓ قلة المراجع المتعلقة بمعايير المهنية التدقيق على مستوى المكتبات الجامعية.
- ✓ التعديلات والإضافات التي تشهدها نصوص معايير التدقيق المهنية بصفة متكررة، مما ألزم علينا الاعتماد على المراجع الحديثة والاستغناء عن المراجع القديمة.
- ✓ عدم التجاوب المحسوس من بعض أفراد مجتمع الدراسة الميدانية، وعدم الجدية في الرد على الاستبيان من بعض المستجوبين.

- **الدراسات السابقة الدي اعتمدنا عليها كمراجع**

❖ دراسة حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيداون، عمر عبو, بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر،2019،هدفت هده الدراسة إلى تحديد مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعلاقة بينهما، ودراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في ضل المعايير العامة للبنوك المعتمدة في الجزائر والمقدرة ب20 بنك، ومن النتائج المتوصل إليها هي غياب لجنة للمخاطر على مستوى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، بالإضافة إلى تمتع البنوك العمومية باستقلالية أقل من البنوك الخاصة، وذلك نضرا لطبيعة هياكلها التنظيمية مما سيؤثر على عمل المدققين الداخليين وعلى نتائج تقاريرهم، عدم مواكبة البنوك العمومية للتحديثات التي تجريها لجنة بازل للرقابة البنكية مقارنة بالبنوك الخاصة.

❖ دراسة الغالي بوخروبة، بلقاسم دواح، بعنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد20, المجلد 15، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر البنوك العاملة على مستوى ولاية مستغانم، ومن النتائج المتوصل إليها هي أن هناك وعي لقسم التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر، وأن المدققون الداخليون على مستوى البنوك لديهم معرفة كافية بالمعايير المطلوبة لإبراز مبادئ إدارة المخاطر، بالإضافة الى أن هناك تعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

❖ دراسة شهبون لامية، بعنوان المخاطر البنكية وأثرها عل التسهيلات الائتماني في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، 2016، هدفت هده الدراسة إلى التعرف على البنوك التجارية العاملة في الجزائر وما هي مختلف التسهيلات الائتمانية التي تمنحها هده البنوك ودراسة تطورها ومعرفة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأنواعها وكيفية قياسها وأهم الأساليب لإدارة هده المخاطر، كما أظهرت نتائج هده الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين المخاطر البنكية والتسهيلات الائتمانية في البنوك عينة الدراسة، وأن أكثر المخاطر تأثيرا هي مخاطر الائتمان ثم مخاطر السيولة تليها مخاطر التشغيل, وأشارت أيضا إلى وجود علاقة طردية بين حجم الودائع و التسهيلات الائتمانية.

- ❖ دراسة سايح نوال، بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حو كمة الشركات في الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، هدفت هده الدراسة إلى معرفة واقع التدقيق الداخلي في الشركة الجزائرية من خلال قياس مدى إسهامه في إدارة المخاطر في مجموعة من الشركات الجزائرية وقياس مدى انعكاس هدا الدور على تجسيد متطلبات حو كمة الشركات في ضل التطور الدي عرفه نشاط التدقيق الداخلي، وقد توصلت إلى جود اهتمام كبير بهده المتغيرات ووجود علاقة بينهما أن التدقيق الداخلي يساهم من خلال مراحله الثلاث في إدارة المخاطر وكد تجسيد متطلبات حو كمة الشركات.
- ❖ دراسة إيهاب ديب، مص طفى رضوان، بعنوان أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، هدفت هده الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية في قطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وقد توصلت إلى وجود دلالة إ جابية بين تطبيق معايير السمات ومعايير الأداء من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، وكدا وجود دلالة إ جابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لأليات تطبيقها.
- ❖ دراسة إبراهيم رباح, إبراهيم المدهون، بعنوان دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة, رسالة ماجستير، 2011، هدفت هده الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي بالإضافة إلى الدور الدي يتمثل في تقديم الاستشارات بشأن إدارة المخاطر.
- ❖ دراسة شريف دهيمي، بعنوان إدارة المخاطر المصرفية في ضل الأزمة المالية، رسالة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، هدفت هده الدراسة إلى إبراز دور بإدارة المخاطر المصرفية ومدى فعاليتها في مراقبة مختلف الأزمات المالية، أسبابها، أثارها، ومعالجتها، وذلك من خلال الدراسة الميدانية ببنك سويسثي، جنرال فرنسا وفرعه بالجزائر، أين تم الاعتماد على المراجع الداخلية للبنك لتبيان إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنكين، وقد توصلت إلى أن هناك ارتفاع مستمر لمخاطر الائتمان طيلة فترة الدراسة في كلا البنكين، وأن هدين البنكين لا يعانيا من مخاطر السيولة كون معامل السيولة أعلى من معامل الأدنى المطلوب للبنكين.

Whit .K .R .and Alexander." Internal Auditiong: Trends ans Practices " Journal of Institute of Internal Auditor, MARCH ,1992.

أعدت هذه الدراسة لمعهد المدققين الداخلين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى التوافق بين الجانب النظري والمهني للتدقيق الداخلي في أمريكا، وتوصلت الى أن معظم المنشآت

تعزز دوائر التدقيق الداخلي التابعة لها بموظفين متخصصين في فروع أخرى غير المحاسبة مثل الضرائب، كما بينت أن 97 بالمئة من المدققين الداخليين يقومون بمراجعة تقرير التدقيق الداخلي مع العاملين الخاضعين لعملية التدقيق قبل رفعها الى الإدارة، وأن 67 بالمئة من المستجوبين استخدموا العينات الإحصائية في إنجازهم لأعمال التدقيق الداخلي.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

مايميز دراستنا أنها تتوافق مع الدراسات السابقة في ان هناك معايير مهنية للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية، دراسة إيهاب ديب، مص طفى رضوان، بعنوان أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية.

كما تتوافق أيضا مع الدراسة السابقة في أن هناك تطبيق لقواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية، دراسة حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيداون، عمر عبو, بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.

كما اختلفت دراستنا مع الدراسات السابقة في أن هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية مع كل من الدراسات التالية، دراسة سايح نوال، بعنوان مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حو كمة الشركات في الجزائر، دراسة إيهاب ديب، مص طفى رضوان، بعنوان أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية, وربما يرجع سبب الاختلاف الى اختلاف في الحدود المكانية والزمانية.

الفصل الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: وظائف ومعايير التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنوك

تمهيد

نظرا للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال بشكل عام ومجالات المحاسبة والتدقيق بشكل خاص تطور التدقيق الداخلي ليصبح أوسع نطاقا وأكثر شمولا إذ أصبح يشمل جميع مجالات عمل الشركة المالية، وظهرت الحاجة لوضيفة التدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف إكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وإقتصر مفهوم التدقيق الداخلي في البداية شأنه شأن التدقيق بشكل عام على التدقيق المالي والمحاسبي الهادف إلى تصييد الأخطاء, والأن يحضى التدقيق الداخلي بأهمية كبيرة في المؤسسة العمومية أو الخاصة على حد سواء، فهو عين الإدارة لقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر المؤسسة كما أن هده الوظيفة المستقلة تسعى إلى تحقيق عدة أهداف وذلك للمساهة في نجاح المؤسسة وإستمرا بناءا على ما سبق سيتم في هدا الفصل عرض العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: وظائف ومعايير التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنوك.

1-1: ماهية التدقيق الداخلي

في الماضي كان دور التدقيق الداخلي مهمشا ولم يحظى بالاهتمام اللازم أما في الوقت الحاضر فقد أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية واكتشاف الأخطاء والغش, وبناء على هدا سوف نتطرق في هدا المبحث إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه, بالإضافة إلى مبادئ التدقيق الداخلي.

1-1-1: نشأة وتطور التدقيق الداخلي

يرجع أصل التدقيق الى العصور الوسطى، والتدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول المؤسسات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود، وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي، حيث أنه أصبح من الضروري أن يعهد الى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص أخر.

حيث أن قدامى المصريين كانوا يقومون بتعيين شخصين لتسجيل الأموال الواردة، ويقوم شخص أخر بعملية التدقيق لما قاما به هؤلاء الأشخاص من تسجيل.

أما قدامى اليونان كانوا يعينون موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل، وكذلك الرومان قاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات.

ويرى المتتبع لتاريخ تطور التدقيق تعدد وتنوع أشكال ومجال التدقيق، فقد انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب, وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم وأوسع لإجراء وسائل إيصال النتائج. [1]

كما يمكن تتبع تاريخ تطور التدقيق الداخلي من خلال الفترات الزمنية التالية: [2]

- **1941م_1957م**

تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (Institute of Internas Auditors_IIA) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي, حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بدل الجهود المختلفة.

وتم في عام1947 إصدار أول قائمة تتضمن التدقيق الداخلي صادرة عن (IIA) معهد المدققين الداخليين ، أما في عام 1957 فقد تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، **الاردن، ص 13**.

[2] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص30 ،31.

- **1964م_ 1978م**

في عام 1964 تم اعتماد دليل لتعريف التدقيق الداخلي على أنه مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين لهدا الغرض، ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المؤسسات المختلفة وقد تميز خاصة في المؤسسة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي، وفي عام 1977 انتهت اللجان من أعماله وقدمت تقريرا بنتائج دراستها، وتم التصديق النهائي على هده المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978، وبحق فإن هده المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة وبزوغ مهنة جديدة

- **1988م-1996م**

في عام 1988 في الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها اعتبارا من 1998/9/1والمتضمن الاستجابة والمواكبة لتطور التدقيق الداخلي والطلب من شركات المساهمة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف على التدقيق الداخلي.

في عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن (IIA).

- **1999م 2001م**

تم صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي في عام 1999 من قبل (IIA) على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز هده الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات الازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى، وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على أنه نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي واستشاري.

1_1_2: تعريف التدقيق الداخلي: قبل التطرق إلى تعريف التدقيق الداخلي لابد من التطرق إلى تعريف التدقيق بصفة عامة

حيث يمكن القول أن التدقيق هو أداة لفحص أنظمة الرقابة الداخلية للبيانات، المستندات، الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمشروع ويعد التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة, و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص13.

ومنه يمكن تعريف التدقيق الداخلي كما يلي: [1]

- **التدقيق الداخلي:** هو مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشأه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية، الإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول و ممتلكات المشروع,

كما تتحقق من اتباع موظفي المشروع للسياسات، الخطط، الإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط و السياسات و جميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها و

اقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها، ذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

- **كما يعرف أيضا التدقيق الداخلي:** على أنه أداة من أدوات الإدارة للتأكد من إلتزام الموظفين المنفدين للسياسات الإدارية الموضوعة،والتدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) هو أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية.
- **وقد قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتعريف التدقيق الداخلي على أنه:** وظيفة تقييمية مستقلة تؤسس داخل المشروع لفحص وتقييم نشاطاته كخدمة للمشروع وهدفه مساعدة موظفي المشروع على تنفيد مسؤولياتهم بفعالية.

ومن أجل هده الغاية، يزوده التدقيق بالتحليلات، والتقييمات، والتوصيات، والمشورة، والمعلومات الخاصة بالنشاطات التي قوم بتدقيقها.

- **من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه:** أداة رقابية مستقلة تهدف إلى تعزيز دور الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال متابعة وقياس والتقييم المستمر للعمليات المالية والخطط وإعداد التقارير المالية والحسابات ودلك للتأكد من إلتزام الموظفين بعملهم وتقييم أداءهم ومساعدتهم على تنفيد مسؤولياتهم بكفاءة.

1_1_3:أهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات الحديثة، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي، ومما لاشك فيه أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيمة التدقيق الداخلي بدوره الإستشاري والتأميني يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة المضافة للمؤسسة، بحيث وضعه المعهد كهدف نهائي و استراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المؤسسة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة.[2]

---

[1] خلف عبد الله الورذات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، دار الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص33.

[2] شملان نجاة، **تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر، ص167.

1_1_4:أسباب تزايد الإهتمام بالتدقيق الداخلي

تكمن الأسباب الرئيسية التي دفعت مختلف مؤسسات الأعمال إلى الإهتمام والوعي بشكل أكبر بمكانة التدقيق الداخلي في التسيير الحديث للمؤسسات فيما يلي: [1]

- ✓ اتساع حجم المؤسسات وتعقد عملياتها: أدى اتساع حجم المؤسسات وتعقد عملياتها وتنوع انشغالاتها وكذلك تشعب بنائها التنظيمي إلى حدوث عقبات في الإدارة الفعالة لهذه المؤسسات، الأمر الدي فرض عليها اللجوء إلى بناء أنظمة رقابة داخلية ملائمة وحجمها، وحتى تطمئن الإدارة من سلامة سيرتلك الأنظمة استوجب عليها اللجوء إلى التدقيق الداخلي الدي يكفل تقييم وفحص أنظمة الرقابة والتأكد من سلامتها والرفع من فعالياتها، كما أن المقاربة الحديثة الدي يعمل وفقا للتدقيق الداخلي القائمة على أساس المخاطر تتيح إمكانية أكثر للمؤسسات للتحكم في المخاطر القائمة بأنظمتها الرقابية.
- ✓ حاجة الإدارة العليا إلى تقارير دورية دقيقة: تحتاج الإدارة العليا دوريا إلى بيانات ومعلومات ضرورية للقيام بالعمليات الإدارية كالتخطيط والتنظيم واتخاد القرارات، الأمر الدي يفرض اللجوء إلى التدقيق الداخلي، إذ يكفل هذا الأخير توفير المعلومات الملائمة للإدارة وفي الظروف المناسبة كما، أنه يتولى التأكد من دقة تلك المعلومات وسلامتها قبل تقديمها للإدارة، وبذلك تزايد وعي الإدارات العليا بأن التدقيق الداخلي أصبح أهم أنشطة القيادة بالمؤسسة التي تعمل معها بشكل دائم.
- ✓ زيادة حالات فشل المؤسسات العالمية وإفلاسها: تزايد في الأونة الأخيرة فشل كبريات المؤسسات في العالم وإعلان إفلاسها، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بها وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات، ولقد تم تفسير دلك بالضعف في البناء الرقابي والناجم عن وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة أو انخفاض جودة أداء لجان التدقيق أو غياب مصلحة التدقيق الداخلي، لدا تزايد الإعتراف بضرورة التدقيق الداخلي باعتبارها مهنة لها مقوماتها تمكنها من تحقيق الغرض المتوقع منها وتكفل التأكد من توفر تقارير دورية حول سير أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة والتأكد من مدى سلامتها وفعاليتها، زيادتا على ذلك فقد أصبح التدقيق الداخلي طرفا فعالا في ممارسات الحوكمة الرشيدة للمؤسسات من خلال سعيه إلى توفير مستوى كاف من الإفصاح وظمان العدالة في وصول المعلومات المالية والتشغيلية إلى مختلف الأطراف دات المصلحة.

وعلى الرغم من الدواعي التي تحفز على إنشاء أقسام التدقيق الداخلي من قبل منظمات الأعمال إلا أن بعضها لا يزال مقتنعا بضرورة إنشاءها ولا حتى بأهميتها في التسيير، ولقد سعت إحدى الدراسات المتخصصة في هذا المجال لتشخيص هدا الوضع وتحديد الأسباب الرئيسية لذلك، وتمثلت هذه الأخيرة وفقا لتلك الدراسات فيما يأتي:

- ✓ إن الرقابة الداخلية على أنواعها وبمختلف ضوابطها كفيلة للوصول إلى التسيير الجيد للمؤسسة.

---

[1] كشاط منى، **تطوير واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، 2018-2019، ص 25.

- ✓ إن متطلبات إنشاء التدقيق الداخلي مكلفة وإن العائد من خدمات التدقيق الداخلي لا يغطي أدنى تكاليفه، كما أن القيمة المضافة المتوقعة من المدقق الداخلي غير مظمونة في حين راتب المدقق الداخلي وأتعابه مظمونة ما دام أنه موظف دائم داخل المنظمة.
- ✓ عدم التمييز بين خدمات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وسيادة الإعتقاد بأن التدقيق الداخلي هو مجرد تكرار أو ازدواج للمهام التي يقوم بها المدقق الخارجي.
- ✓ إنتشار ثقافة سلبية لدى العديد من الأفراد بمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة عن عمل المدقق الداخلي وإبداء الرفض للتعاون معهم، من بين الأمور التي لا تحفز على إنشاء قسم التدقيق الداخلي.
- ✓ صغر حجم المؤسسات وطبيعة نشاطها ونظام التسيير السائد فيها لا يتطلب إنشاء قسم التدقيق الداخلي.
- ✓ غياب دور الدولة في وضعها لقوانين صارمة لأنشاء قسم التدقيق الداخلي من أجل الرفع من مستوى التسيير لدى منظمات أعماله.

1_1_5:أهداف التدقيق الداخلي

الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيد مهامهم ومسؤولياتهم بقيام المدقق الداخلي بعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تم تدقيقها، ويسعى التدقيق الداخلي لتحقيق الأهداف التالية: [1]

- ✓ فحص وتقييم قوة وكفائة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية للعمليات الأخرى داخل المؤسسة، والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.
- ✓ التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر أو السرقة.
- ✓ الحكم على إمكانية الإعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تعدها إدارة المؤسسة.
- ✓ التحقق من مدى إلتزام العاملين بسياسات المؤسسة ومقدار تحملهم لمسؤولياتهم.

كما حددت أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف السابقة من طرف بعض الكتاب تتمثل في:[2]

- ✓ تقييم نوعية قياس درجة كفائة الأداء المنفدة على مستوى المسؤوليات اللتي كلف العاملين بالقيام بها.
- ✓ تحديد مدى إلتزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية والإجتماعية.
- ✓ منع الغش والأخطاء وإكتشافها إدا ما وقعت.
- ✓ مصداقية وإمكانية الإعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية المقدمة من طرف الإدارة.
- ✓ المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبدير ووضع الإجراءات اللازمة لها.
- ✓ القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
- ✓ تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المؤسسة وتطويرها.
- ✓ التعاون مع المدقق الخارجي لتحديد مجالات التدقيق الخارجي.

---

[1] محمد لمين علون، **نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2019، ص40.

[2] محمد لمين علوان، مرجع سبق دكره، ص 40.

في حين حددها أخرون كما يظهر في الشكل الموالي

الشكل رقم (1_1): أهداف التدقيق الداخلي

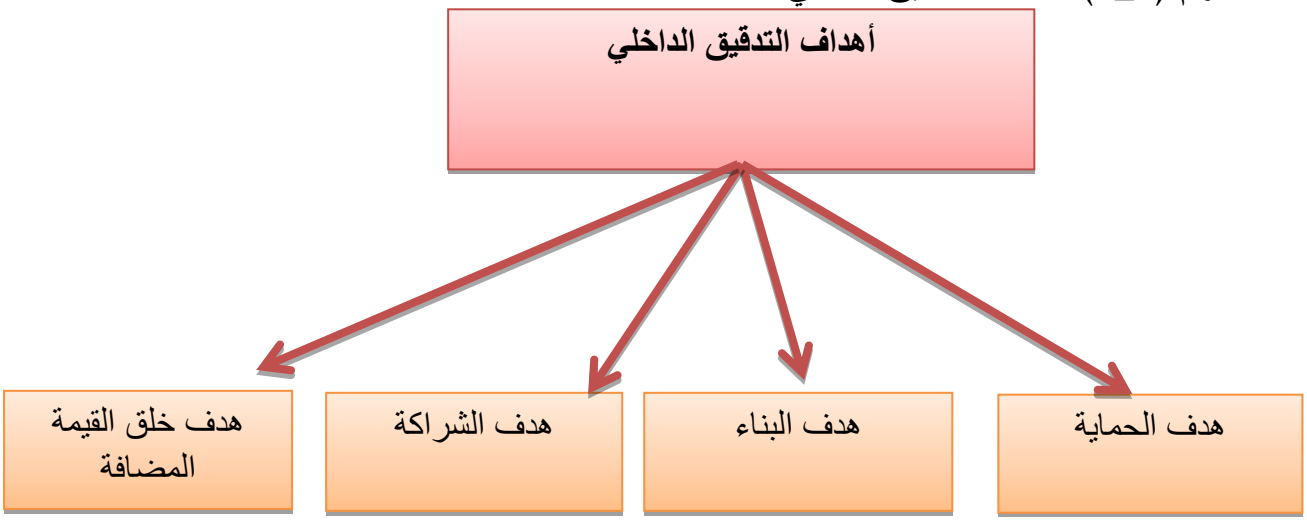

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مرجع سابق،نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي، ص41.

يمكن شرح الشكل أعلاه كمايلي:

- ✓ **هدف الحماية:** يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة في تحقيق أغراضها ودلك عن طريق تدقيق جميع العمليات المالية في المؤسسة لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية من خلال التأكد من سياسات المؤسسة والإجراءات المحاسبية ونظام الضبط الداخلي، استخدام الموارد والأصول، تقييم أنشطة التشغيل.
- ✓ **هدف البناء:** ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص، والمطابقة وتقديم النصح الادارة، وعلى هدا يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة، والتحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.
- ✓ **هدف الشراكة:** من أجل تحقيق الهدفين السابقين يجب على المدقق الداخلي أن يبني مع العملين في المؤسسة شراكة حقيقية يضمن من خلالها تدليل العقبات التي قد تنشأ لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين.
- ✓ **هدف خلق القيمة المضافة:** إضافة القيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائية للاستثمار فيها، وأن فعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة من خلال ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخلين والأطراف المستفيدة من خدماتهم، ولنظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من خدماتهم و والنظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة.

1_1_6: أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعداد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة إمكانية فصل هده الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق، فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخد بعين الإعتبار الأثر المالي أو الأثر الإداري أو قياس مدى الإلتزام بالأنظمة والتعليمات، فقد عمد معهد المدققين على تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية: [1]

أولا_ تدقيق الإلتزام

يهدف إلى التحقق من مدى الإلتزام بالأنظمة و القوانين المعمول بها, الإجراءات الموضوعة من المنشأة, و تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- ✓ التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة.
- ✓ الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة.
- ✓ رقابة مدى إلتزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم.

ثانيا_ التدقيق التشغيلي

يهدف التدقيق التشغيلي إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الإقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعية، فقد يشمل تدقيق العمليات تقييما كاملا للنظام وقد يكشف عن المشاكل هامة في مجال العمليات على سبيل المثال (تدقيق المشتريات، الأصول الثابتة، المستودعات...إلخ).

كماعرف التدقيق التشغيلي بأنه النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث إختيار و تقويم النشاطات التشغيلية و الإدارية و نتائج الأداء للنشاطات، أو الوحدات المختلفة, زيادة عما تتطلبه عملية التدقيق التقليدية.

ويعرف التدقيق التشغيلي أيضا بأنه " الفحص و التقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية و المتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة " ، كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة إستخدام المواد المادية والبشرية، بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلف لعمليات، ويجب أنه يتضمن التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل، والطرق لزيادة الكفاءة والربحية .

ثالثا_ التدقيق المالي

يهدف التدقيق المالي إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الإعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول، وفق درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أو لاحق، كما تخضع كافة عمليات المالية للتدقيق المالي والمستندي والتي تقوم على:

- ✓ التأكد من أن سعر الصرف يتمشى مع ما تسمح به اللوائح و القواعد و التعليمات الصادرة المعمول بها.

[1] خلف عبد الله الواردات، مرجع سبق دكره، ص ص 55_60.

- ✓ التأكد من سلامة إجراءات سعر الصرف والتثبت من إعتماد السلطة المخول لها إعتماد الصرف وفي حدود صلاحيتها .
- ✓ المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من إستكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير و المخالصات والإيصالات و الكشوف الأصلية.

رابعا_ تدقيق نظم المعلومات

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن و سلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة، وتختلف بيئة الحساب الآلي عن بيئة العمل اليدوي من وجهة نظر المدقق في:

- ✓ فصل المهام.
- ✓ إختفاء مسار التدقيق.
- ✓ تشغيل موحد للعمليات.
- ✓ مباشرة الحساب الألي بالعمليات.
- ✓ تزايد فرص حدوث الأخطاء والتجاوزات.
- ✓ زيادة فرص المتابعة و الإشراف الإداري.
- ✓ إعتماد عناصر الضبط والرقابة في البرامج التطبيقية على عوامل الضبط و الرقابة العامة في بيئة الحساب لزيادة الفرص للقيام بالمراجعة التحليلية.

خامسا_ تدقيق الأداء: يهدف تدقيق الأداء الى التأكد من الفعالية والكفاءة الإقتصادية لأداء الموظفين ومدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين، ويطلق على هذا النوع من التدقيق التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية وتتم كالآتي:

أ_ تقييم الأداء: من حيث مدى توافق السياسات و الخطط مع الإجراءات المتبعة و مراجعة جميع وسائل المراقبة للتحقق من مدى الإستخدام الأمثل وكشف الإنحرافات مع إبراز التوصيات العلاجية(التقرير الشهري للموازنة).

ب_ الحكم على الكفاية و ترشيد الإنفاق: حصر أي ضياع في إستخدام موارد المنشأة ورفع الكفاية الإنتاجية من خلال تتبع الجهود المكررة والغير ضرورية وأي إسراف في إستخدام الموارد وعدم إستخدامها بكفاءة وفعالية.

سادسا_ التدقيق البيئي

إن الهدف من التدقيق البيئي قياس مدى الإلتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث ومايمكن أن يواجه المنشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية و حمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية البيئة من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية البيئة من الإستنزاف الإنقراض .... وتحديد وتقييم المظاهر البيئية التالية :

الضجيج، المياه العادمة، التدخين، حرق المخلفات، الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الإنتاج، هدر الطاقة الكهربائية .... إلخ.

فعلى التدقيق الداخلي أن يتأكد من أن المنشأة عملت على إعتماد مظاهر البيئة الهامة لضبطها و السيطرة عليها لتحسين الأداء البيئي للمنشأة و كذلك أخذ الإحتياطات اللازمة لمواجهة أي أثر بيئي قد يؤثر على عدالة البيانات المالية والتأكد من الإلتزام بها.

1_1_7: مبادئ التدقيق الداخلي: يمكن حصر مبادئ التدقيق الداخلي فيمايلي:[1]

- ✓ **الإستمرارية:** ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة, ويقع على الإدارة العليا مسؤولية الإجراءات الازمة التي تضمن إستمرارية الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية و الكفاءة الإقتصادية لأداء الموظفين ومدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين.
- ✓ **الإستقلالية:** هي أن تكون وظيفة المدقق الداخلي مستقلة عن تنفيد النشاطات التي تدقق وعن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية، مما يعزز من موضوعية هذه الوظيفة ونزاهتها، والإستقلالية تتطلب أيضا عدم وجود تعارض في المصالح بين موظفي التدقيق وإدارة البنك، وإن وجود علاقات شخصية بين المدققين الداخليين وأعضاء مجالس الإدارة في البنوك التجارية يؤثر سلبا في إستقلالية المدقق الداخلي.
- ✓ **وثيقة التدقيق:** وهذا يتطلب أن يكون لدى كل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في البنك بحيث تحتوي على أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله، وموقع إدارة التدقيق في البنك ومسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويجب إعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة.
- ✓ **النزاهة:** تؤدي النزاهة إلى تعزيز الثقة في المدققين الداخليين، ومن ثم تعزيز الثقة في الأحكام الصادرة عنهم، وتكمن النزاهة بالإلتزام بالقوانين والإفصاحات المطلوبة منهم وبذل العناية المهنية والمسؤولية وعدم الإساءة للمهنة وإحترام الأهداف الأخلاقية والشرعية للبنك، وتعد النزاهة من أهم قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي.
- ✓ **الكفاءة المهنية:** تعد عنصرا جوهريا في تأدية مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك، وتشمل المعرفة والخبرة وإستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق.

1-2: وظائف ومعايير التدقيق الداخلي

1-2-1: وظائف التدقيق الداخلي: تم تقسيم وظائف التدقيق الداخلي حسب معهد المدققين الداخلين و مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي كمايلي:

أولا_ حسب معهد المدققين الدخليين:

حسب معهد المدققين الداخليين في 6_1999 الدي بني عليه الإطار الجديد للتدقيق الداخلي المعدل في 15_4_2004 بأمريكا يتضح أن خدمات التدقيق الداخلي تشمل ما يلي: [1]

[1] يونس عليان الشبكي، **أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية**، العدد الأول، 2014، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، لأردن، ص ص184_185.

أ_ خدمات التأكيد: هي تلك الخدمات التي تقوم بالفحص الموظوعي للأدلة وذالك من أجل الوصول إلى رأي مستقل أو إستنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات، وتتحدد طبيعة خدمة التأكيد بواسطة المدقق الداخلي، وهناك ثلاث أطراف مشاركة في خدمة التأكيد وهي:

- **مالك العملية:** وهو الشخص أو المجموعة المشاركة مباشرة في العملية.
- **المدقق الداخلي:** وهو الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم.
- **المستخدم:**وهو الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقيم.

ب_ الخدمات الإستشارية: هي الخدمات التي تقوم بتقديم النصح والإرشادات وتنفد بناءا على الطلب الخاص لعميل المهمة، حيث إن طبيعة ونطاق المهمة الإستشارية خاضعين لإتفاق مع العميل، ويوجد بشكل عام طرفين مشاركين في الخدمات الإستشارية وهما:

- **المدقق الداخلي:** هو الشخص أو المجموعة الذي يقدم الخدمة
- **صاحب العمل المطلوب:** هو الشخص أو المجموعة التي تتسلم النصيحة(عميل المهمة).

ثانيا_ حسب مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي:

وفقا للمعيار الدولي للتدقيق (610) يمكن تقسيم مهام(وظائف) التدقيق الداخلي إلى: [2]

أ_ وظيفة الفحص: ويعني تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من:

- ✓ دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية, ومدى إمكانية الإعتماد على البيانات المحاسبية .
- ✓ إن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها، وإنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
- ✓ إختبار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الإحتفاظ، وظيفة التنفيد، وظيفة المحاسبة.
- ✓ تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيد العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الدي قبله، وبما لايؤدي إلى تكرار الأعمال.

ب_ وظيفة التقييم: ويعني التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع مراقبة، ولذلك فإن تحقيق هده الوظيفة يقوم من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، لهذا فإن برنامج التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن الخطوات التالية:

- ✓ تحديد الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا للقسم موضوع الدراسة.
- ✓ تجميع البيانات المالية المتعلقة بتنظيم القسم.
- ✓ تحليل عمل القسم إلى جزيئات.
- ✓ تقييم اعمال القسم والكشف عن أوجه الضعف أو عدم الكفاية لتلافيها، وكذلك أوجه القوة أو الكفاية لتنميتها
- ✓ مقارنة النتائج التي توصل إليها بالأهداف.

---

[1] عليان الشويكي، مرجع سبق دكره، ص ص182،183.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق دكره، 2007، ص ص181،182.

وللقيام بالخطوات السابقة توجد مجالات معينة يجب تغطيتها وهي:
مراجعة الكفاية للأفراد، مراجعة الإنتاجية للقسم، نوعية العمل، جودة التقارير وإنسيابها، التكاليف، مراجعة حجم الأعمال.

ج_ وظيفة التوجيه والإرشاد: والتي تهتم بطبيعتها بتقديم توجيهات وإرشادات من خلال نتائج الوظيفتين السابقتين، في شكل تقرير للإدارة حيث نرى أن مسؤولية المدقق الداخلي مسؤولية مزدوجة إتجاه الأفراد الذي يراجع أعمالهم حتى يسود التعاون معهم، لذا فهو ينصح ولا يأمر بل ويساعدهم ومن ناحية أخرى فإن عليه توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا حتى يحيطها علما بالنتائج التي توصل إليها في تدقيقه.
ويتضح من هذا كله أن وظائف التدقيق أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لأنها تحمي أموال المشروع وتحمي الخطط الإدارية من الإنحراف، كذلك هي إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة للمشروع، ولأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية والتطورات الحديثة.

1-2-2: معايير التدقيق الداخلي: إن المعايير المهنية للتدقيق الداخلي تحتوب على جميع العناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي وبناء على ذلك فإن التقيد بالمعايير يعتبر تقيدا بجميع العناصر الإلزامية للإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي.

أولا: أنواع المعايير: [1]

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية، كما تتم عملية التدقيق الداخلي من خلال أشخاص داخل وخارج المنظمة وقد تؤثر تلك الفروق على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة التي ذكرناها.
ومع ذالك فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يشكل أمرا أساسيا لكي يتمكن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي بالوفاء بإلتزامتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.
كما يتمثل الغرض من هذه المعايير في:

- ✓ توجيه الإلتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.
- ✓ توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.
- ✓ إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
- ✓ تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.

كما تتألف معايير التدقيق الداخلي من: معايير الصفات(سلسلة الألف)، معايير الأداء(سلسلة الألفين)، معايير التنفيد (nnnn. Xn) ، ونبين ذلك كمايلي: [2]

1_ معايير الصفات

---

[1] ناجي فياض، **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**، ترجمة فريق مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين، لبنان، ص 2.

[2] أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، دار صفاء للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009, ص ص34،35.

تتناول معايير الصفات سمات أو خصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي ويمكن تلخيص هذه المعايير في الجدول كالآتي:

الجدول (1-1): معايير الصفات للتدقيق الداخلي

المعيار الرئيسي	الرمز	المعايير الفرعية	
الغرض والسلطة والمسؤولية	1000		
الإستقلالية والموضوعية	1100	1110	الإسقلال التنظيمي
		1120	الموضوعية الفردية
		1130	العوامل التي تهدد الإستقلالية والموضوعية
الكفاءة والعناية المهنية اللازمة	1200	1210	الكفاءة
		1220	العناية المهنية اللازمة
		1230	التطوير المهني المستمر
تأكيد الجودة وبرامج التحسين	1300	1310	تقييم برامج الجودة
		1311	التقييم الداخلي
		1312	التقييم الخارجي
		1320	التقريرعن برنامج الجودة
		1330	إستخدام عبارة تم وفقا للمعايير
		1340	الإفصاح عن عدم الإلتزام

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء عل نفس المرجع السابق .

_ يمكن شرح الجدول أعلاه كمايلي:

1000_ الغرض والسلطة والمسؤولية : ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية فيما يتصل بأنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي في قانون يتسق مع المعايير ويوافق عليها المجلس.

- 1000 –A1: ينبغي تحديد طبيعة الخدمة المقدمة في وثيقة التدقيق، وإذا تم تقديم الخدمة للأطراف خارج الخدمات في وثيقة التدقيق، ينبغي تحديد طبيعة تلك الخدمة.
- 1000–C1: ينبغي تعريف طبيعة الخدمات الإستثمارية في وثيقة التدقيق.

_1100: الإستقلالية والموضوعية: ينبغي أن يكون التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا، كما ينبغي أن يتسم المدققون الداخليون بالموضوعية في أداء عملهم.

- 1110: **الإستقلال التنظيمي:** ينبغي أن يرفع كبير المدققين تقريره إلى مستوى تنظيمي يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بأن يؤدي واجبه على أكمل وجه.
- 1100–A1: ينبغي ألا يحدث أي تدخل من جانب اي جهة لتحديد نطاق أداء عمل التدقيق الداخلي أو تحديد نطاق توصيل نتائجه.

_1120: **الموضوعية الفردية:** على المدققين الداخليين أن يتسموا بالنزاهة والتجرد، وعليهم كذالك تجنب أي تعارض في المصالح.

_1130: **العوامل التي تهدد الإستقلالية أو الموضوعية:** إن تعرض الإستقلالية أو الموضوعية للتهديد شكلا أو موضوعا، فإنه ينبغي الإبلاغ عن ذلك للجهات المعنية ويتوقف مدى الإبلاغ على طبيعة العوامل التي تهدد الإستقلالية والموضوعية.

- 1130–A1: ينبغي أن يمتنع المدققون الداخليون عن تقييم عمليات محددة كانوا مسؤوليين عن تقييمها في السابق.
- 1130–A2: إن مهمات التأكيد التي تجري للوظائف كان يتحمل مسؤولياتها كبير المدققين وينبغي أن يتم الإشراف عليها من قبل طرف خارج نشاط التدقيق الداخلي
- 1130–C1: يمكن أن يقدم المدققون الداخليون خدمات إستشارية عن عمليات كانو مسؤولين عنها سابقا.
- 1130_C2: إذا كان من المحتمل أن يقع ما يهدد إستقلالية أو موضوعية المدققين الداخليين عند أداءهم لخدمات إستشارية، فإنه ينبغي الإفصاح عن ذالك العميل قبل قبول تقديم الإستشارة .

_1200: الكفاءة والعناية المهنية اللازمة

- 1210: **الكفاءة:** ينبغي أن يتوفر لدى المدققين الداخليين المعرفة والمهارة وغير ذلك من المهارلت اللازمة لأداء المسؤوليات الفردية.

- 1210-A1: على كبير المدققين الحصول على المساعدة اللازمة إذا كان فريق التدقيق الداخلي يفتقر إلى المعرفة والمهارة اللازمة لأداء كل المهام أو بعضها الموكلة إليه.
- 1210-A2: ينبغي أن تتوفر للمدقق المعرفة الكافية لتحديد المؤشرات التي تدل على الغش والتدليس، ولكنه لايشترط أن تكون للمدقق الخبرة التي تتوفر لشخص مهمته الأساسية هي إكتشاف الغش وتقصي أسبابه.
- 1210-A3: ينبغي أن تتوفر للمدققين المعرفة للمعلومات الرئيسية حول مخاطر تكنولوجيا المعلومات وضوابطها، وما يتوفر من تقنيات تدقيق تقوم على التكنولوجيا من أجل القيام بالأعمال الموكلة إليهم، لكن لا يتوقع من جميع المدققين الداخليين أن يكون لهم خبرة المدقق الداخلي الذي تنصب مسؤولياته على تدقيق تكنولوجيا المعلومات.
- 1210-C1: على كبير المدققين أن يمتنع عن أداء الإستشارة التي يعهد بها إليه أو من ان يحصل على المشورة اللازمة.

_ 1220: **العناية المهنية اللازمة**

- 1220-A1: على المدقق الداخلي أن يلتزم بالعناية المهنية اللازمة بأن يأخذ بعين الإعتبار نطاق العمل المطلوب لأداء أهداف مهمةالتعقيد النسبي والأهمية النسبية أو الموضوعات الهامة المرتبطة بإجراءات التأكيد التي تطبق و نطاق كفاية وفعالية إدارة المخاطرة وعمليات التحكم والرقابة و إحتمال حدوث أخطاء جوهرية.
- 1220-A2: ينبغي على المدقق الداخلي مراعات إستخدام أدوات التدقيق لمساعدة الحاسوب وتقنيات تحليل البيانات الأخرى.
- 1220-A3: على المدقق أن ينتبه للمخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأهداف والعمليات أو الموارد.
- 1220-C1: ينبغي على المدقق أن يبذل العناية المهنية اللازمة أثناء قيامه بمهمة الإستشارة وأن يأخذ بعين الإعتبار حاجات وتوقعات العميل من حيث طبيعة ووقت المهمة، التعقد النسبي ونطاق العمل المطلوب لتحقيق أهداف المهمة، تكلفة التأكد المرتبطة بالمنافع المحتملة.

_1230: **التطوير المهني المستمر**: على المدققين الداخليين أن يعملو على تعزيز معارفهم ومهاراتهم من خلال التطوير المهني المستمر.

_**1300: تأكيد الجودة وبرامحج التحسين**: على كبير المدققين أن يعمل على تطوير والمحافظة على تأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي ومراقبة إستمرارية فعاليتها.

- 1310: **تقييم برنامج الجودة**: ينبغي أن يتكيف نشاط التدقيق الداخلي لمراقبة وتقييم الفعالية الكلية لبرنامج الجودة وينبغي أن تتضمن عملية التقييم الداخلي والخارجي.
- 1311: **التقييم الداخلي**: وينبغي أن تشمل الفحص المستمر لأداء أنشطة التدقيق الداخلي والفحص الدوري من خلال التقييم الداتي.

- 1312: **التقييم الخارجي:** ينبغي أن تشمل فحص تأكيد الجودة مرة على الأقل كل خمس سنوات من جانب فاحص مؤهل ومستقل أو فريق من خارج المنظمة.
- 1320: **التقرير عن برنامج الجودة:** على كبير المدققين أن يرفع تقريرا عن نتائج التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.
- 1330: **إستخدام عبارة** "**تم وفقا للمعايير**" : ينبغي أن يستخدم المدققون الداخليون تلك العبارة فقط إن أضهر تقييم برنامج تحسين الجودة أن أنشطة التدقيق الداخلي تسير وفقا للمعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي.
- 1340: **الإفصاح عن عدم الإلتزام:** على الرغم من أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يتوافق توافقا تاما مع المعايير ومع الميثاق الأخلاقي فإنه قد توجد هناك بعض الحالات التي لا يتم فيها تحقيق الإلتزام التام بذالك وعندما يؤدي عدم الإلتزام التام إلى التأثير في نطاق أو عمليات أو نشاط التدقيق الداخلي، فإنه ينبغي رفع تقرير بذالك لمجلس الإدارة.

2_ معايير الأداء

تصف معايير الأداء طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي كما تضع المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وتنطبق على خدمات التدقيق الداخلي بشكل عام، ويمكن تلخيص هذه المعايير في الجدول التالي:

الجدول (1_2): معايير الأداء للتدقيق الداخلي

المعيار الدولي	الرمز	المعيار الفرعي	
إدارة نشاط التدقيق الداخلي	2000	2010	التخطيط
		2020	الإتصال والموافقة
		2030	إدارة الموارد
		2040	السياسات والإجراءات
		2050	التنسيق
		2060	رفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا
طبيعة العمل	2100	2110	إدارة المخاطر
		2120	الرقابة

		2130	التحكم المؤسسي
التخطيط للمهمة	2200	2201	إعتبارات التخطيط
		2210	أهداف المهمة
		2220	نطاق المهمة
		2230	توزيع موارد المهمة
		2240	برامج عمل المهمة
أداء المهمة	2300	2310	تحديد المعلومات
		2320	التحليل والتقييم
		2330	تسجيل المعلومات
		2340	الإشراف على المهمة
توصيل النتائج	2400	2410	معايير توصيل النتائج
		2420	جودة التوصيل
		2421	الأخطاء والسهو
		2430	الإفصاح عن عدم الإدعام للمعاييرعند أداء المهمة
		2440	نشر النتائج
مراقبة التقدم	2500		مراقبة التقدم
قرار قبول لإدارة المخاطر	2600		قرار قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نفس المرجع السابق

شرح الجدول

_**2000:ادارة نشاط التدقيق الداخلي:** على كبير المدققين أن يدير أنشطة التدثيث الداخلي على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمنظمة.

- 2010: **التخطيط:** على كبير المدققين أن يضع الخطط الخاصة بالمخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع الأهداف التنظيمية .
- 2020:**الإتصال والموافقة:** على كبير المدققين أن يوصل الإدارة العليا ومجلس الإدارة حطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات تنفيد تلك الخطط بما في ذلك المتغيرات الزمانية الجوهرية وذلك لغرض فحص الخطط والموافقة عليها، وعليه أيضا أن يبلغ الإدارة بتأثير الموارد المحدودة على تنفيد الخطط.
- 2030: **إدارة الموارد:** على كبير المدققين التأكد من أن موارد أنشطة التدقيق الداخلي كفاية، مناسبة، وموزعة بطريقة فعالة لتحقيق الخطة المعتمدة .
- 2060: **رفع التقارير إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا:** على كبير المدققين أن يرفع تقاريره على نحو دوري إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا عن أهداف أنشطة التدقيق الداخلي وعن السلطات والمسؤوليات المتصلة بخطة العمل، وينبغي أن يشمل التقرير كذلك قضايا المخاطر الجوهرية وقضايا الرقابة وقضايا التحكم المؤسسي بالإضافة إلى المواضيع الأخرى التي يطلبها مجلس الإدارة والإدارة العليا.

_**2100: طبيعة العمل:** ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطرة والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي باستخدام مدخل منظم ومنضبط.

- 2110: **إدارة المخاطر:** ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي للمؤسسة عن طريقة تحديد وتقييم والتعرض الجوهري للمخاطر، كما ينبغي أن يساهم ذلك النشاط في تحسين إدارة المخاطرة والرقابة.
- 2120: **الرقابة** : ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في ما يتصل بإرساء آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية وكفاءة تلك الاليات، وكذلك عن طريق تعزيز التحسين المستمر للمؤسسة.
- 2130: **التحكم المؤسسي** : ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ووضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات التحكم لإنجاز الأهداف التالية:

✓ تدعيم الأخلاقيات المناسبة والقيم داخل المؤسسة.
✓ تأكيد إدارة الأداء التنظيمي الفعال والمساؤلة.
✓ تفعيل توصيل المعلومات عن المخاطر والرقابة في مناطق مناسبة داخل المنظمة.
✓ تفعيل تنسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات ين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

_**2200: التخطيط للمهمة:** ينبغي على المدققين الداخليين تطوير وتسجيل خطة لكل مهمة وتشمل النطاق، الأهداف، الوقت وتوزيع الموارد.

- 2201:**إعتبارات التخطيط** : يجب على المدققين الداخليين عند التخطيط للمهمة مراعاة مايلي:

✓ أهداف النشاط الذي يتم فحصه او وسائل الرقابة على الأداء.

- ✓ المخاطر الجوهرية للنشاط وكذلك الأهداف والموارد والعمليات والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المقبول.
- ✓ كفاية وفعالية إدارة مخاطر النشاط و أدوات وأنظمة الرقابة مقارنة بإطار الرقابة المعياري.
- ✓ الفرصة المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية على إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الرقابة.

- 2210: **أهداف المهمة:** يجب أن تؤسس الأهداف لكل مهمة.
- 2220: **نطاق المهمة** :ينبغي أن يغطي نطاق المهمة الأهداف المزعم تحقيقها.
- 2230: **توزيع موارد المهمة** : ينبغي أن يحدد المدققون الداخليون الموارد الضرورية لتحقيق أهداف المهمة، وينبغي أن يتم تخصيص الأفراد بناءا على تقييم طبيعة و تعقد كل مهمة، والقيود الزمنية والموارد المتاحة.
- 2240: **برامج عمل المهمة:** ينبغي على المدققين الداخليين تطوير برامج العمل لتحقيق أهداف المهمة، كما ينبغي توثيق تلك البرامج.

_2300:أداء المهمة: ينبغي أن يعمل المدققون الداخليون على تحديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

- 2340:**الإشراف على المهمة** : يجب ان يكون هناك إشراف سليم للتأكد من تحقيق الأهداف وتوفر الجودة ومن تكوين الأفراد.

_2400: توصيل النتائج

- 2410: **معايير توصيل النتائج:** يجب أن تشتمل عملية التوصيل على أهداف المهمة ونطاقها بالإضافة إلى الإستنتاجات و التوصيات القابلة للتطبيق وخطط العمل.
- 2420: **جودة التوصيل:** ينبغي أن تتسم عملية التوصيل بالدقة والموضوعية والوضوح والإيجاز، كما ينبغي أن تكون بناءة و كاملة وأن تتم في الوقت المناسب.
- 2421: **الأخطاء والسهو:** إذا اشتملت عملية التوصيل النهائية على خطأ او سهو جوهري، فإنه ينبغي أن يتم كبير المدققين توصيل المعلومات الصحيحة إلى كافة الأفراد الذين وصلت إليهم المعلومات الأصلية.
- 2430: **الإفصاح عن عدم الإدعان للمعايير عند أداء المهمة:** عندما يؤثر عدم الإدعان للمعايير المرعية على مهمة معينة، فإنه ينبغي أن تشمل عملية توصيل النتائج مايلي:

- ✓ المعايير التي يتم الإدعان لها إدعانا تاما.
- ✓ أسباب عدم الإدعان.
- ✓ تأثير عدم الإدعان على المهمة.

- 2440: **نشر النتائج:** يجب على كبير المدققين أن ينشر النتائج لتصل إلى كافة الأشخاص المناسبين

_2500: مراقبة التقدم: ينبغي على كبير المدققين أن يضع ويحافظ على نظام المراقبة وسير النتائج التي يتم توصيلها الإدارة.

_2600: قرار قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد كبير المدققين أن الإدارة العليا تقبل مستوى من المخاطر لا يعد مقبولا للمنظمة، فإنه ينبغي عليه مناقشةّ ذلك مع الإدارة، فإذا لم يتم حل ذلك فإنه ينبغي أن يرفع كل من كبير المدققين و الإدارة العليا تقريرا بذلك الى مجلس الإدارة ليتولى فض النزاع.

3- معايير التنفيذ: تحدد معايير التنفيذ المتطلبات لتطبيق معايير الصفات والأداء حسب نوعية الخدمة المقدمة، سواء كانت خدمات تأكيدية أو خدمات إستشارية. [1]

أ- خدمات التأكيد

تشمل خدمات التأكيد تقييما موضوعيا للأدلة من طرف المدقق الداخلي، وذلك لتقييم أراء أو استنتاجات بشأن كيان أو عملية أو وظيفة أو مسار أو نظام ويتم تحديد طبيعة ونطاق مهمة التأكيد من قبل المدقق الداخلي، وبصفة عامة تشترك ثلاث أطراف في خدمات التأكيد:

- ✓ الشخص أو المجموعة التي هي في علاقة مباشرة بالكيان أو بالعملية أو بالوظيفة أو بالمسار أو بالنظام أو بغيرها من الموظوعات (مالك المسار).
- ✓ الشخص أو المجموعة التي تقوم بإجراء هدا التقييم (أي المدقق الداخلي).
- ✓ الشخص أو المجموعة التي تستخدم هدا التقييم(أي المستخدم).

ب-الخدمات الإستشارية

هي خدمات إرشادية تنفد بصفة عامة بناء على طلب محدد من عميل المهمة، وتخضع طبيعة ونطاق المهمات الإستشارية باتفاق مع عميل المهمة، تتضمن هذه الخدمات بصفة عامة طرفين هما:

- ✓ الشخص أو المجموعة التي تقدم المشورة(أي المدقق الداخلي).
- ✓ الشخص أو المجموعة التي تبحث عن المشورة وتتلقاها(العميل).

- ❖ ينبغي أن يحافظ المدقق الداخلي عند تقديم الخدمات الإستشارية على الموضوعية، ولا يطلع بأي مسؤولية إدارية.
- ❖ تطبق المعايير على المدققين الداخليين منفردين، وأيضا على نشاط التدقيق الداخلي.

جميع المدققين الداخليين مسؤولون عن تطبيق المعايير المتعلقة بالموضوعية الفردية, وبالمهارات وبالعناية المهنية اللازمة، والمعايير ذات صلة بأداء مسؤولياتهم المهنية، والرؤساء التنفيذين للتدقيق مسؤولون أيضا عن التزام نشاط التدقيق الداخلي الكامل بالمعايير.

- ❖ إذا تعدر على المدققين الداخليين أو على نشاط التدقيق الداخلي الإلتزام ببعض أجزاء المعايير بسبب قانون أو نضام فيتعين التنفيد بالإجراءات الأخرى مع المعايير معا للإفصاحات المناسبة.
- ❖ إذا تم استعمال المعايير بالتزامن مع متطلبات صادرة عن جهات رسمية أخرى، فيمكن للتدقيق الداخلي دكر استعمال هده المتطلبات في تبليغاته عندها وفي حال أشار نشاط التدقيق الداخلي التقيد بالمعايير

[1] أسماء جعفري، **التدقيق الداخلي المندمج كمدخل لتحسين الأداء في المؤسسات الصناعية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018_2019, ص ص 85,86.

والمتطلبات الأخرى فيجب على المدققين الداخليين ونشاط التدقيق الداخلي أن يتقيدو بالمعايير كما بامكانهم الإلتزام بالمتطلبات الأخرى إدا كانت أكثر تقييدا.

- ❖ إن مراجعة وتطوير المعايير هي عملية مستمرة ويقوم المجلس الدولي لمعايير التدقيق الداخلي بمشاورات ومناقشات قبل إصدار المعايير ويشمل هدا الطلب ملاحضات العموم في جميع أنحاء العالم في خصوص المسودة المعروضة، يتم نشر المسودات على موقع الأنترنت للمعهد الدولي للتدقيق الداخلي، كما يتم توزيعها على معاهد التدقيق على مستوى كل بلد.

ثانيا: أهداف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:[1]

تعتبر المعايير الألية الوحيدة لتوجيه عمل المدقق قبل وأثناء وبعد أدائه لمهمته، من خلال توفير الإطار العملي لهذه المهنة.

في هدا السياق قال كل من (w.shares and s.schandel) في كتابهما (tcheory auditing)، الصادر عام 1978 أنه (لايمكننا أن نتصور وجوود تدقيق من دون معايير، المعايير لازمة لإبداء الرأي ويجب علينا أن نقبل هدا الفرض دون إثبات، فالأحكام التي يصدرها المدقق دون افتراض معايير معينة هي أحكام غير منطقية فالمعايير هي التي تحدد نوعية الحكم وتمثل وحدة القياس اللازمة عند إصدار رأيه).

كما أن رفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة من طرف المدقق تتطلب قياسات تتحكم في عملية التدقيق وقواعد توجه عمل المدقق تكون بمثابة الدليل العلمي له، ومعايير التدقيق هي تدبير لجودة التدقيق وللأهداف المرجوة من عملية التدقيق.

وعليه فإن تقديم معهد المدققين الداخليين لمعايير مهنة التدقيق الداخلي كان لغاية:

- ✓ توجيه تطبيق الارشادات المطلوبة للإطار المرجعي الدولي للمارسات المهنية للتدقيق الداخلي.
- ✓ توفير إطار لتنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي وتطويرها وتعزيز القيمة المضافة لها.
- ✓ إعداد مقاييس لتقييم التدقيق الداخلي.
- ✓ التأهيل الحسن للعمليات التنظيمية والتشغيلية.

ندرك على ضوء هده الأهداف أن الغاية من معايير التدقيق الداخلي هو تقوية مهنية التدقيق الداخلي من خلال توفير معلومات دقيقة وواضحة حول خصوصية ممارسة المهنة, وبدالك ينبغي تطبيقها والالتزام بها من قبل كل شخص أو منشأة تمتهن التدقيق الداخلي.

1-2-3:عمليات وأدوات التدقيق الداخلي

أولا: عمليات التدقيق الداخلي

تنحصر عملية التدقيق الداخلي في الآتي: [2]

---

[1] منى كشاط، مرجع سبق دكره، ص 58.

[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998، ص ص131،130.

أ: متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها: وذلك من أجل إكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم أو الإجراءات المستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين، وعلى سبيل المثال يجب أن يتعدى التدقيق الداخلي رؤية وضع الأشخاص الأمناء على الخزينة إلى مراقبة طريقة التعامل بالنقدية والإجراءات المتبعة في القبض والصرف، وفي جميع الحالات على المدقق الداخلي الاطلاع إدارة المشروع على مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ب_ التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر: وذلك من أجل حماية أموال المشروع، وهدا النشاط الوقائي يتطلب ضرورة إحكام الرقابة على العمليات النقدية وعمليات المخازن، وضرورة التأكد من وجود التأمين اللازم وبالقيمة الكافية، ومن الأمثلة على ذلك خسائر التخزين غير السليم للموارد أو البضائع مما يعرضها للتلف، وتداول الموارد في المصانع دون أخد الإحتياطات اللازمة للمحافضة عليها من الإختلاس وسوء الإستعمال وعدم مراعاة الإستفادة من الخصم المكتسب بالرغم من توفر النقدية....إلخ.

ج_ التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها: ويتطلب هذا الأمر من المدقق الداخلي القيام بعملية تدقيق مستمر مستنديا وحسابيا وما شابه، للتحقق من صحة البيانات والأرقام وملائمتها للأغراض التي تستخدم فيها، وكدالك على المدقق الداخلي أن يقوم بتحليل تلك البيانات بالربط والمقارنة وما شابه لإستنتاج علاقات معينة بين تلك البيانات يمكن الإستفادة منها في توجيه المشروع.

د_ رفع الكفاية عن طريق التدريب مع مراعاة إلتزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة

لاشك في أن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلهامها التام بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياته، أقدر من غيرها من الدوائر والاقسام على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث إقتراح اللازم منها، وربما صياغة بعض مواده، كذلك فإن المدقق الداخي هو الشخص الذي يعمل على توحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الإجراءات المرسومة بواسطة الإدارة، وعليه مراعات مدى تمشي الموظفين مع روح تلك السياسات وعدم الإخلال بها في أي مرحلة.

ثانيا: التنظيم الإداري لدائرة التدقيق الداخلي:

نقصد بتنظيم الإداري والفني لدائرة التدقيق الداخلي رسم الهيكل التنظيمي لتلك الدائرة، وتحديد عدد جهازها، وتعريف مهام ومسؤولية كل من يعمل فيها، وبيان وسائل للعمل التي ينبغي أن يسيروا عليها للقيام بالمهام الموكلة إليهم على الوجه الأكمل.

وعلى العموم فإن الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي يمكن أن يتضمن مايلي:

الشكل (1_2):الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي

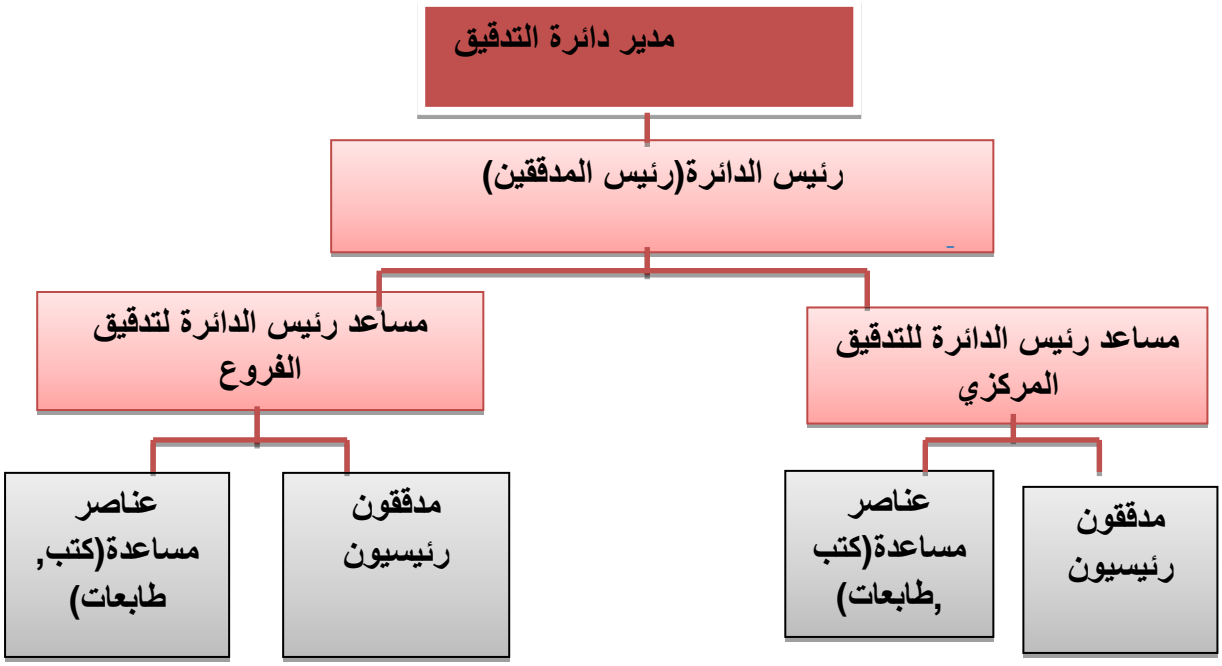

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نفس المرجع السابق ص ص 130,131.

ثالثا: أدوات التدقيق الداخلي

يمكن أن يستخدم المدقق آدتين مختلفتين في إطار عملية التدقيق، الأداة الأولى من أجل الوصول إلى النتائج، وتستخدم الأداة الثانية لتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام الأداة الأولى ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى نوعين أساسين: [1]

أ_ أدوات وصفية: يمكن أن نميز من خلال هذا النوع الأدوات التالية :

- **المسح الإحصائي:** هو أداة تسمح باختيار عينات بطريقة عشوائية من مجتمع إحصائي، وتعمم نتائجها على كل المجتمع ومن خلال هذه التقنية يهدف المدقق إلى تحليل ظاهرة معينة او إستنتاج مدى تأثيره على الوظيفة محل التدقيق وانطلاقا من النتائج فإن المدقق الداخلي يرفع ملاحضاته و توصياته إلى الإدارة ومسؤولي المؤسسة لإتخاد القرارات المناسبة.
- **المقابلة (الحوار)** : يهدف المدقق من خلالها إلى الحصول على مجموعة من المعلومات، ليستعمل بكثرة في التدقيق الداخلي، ولايعتبر محادثة أو إستجواب.
- **أدوات الإعلام الآلي:** قد يلجأ المدقق إلى تدقيق وفحص المعلومات المعالجة آليا لذلك لابد من توفر بعض الشروط من أجل إستعمال هذه الوسائل، وتتمثل في:

[1] محمد لمين علوان، مرجع سبق دكره، ص 55.

- ✓ أن تكون أدوات الإعلام الآلي فعالة، وتحتوي على كل المعلومات المراد فحصها.
- ✓ يجب أن تكون للمدقق مؤهلات في الإعلام الآلي ولا يجب الإستعانة بمختصين في هذا المجال.
- ✓ يجب أن تكون تكلفة هذه الأدوات معقولة مقارنة مع النتائج المنتظرة منها.

- **الفحوصات والتحاليل المختلفة:** لاتعتبر أدوات في حد ذاتها وإنما يلجأ إليها المدقق من أجل التأكد من صدق معلومات يكون قد تحصل عليها في الفترة السابقة كفحص وجود الوثائق والبحث عن الأدلة.
- **ب_ أدوات إستفهامية:** نميزمن خلال هذا النوع الأدوات التالية:
- **الملاحظة المادية:** التي تتعلق ب:

- ✓ الملاحظة المادية للإجراءات التي تهدف إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما لتحقق من تطابق ماهو مدون في دليل الإجراءات وإحترام الأفراد لها.
- ✓ الملاحظة المادية للأصول: تهدف إلى التحقق من وجود الأصول(عملية الجرد) ولا يكتفي بالملاحظة الكمية، بل يقوم بالملاحظة النوعية للأصول.
- ✓ الملاحظة المادية للوثائق.

- **ملاحظة التصرفات:** يتم ملاحظة التصرفات عن طريق السرد كما يلي:

السرد: هي من أهم الأدوات التي يستعملها المدقق الداخلي حيث يقوم بسماع الشخص أو العامل محل التدقيق وأخذ النقاط، ولا يتدخل إلا من أجل طلب إستفسارات إضاحية عن معلومات معينة، ويلجأ المدقق إلى السرد لوصف النظام ويتم ذلك من خلال:

- ✓ شبكة تحليل المهام: هي عبارة عن جدول يستخدم لتحليل الوظائف او الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحقيق نقائص الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجته .
- ✓ الهيكل الوظيفي: يقوم المدقق الداخلي بإعداد الهيكل الوظيفي إنطلاقا من المعلومات التي تحصل عليها من إستخدامه لأحد أدوات سابقة الذكر التي قام بها في بداية المهمة .
- ✓ خرائط التدفق: هي عبارة عن وسيلة توصية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، نقاط الرقابة، تقييم الفصل بين الوظائف المختلفة و مخرجات النظام المالي والإداري للمؤسسة، وفي هذه الحالة على المدقق القيام بدراستها وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات وإكتشاف نقاط ضعفها.
- ✓ قوائم الإستقصاء: تشمل على إستفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه جميع الإجراءات للعمليات والوظائف المختلفة, وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المؤسسة المختصين للإجابة عليها وإرجاعها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بتأكيد من الإجابات عن طريق الإختبار و العينة, وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل, و يتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية, بحيث تدل الإجابات (نعم) على أنظمة دقيقة وفعالة والإجابة (لا) على أنظمة ضعيفة أو غير موجودة أصلا في تلك الناحية.

1-3:الجوانب التنضيمية للتدقيق الداخلي في البنوك

1-3-1: قواعد السلوك المهني للمدقق الداخلي

الغرض من مبادئ وقواعد السلوك المهني هو إرساء وتعزيز ثقافة أخلاقيات محددة تحكم مهنة التدقيق الداخلي، وعلى المدقق الداخلي الإلتزام بهده القواعد.

أولا: تعريف المدقق الداخلي[1]

يمكن تعريف المدقق الداخلي: على أنه دالك الشخص المستقل الدي يقوم بتدقيق الحسابات ويتأكد من تطابقها مع القوانين والمبادئ المحاسبية ويدلي برأيه الفني والمحايد حول الحسابات في تقرير يوضح الوضعية المالية الصادقة للمؤسسة.

كما تتمثل حقوق المدقق الداخلي فيما يلي:

- ✓ حق الإطلاع في أي وقت على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها وكذلك محاضر جلسات مجلس الإدارة.
- ✓ حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله.
- ✓ حق تحديد وقت جرد ممتلكات المؤسسة وإلتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.
- ✓ حق دعوة الهيئة العامة للإنعقاد وذلك في الحالات الضرورية القصوى.
- ✓ حق الحصول على صورة أو نسخة من الإستفسارات أو البيانت التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين.
- ✓ حق حضور إجتماع الهيئة العامة للمساهمين,

ثانيا_ مهام المدقق الداخلي:[2]

هناك العديد من المهام والوظائف التي يقوم بها المدقق الداخلي من بينها ما يلي:

- ✓ تطوير النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، من خلال إعادة النظر فيهما ومتابعة ومراقبة تطبيقاتها وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها.
- ✓ إختيار المعلومات المالية والتشغيلة وإجراء الإختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.
- ✓ فحص الجدوى الإقتصادية للعمليات وكفايتها وفعاليتها بما في ذلك الظوابط غير المالية للمنشأة.
- ✓ فحص الإلتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الإلتزامات بالسياسات والأوامر الإدارية الأخرى.

---

[1] عايدة ثوبي، ابتسام غجاتي، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر**، مجلة إرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد5، العدد1، 2022, ص ص4،5.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص4،5.

- ✓ تقديم رأي مستقل وموظوعي وتقديم الإستشارات للإدارة لخدمة الهدف الأساسي وهو تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة.
- ✓ عمل التوصيات اللازمة بشأن رفع الكفاءة التشغيلية للمنشأة.
- ✓ التوافق مع الإدارة على خطة التدقيق السنوي.
- ✓ إصدار التقارير الربع السنوية إلى لجنة التدقيق أو المجلس الإداري.
- ✓ القيام بأي مهام أخرى تتطلبها الإدارة.

ثالثا: قواعد السلوك المهني:تتلخص قواعد السلوك المهني فيما يلي:[1]

أ_ النزاهة: على المدقق الداخلي

- ✓ أداء عمله، بصدق وإجتهاد، وشعور بالمسؤولية.
- ✓ أن يلتزم بالقوانين المعمول بها ومراعات الإفصاح عما يتوفر له في المعلومات في الحدود المتوقعة وفقا للقوانين المعمول بها وأصول المهنة.
- ✓ لا يجوز أن يكون طرفا في أي نشاط غير قانوني، أو منخرطا في الأعمال التي تضر بمهنة التدقيق الداخلي، أو الشركة التي يعمل بها أو لصالحها.
- ✓ المسساهمة في تحقيق الأهداف المشروعة والسليمة للشركة التي يعمل بها أو لصالحها.

ب_ الموضوعية: على المدقق الداخلي

- ✓ أن لا يشارك في نشاط أو علاقة قد تضر أو يتوقع أن تضر من تقييمه المحايد، والمقصود هنا الأنشطة أو العلاقات التي تتعارض مع مصالح الشركة.
- ✓ أن لا يقبل أي شيئ قد يضر أو يفترض أن يضعف في حكمه الشخصي.
- ✓ الكشف عن جميع الحقائق الجوهرية المعروفة له، والتي قد يكون عدم الإفصاح عنها من شأنه أن يشوه تقاريره عن الأنشطة محل التدقيق.

ج_ السرية: على المدقق الداخلي

- ✓ أن يكون حدرا في إستخدام وحماية المعلومات التي حصل عليها في سياق المهمة.
- ✓ لا يستخدم المعلومات لأي أهداف شخصية أو بأي شكل من الأشكال التي من شأنها أن تكون مخالفة للقانون أو يضر الأهداف المشروعة والأخلاقية للشركة.

د_ الكفاءة: على المدقق الداخلي:

- ✓ أن يزاول مهمته فقط في الأنشطة أو الخدمات التي له فيها المعرفة اللازمة والمهارات والخبرة.
- ✓ أداء خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهنية وممارسة التدقيق الداخلي.
- ✓ أن يعمل باستمرار على تحسين كفاءته وفعالية ونوعية خدماته.

---

[1] سايح نوال، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات بالجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه كلية العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2015- 2016, ص ص 40,41.

رابعا: المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها عند صياغة تقرير:[1]

- ✓ يجب أن يحمل التقرير تاريخا محددا هو تاريخ إنتهاء مهمة التدقيق ولاعبرة بأي تاريخ آخر.
- ✓ يجب أن يوجه التقرير إلى مجلس الإدارة أو المدير العام ونسخة منه إلى مدير الفرع موضوع التدقيق, ويجب أن يتصف التقرير بالسرية بحيث لايطلع عليها الغير إلا بموافقة مجلس الإدارة.
- ✓ يجب أن يشير التقرير إلى أن التدقيق قد تم بالإستناد إلى السجلات والسندات والكتب والوثائق والأوضاع التي إطلع عليها المدققون وإنها ممسوكة حسب الأصول وتتفق مع القوانين والأنظمة التي تخضع لها ممارسة المهنة المصرفية, كما أنها تتفق مع أنظمة البنك والأعراف المعمول بها في التعامل مع البنك.
- ✓ يجب أن يشير التقرير إلى الخدمات التي لاحضها المدققون أو عثروا عليها خلال تنفيدهم مهمتهم، وأن هذه المخالفات تمت تسويتها خلال وجودهم، وفي حال العكس بيان الأسباب التي حالت دون إجراء التسويات.
- ✓ يجب أن يشير التقرير إلى مدى تنفيد الفرع بمضمون التدقيق السابق والتوصيات الواردة فيه والمقرة من قبل الإدارة وبيان الأسباب التي حالت دون تنفيدها.
- ✓ يجب أن يذكر في التقرير المقترحات والتوصيات لمنع تكرار الأخطاء والمخالفات ولتحسين الآداء ورفع الإنتاجية.
- ✓ يجب أن يعبر التقرير عن رأي المدققين الشخصي بجميع أوضاع الفرع وفعالية الرقابة في وحصة وسلامة موجوداته دون أن يستند ذلك إلى رأي المسؤولين في الفرع.
- ✓ يجب أن يوقع التقرير من قبل المدققين جميعهم، بالإضافة إلى توقيع المسؤولين وحملة المفاتيح على محاضر جرد الغرف المحصنة والصناديق.

1-3-2: مهام التدقيق الداخلي في البنوك وأسس ومتطلباته

أولا: مهام التدقيق الداخليف في البنوك: من أبرز مهام التدقيق الداخلي في البنوك ما يلي: [2]

- ✓ تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب إهتمام داخل البنك.
- ✓ إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود دات المخاطرة العالية.
- ✓ تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
- ✓ إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في البنك.
- ✓ القيام بالمهمات المخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.
- ✓ المساعدة في تطوير النضم وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى، عمان، لأردن، 2012، ص ص137 ,138.

[2] كريمة حواس, **التدقيق البنكي**, جامعة فرحات عباس، الجزائر، محاضرة رقم 5، ص ص 1,2.

ثانيا:أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية يتطلب مراعات الاسس لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية يتطلب مراعات الاسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي: [1]

- **الأسس الإدارية:** لمراعاة الأسس الإدارية يجب أن تتوفر الشروط التالية

_ وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للبنك.

_ تقسيم العمل.

_ تطبيق محاسبة المسؤولية بالإعتماد على تقسيم العمل.

_ تطبيق الإدارة بالإستثناء حيث يتم من خلاله الإهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه.

- **الأسس المالية والمحاسبية:** ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الاسس المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية أهمها:

مراقبة السيولة، توفير الأمان، تعضيم الربحية.

1-3-3إجراءات وطبيعة التدقيق الداخلي في البنك

أولا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنك:[2]

هي مجموعة الوسائل التي يلجأ إليها المدقق الداخلي للحصول على معلومات صادقة وأكيدة تولد لديه قناعة شخصية ورأيا واضحا حول المهمة التي كلف بها، ويقوم مدير التدقيق ومن ينوب عنه بإصدار أمر مهمة أو تكليف يسلمه إلى رئيس مجموعة المدققين يتضمن أمر المهمة والفترة المخصصة لتنفيدها وأسماء العناصر المكونة، وكما هو معلوم في أحد تقسيمات التدقيق الداخلي هناك ثلاثة أنواع:

- ✓ التدقيق الدوري.
- ✓ التدقيق المفاجئ.
- ✓ التدقيق الخاص في أحوال ومناسبات معينة.

سوف نركز هنا على بحث إجراءات التدقيق الدوري الشامل لفرع من فروع البنك يمارس جميع أنواع العمليات والخدمات المصرفية، والدي يتم حسب:

_ حسب بنود الميزانية: والدي يشمل الأستاذ العام, الأستاذ المساعد, ومختلف الحسابات المتفرغة عنها بدءا بالموجودات فالمطلوبات فالحسابات النضامية فحساب الأرباح والخسائر ويتم هدا النوع من التدقيق عن طريق

[1] كريمة حواس، مرجع سبق دكره ص 2.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق دكره، 1998، ص ص 134، 135.

ممارسة جميع وظائف من جرد للموجودات وإعادة تقويمها، وتدقيق محاسبي وتقييم مدى تقيد ابفرع بالقواعد المحاسبية، والتدقيق الفني والمالي وتقيم الأخطار والتدقيق القانوني والتدقيق الإداري

ـ حسب التركيب الهيكلي في الفرع: فيشمل تقييم عمل وإنتاجية مختلف الوحدات التنفيدية والإدارية في الفرع من حيث حسن تنفيد العمليات المنوطة بهاومراعاتها لأحكام الأنظمة والتعليمات التي تحدد كيفية تنفيد العمل، كدلك يشمل التدقيق تقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية في تدقيق العمليات المصرفية المنفدة والتأكد من لراعات كل وحدة إدارية للسياسة المعتمدة والخطط الموضوعة من قبل مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يقوم مقاهما، وكدلك تدقيق صحة المعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من مطابقتها للقيود المحاسبية.

أما في حالة مزج الطريقتين معا فإنه يتم تدقيق أقسام العمليات(الصندوق، الحسابات، محفضة الأوراق المالية، العمليات الخارجية، عمليات الخصم...) وتدقيق الأقسام الإدارية وفقا للسياسة والخطط والقرارات المتخدة بهدا الشأن.

ثانيا: طبيعة التدقيق الداخلي في البنك:[1]

تعد البنوك التجارية بمثابة العمود الفقري الدي يرتكز عليه الإقتصاد في جميع الدول فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي لعام 1990 الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين في البنك, بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كبنك من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها ويمتلك حق المقصور عليه بإستعمال مصطلح البنك كجزئ من إسمه.

ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الامر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لدلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصر لعملية التدقيق الداخلي دون إستبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هدا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي:

- ✓ فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نضام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الإلتزام بمهام الرقابة الداخلية.
- ✓ تقييم إلتزام البنك بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- ✓ تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في دالك الدقة والنزاهة والشمولية.
- ✓ تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية والإدارية لإتخاد القرارات.
- ✓ تقييم مدى إستمرارية وموثوقية نضم المعلومات الإلكثرونية.
- ✓ التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر البنك بالشكل المطلوب الدي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

[1] حواس كريمة، مرجع سبق دكره، ص 2.

خلاصة

من خلال ما تعرضنا له في هدا الفصل من ماهية التدقيق الداخلي، ووظائف ومعايير وأدوات التدقيق الداخلي يمكن القول أن التدقيق الداخلي وظيفة هامة في المؤسسة وقد أصبحت من المهن الأساسية لحسن سير عمل أي مؤسسة وذلك بأن نشاط التدقيق الداخلي تعدى مرحلة رصد وكشف الغش والأخطاء ليكتسب صفة النشاط التأكيدي والإستشاري ما يساعد مجلس الإدارة في إتخاد القرار وكدا المساهمة في شكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية.

وفي الأخير أعطينا لمحة عن التدقيق الداخلي في البنوك ودوره الموجز في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي إضافة إلى أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر البنكية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي

المبحث الأول: المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر وإجراءاتها في البنوك.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية

تمهيد

يشكل القطاع المصرفي أهم القطاعات الأقتصادية وأن أي خلل في عمل هدا القطاع سيؤثر على كافة القطاعات, وللمخاطر أثر على العمليات المصرفية وعلى أصول البنك, فالبنوك تواجه العديد من المخاطر من بينها مخاطر السيولة, مخاطر عمليات التشغيل, مخاطر سعر الفائدة, مخاطر الإئتمان.... حيث أن بعض هده المخاطر ينشأ نتيجة لطبيعة أنشطة ووظائف البنك المختلفة, فلدلك يتوجب على إدارة البنك أن تدير هده المخاطر بأن يدرك المدير طبيعة ومسببات كل نوع من هده المخاطر التي يمكن أن تنعكس سلبا على مكانة البنك, ثم وضع الخطط الإستراتيجية المناسبة لمواجهة أو التغلب أو على الأقل تخفيف تلك الآثار السلبية التي أصبحت تواجه معضم البنوك.

فكان لابد من إعطاء إهتمام لوظيفة التدقيق الداخلي لكونها مصدرا إستشاريا توجيهيا يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر وكدلك تهدف عملية التدقيق في إعاء الثقة على دور البنوك من خلال تفعيل إدارة المخاطر والعلاقة بينها وبين التدقيق الداخلي وتحديد الأثر.

وقد قمنا بالتطرق في هدا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر وإجراءاتها في البنوك.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية.

2-1-: ماهية البنوك التجارية

2-1-1: مفهوم البنوك التجارية

في الماضي لم تكن مهمة البنوك سوى مكان تودع فيه ثروات أفراد المجتمع لمجرد حمايتها في مكان أمن ومع التطور في الفكر المصرفي تطورت خدمات البنوك التجارية بشكل كبير وخاصة في العقود الأخيرة، ثم تطور مفهومها وأصبحت تعرف على أنها إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك التجارية المكان الدي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إد أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد إضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو التجار المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان، وقد أطلق البعض عليها هي المؤسسات التي تقترض لتقرض وهدا القول يركز على الوظيفتين الأساسيتين للبنوك التجارية وهما قبول الودائع وتسليف الأموال. [1]

2-1-2:خصائص البنوك التجارية: توجد عدة خصائص وسمات تتميز بها البنوك التجارية لعل أهمها ما يلي:[2]

- ✓ أنها مؤسسات تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات أي أنها مؤسسات غير ودائعية تتحصل على مواردها المالية من الإيداعات كالبنوك التجارية.
- ✓ أنها مؤسسات لا تستطيع التوسع في رأس مالها إلا في حدود مواردها المالية فقط أي لا تستطيع المتاجرة بالملكية أي الاعتماد في دالك على القروض.
- ✓ إنها مؤسسة تتخصص في تمويل نشاط معين فنجد بنوك التنمية الصناعية تتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية وبنوك التنمية.

2-1-3: وظائف البنوك التجارية: تتمثل أهم وظائف البنوك التجارية في:[3]

- ✓ الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية" تحت الطلب " والتي تستخدم خلالها الشيكات، الحوالات، وبطاقات السحب الآلية وبعض بطاقات الائتمان، بالإضافة إلى الودائع الادخارية والودائع لأجل.

---

[1] عبد القادر كموم، **مجلة تسويق الخدمات المصرفية**، العدد 29، تخصص علوم تسويق العمليات المصرفية والمالية، جامعة الجزائر 03، ص44.

[2] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة, مصر،2013، ص35.

[3] عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص58.

- ✓ القيام بعمليات الإقراض بغرض الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا، في منح القروض قصيرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية.
- ✓ تقديم التسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال و المستثمرين.
- ✓ فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتمويل التجارة الخارجية.
- ✓ التسليف لقاء رهن البضاعة والاسهم والسندات والمصوغات الذهبية.
- ✓ قطع الكمبيالات والحوالات.
- ✓ تحصيل بدل الحوالات والكمبيالات والشيكات ومستندات الشحن لحساب شخص ثالث.
- ✓ شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب شخص ثالث.
- ✓ شراء وبيع السبالك الذهبية والعملات الأجنبية وشيكات المسافرين.
- ✓ توفير الخزائن الخاصة(صناديق الإيداع) لحفظ الممتلكات الثمينة.
- ✓ المساهمة في القروض للبنوك العربية و الدولية ذات الطبيعة التجارية.
- ✓ الإقراض لتمويل المشروعات الخاصة بالنقل البري، البحري، الجوي.

2-1-4: المبادئ العامة في إدارة البنك التجاري:

المقصود هنا هو كيف يدير البنك أرصدته وأصوله من أجل الحصول على أعظم ربح ممكن، ولدى مدير البنك أربع اهتمامات أولية تتمثل في: [1]

الاهتمام الأول: هو التأكد أن البنك يمتلك كمية كافية من النقد وهو جاهز للدفع للمودعين عندما يكون هناك تدفق بالودائع إلى خارج البنك وذلك عندما تفقد الودائع لأن المودعين قاموا بسحوبات وطلب دفع والاحتفاظ بكمية كافية من النقد، فإن البنك يجب أن يدخل في إدارة السيولة أي اكتساب أرصدة سائلة كافية لمواجهة مسؤوليات البنك اتجاه المودعين.

الاهتمام الثاني: أن مدير البنك يجب أن ينفد أو يحقق مستوى منخفض مقبول من الخطر وذلك من خلال اكتساب أرصدة تتصف بكونها ذات معدل منخفض، من خلال تنويع الأرصدة التي يحتفظ بها البنك وهدا ما يسمى بإدارة الأرصدة أو الأصول.

الاهتمام الثالث: وهو أن البنك يجب أن يكتسب أموالا عند كلفة منخفضة وهدا ما يدعى بإدارة المطلوبات.

الاهتمام الرابع: وهو أن مدير البنك يحب أن يقرر كمية رأس المال التي يجب أن يستمر بالمحافظة عليها وبعد دلك يكتب رأس المال المطلوب وهدا ما يدعى بإدارة كفاية رأس المال.

[1] دريد كامل أل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان, الأردن، 2012، ص ص 38، 39.

2_1_5: ميزانية البنك التجاري

تنقسم أصول وخصوم ميزانية البنوك إلى ثلاث أقسام هي: [1]

- ✓ القسم الذي يصف نشاط القرض والتوظيفات للوحدات الاقتصادية غير المالية.
- ✓ القسم الذي يصف العمليات التي تقع بين المؤسسات المالية, والتي يكون إطارها السوق فيما بين البنوك.
- ✓ القسم الثالث يكون خارج الميزانية لا يظهر دائما في ميزانية البنوك, وهو يصف الخدمات البنكية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2_1): ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم(الموارد)
1_ أرصدة نقدية حاضرة - نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك(احتياطي قانوني) - أرصدة سائلة أخرى (شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل) - 2- حوالات مخصومة: - أذونات الخزانة - أوراق تجارية - 3- مستحق على البنوك: - 4_ أوراق مالية واستثمارية - سندات حكومية - أوراق أخرى - 5- قروض وسلفيات - مقابل ضمانات - بدون ضمانات	1- رأس المال المدفوع 2- الاحتياطي القانوني و الخاص 3- شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع 4- مستحق البنوك 5- الودائع - ودائع حكومية و خاصة - ودائع جارية - ودائع لأجل - ودائع بأخطار - ودائع توفير
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: نفس المرجع السابق، ص40

[1] نعيمة خسراوي، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية**، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة ام البواقي، 2008- 2009، ص ص38_40.

وسنحاول فيما يلي قراءة هذه الميزانية في أهم بنودها:[1]

- **جانب الموارد(خصوم البنك):** يستمد البنك الأموال التي يعتمد عليها من ممارسة نشاطه من مصدرين.

المصدر الأول: وهو ليس بالمصدر الرئيسي يتمثل في رأس مال البنك واحتياطاته الظاهرة والمستترة, وهي مملوكة لمساهمي الشركة التي يأخذ البنك شكلها والأصل ألا تمثل هده إلا نوعا من الحماية للمودعين.

المصدر الثاني: هو الأهم ويتمثل في مجموع الودائع التي يودعها الأفراد والمشروعات لدى البنك هدا وقد يلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى كما قد يقترض من البنك المركزي ولكن لجوء البنك للاقتراض من البنك المركزي لا يكون إلا بصفة مؤقتة حسب ثلاث طرق أساسية هي:

1- **يوم بعد يوم:** وذلك بهدف إسعاف خزينو البنوك وتعديل السوق النقدية بواسطة إعادة خصم الاوراق التجارية العامة أو الخاصة.

2- **تقنية المعاش:** ذلك لمدة سبع أيام بواسطة سندات الخزينة لتلبية الحاجات غير المتوقعة للبنوك.

3- **المشتريات الثابتة:** عن طريق استدعاء العروض حسب تقنية أو طريقة المزايدة فالبنك المركزي يعلن رغبته في الشراء النهائي أو الثابت لبعض أصناف الأوراق الخاصة أو العامة عنما يرو بأن الاقتصاد في حاجة إلى سيولا ت إضافية، فيحدد السعر والكمية لهده العملية لاحقا حسب رد البنك على هده العروض وأقل سعر هو ما يرسى عليه المزاد.

وهكذا يلعب البنك المركزي الدور المهم في تغطية العجز الإجمالي في سيولة البنوك بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة وفقا لما تمليه هده الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة.

- **جانب الأصول:** عموما كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته، ويحتوي جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري على المكونات التالية:

1- **أرصدة نقدية حاضرة:** وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة, وتتخذ عدة أشكال:

أ- **نقود حاضرة في خزانة البنك:** حيث يحتفظ البنك بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

ب- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** حيث يفرض البنك المركزي على البنوك أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي, ويحدد البنك المركزي هده النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية ويطلق على هده النسبة ب(نسبة الاحتياطي القانوني)، وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

2- **حوالات مخصومة:** وهي تتكون من الأوراق التجارية و أدونات الخزانة التي تقبل خصمها هده الأوراق تصبح سائلة وفقا لطول أجل الوفاء بالدين الثابت لها.

[1] نعيمة خسراوي، مرجع سبق دكره، ص40.

3- **مستحق على البنوك:** وهي القروض المقدمة للبنوك الأخرى عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية، وفي هده الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك الأخرى.

4- **أوراق مالية واستثمارات:** ويمكن التصرف فيها ببيعها في بوصة الأوراق المالية.

5- **قروض وسلفيات:** وهي القروض التي يقدمها البنك لمدة محدودة سواء أكان بضمان مالي أو شخص أو بدون ضمان إدا كان العميل يتمتع بمركز مالي جيد أو سمعة كبيرة، وهذه القروض قد تأخذ شكل سلفة يقدمها البنك للعميل، أو إدن بأن يسحب العميل صاحب الحساب الجاري لدى البنك على المكشوف، أي يسحب مبالغ تزيد على ماله لدى البنك من رصيد في حدود حد أقصى متفق عليه.

- **العمليات خارج الميزانية**

تمثل العمليات خارج الميزانية مجموعة من الحسابات ملحقة بالميزانية باعتبارها لا تقيد في هده الأخيرة غير الديون المثبتة والدمم، ويجمع خارج الميزانية كل العمليات التي تحقيقها مؤجل بالمستقبل وبدلك تمثل الخصوم المحتملة، فهي محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤثر خارج إدارة البنك وبالتالي هي عمليات تنطوي على خطر كبير وتضم عدة أنواع ندكر منها:

الخصوم المحتملة: وهي تعهدات بالتوقيع المعطاة من البنك لصالح زبائنه في شكل فالات عقارية أو جمركية أو ضريبية، سندات مكفولة واعتمادات مستنديه، وهي ترتبط بالضمانات المقدمة من البنوك والتي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير، هده الضمانات هي ضمانات احتياطي كفالة كأن تتعهد البنوك بالتسديد عند تاريخ استحقاق الكمبيالة عن طريق القبول والتظهير إد لم يفي الزبون بدلك.

الالتزامات بحد ذاتها: نجد فتح قروض مؤكدة وهي وعد البنك لمنح قروض لزبونه بشروط معينة، ويضم القرض إلى ميزانية البنك عندما يريد استعماله كذلك نجد سهولة إصدار السندات وهي تقنيات جيدة ترافق إصدار السندات قصيرة الأجل للزبون مثل شهادات الإيداع ويلتزم البنك بشراء هده السندات إدا لم يوجد من يشتريها أو يقوم بفتح قرض لزبونه.

العمليات المتعلقة بتغير نسب الفائدة وسعر الصرف: وهي تلك العمليات التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغيير لفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات عمليات المضاربة، عمليات التغطية.

2-2:المخاطر البنكية والعوامل المؤثرة فيها: قبل التطرق الى المخاطر البنكية نتعرف الى المخاطر بصفة عامة:[1]

تعريف المخاطر: توجد للمخاطر عدة تعريفات فحسب المفهوم العام فهي: الانحراف عن تحقيق العائد أو النتائج الفعلية مقارنتا بالمخطط لها، ووفقا لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا،

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق دكره، ص156.

وفي تعريف أخر: "هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الدي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة " وعرفها آخر أنها "احتمال الخسران"

2-2-1: مفهوم المخاطر البنكية: هي الانخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغير في بيئة الأعمال ويتحدد الانخفاض في القيمة السوقية بالمخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأداء، ويأتي الاهتمام بالمخاطر بسبب تدبدب العائد على الموجودات وينعكس في تدبدب القيمة الإسمية للأسهم، حيث أن عدم تعرض الأرباح للتقلبات الشديدة على أساس أن التقلب الشديد في العوائد من شأنه يرفع المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون مع البنك وحمايتهم إحدى أهم أهداف البنك المركزي لدى يرغب البنك في المحافظة على الثقة التي يتمتع بها مما يدفعه إلى تحقيق الاستقرار في العائد.

وبما أن هده المخاطر هي الفشل في تحقيق العائد والتقلب في القيمة السوقية للبنك وعليه يتطلب إنشاء قسم خاص بإدارة المخاطر في البنك يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية للبنك من جانبين أساسيين هما:

-**الجانب الأول:** مزايا رأسمالية ناتجة عن خفض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

-**الجانب الثاني:** تحسين العائد على رأس المال من خلال هيكل تنظيمي لإدارة المخاطر.[1]

2-2-2: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على البنوك, والتي تؤدي بشكل أو آخر على حدة المخاطر ومن بينها:[2]

أ-**التغيرات التنظيمية والإشرافية:** تضع العديد من الدول قيود تنظيمية لأنشطتها البنكية والتي تهدف من خلالها إلى التقليل من مخاطر المنافسة وتشجع في نفس الوقت على التزامها بعملها, كالالتزام بعلاقة أصول المخاطرة ورأس المال، ومثال ذلك القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات المقدمة للزبون الواحد الأمر الدي يؤدي إلى الإيجابية في المخاطر.

ب-**عدم استقرار العوامل الخارجية:** على اثر انهيار اتفاقية " بريتون وودز" التي أدت إلى عدم الاستقرار في أسعار الفوائد والتذبذب أيضا في أسعار العملات لمخاطرة أصحاب الشركات الكبرى منها متعددي الجنسيات في دخولها للأسواق المالية للمجازفة إما بتحقيقها للأرباح وتفاديها الخسائر المستقبلية مما أدت إلى حدة المنافسة في تلك الأسواق، إلا أن إيداع البنوك وفق هندسة مالية مدروسة للتعامل مع المتغيرات الجديدة يساعد في الدخول هده الأسواق بالرغم من أنها تعرف أنواع جديدة من المخاطر.

ج-**المنافسة:** من مزايا المنافسة أنها تلزم المتنافسين على تقديم خدماتهم بأفضل شكل وبأدنى الأسعار كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل فهي تضيق من الهوامش إلى أقل ربحية.

---

[1] دريد كامل أل شيب، مرجع سبق دكره، ص 156.

[2] بن معمر علي، **إدارة مخاطر الزبائن البنوك من خلال مقاربة أصحاب المصالح، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية**، قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021_2022، ص14.

د-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم الموجودات و تنوعها متمثلة في سعي البنوك إلى تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد، دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها ومن أهم هاته الأنشطة الكفالات حيث بموجبها يلتزم البنك لطرف ثالث يتحمل المخاطر التي قد تنتج عن إخفاق المكفول في تأدية التزامه ويؤدي إخفاق المكفول في القيام بما التزم به إلى تحمل البنك التزاما فوريا، وأوضح مثال عن هدا الخطر ما واجهته البنوك حيث تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة BP بمبلغ 0,2 مليار جنيه إسترليني وعندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود (19 أكتوبر 1987) أثرت هده الموجودات على مخاطر الأنشطة البنكية.

هـ- التطورات التكنولوجية : أدى تطور في تكنولوجيا المعلومات إلى ايجابية المخاطر في البنوك حيث سهل على البنوك التعرف على مخاطر العمل و الزبائن أيضا، وإدارتها وقياسها وبالتالي تطوير أنشطتها وإدخال خدمات حديثة مثل الدفع الالكتروني وإدارة النقد، وفي المقابل هناك مخاطر سلبية في تكنولوجيا المعلومات مثل مخاطر تصفية الدفعات والتي تنشأ عندما لا يتم تبادل المدفوعات في وقت واحد.

2-2-3 أنواع المخاطر البنكية:

هناك أنواع عديدة من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية, بعضها يعتبر من المخاطر التقليدية والتي تعتبر جزء من طبيعة عمل البنك وأخرى ظهرت مؤخرا نتيجة للتقدم التقني والتقارب الدي حدث بين اقتصاديات الدول والتي يمكن توضيحها في الشكل الآتي: [1]

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق دكره، ص ص 158_ 170.

الشكل رقم(2_1): أنواع المخاطر البنكية

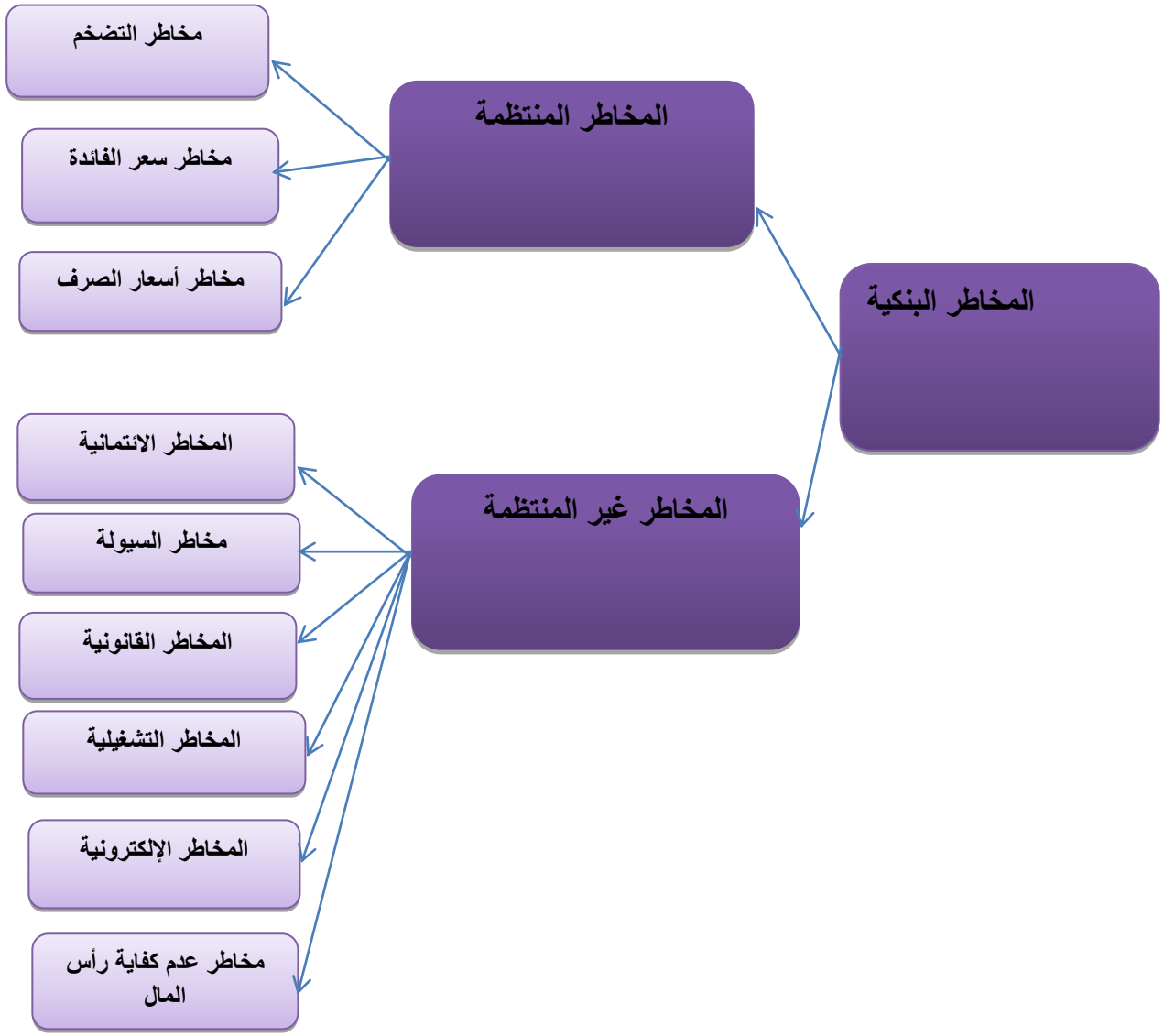

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نفس المرجع السابق، ص156

يتضح من خلال الشكل أعلاه أنه يوجد عدة أنواع للمخاطر البنكية والمتمثلة في ما يلي:[1]

أولا: المخاطر المنتظمة: وتسمى أيضا بمخاطر السوق هي المخاطر العامة التي تؤثر على كل البنوك, وهي المخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية العامة والسياسة النقدية للبنك المركزي والتغير في أسعار العملات، التي تؤثر على قطاع البنوك, حيث أن الموجودات المصرفية الأكثر تعرضا للمخاطر الخارجية هي القروض الممنوحة إلى الشركات، وأن احتمال التعثر في تسديد هده القروض لا يمكن أن يتلافاه البنك، فيما يلي نعرض أهمها :

[1] دريد كامل آل شيب، مرجع سبق دكره، ص ص 158_170.

أ-**مخاطر التضخم:** هو الارتفاع العام في الأسعار، ويتأثر البنك بمعدلات التضخم خاصة إدا كانت الفائدة على القروض ثابتة فعند ارتفاع نسبة التضخم يؤدي دلك إلى تخفيض العائد الحقيقي للمصرف بمقدار التغير الحقيقي بسبب ارتفاع معدلات التضخم، عند التضخم فإن المستثمر يطلب عوائد أعلى حتى يواجه الانخفاض في القوة الشرائية للنقود أي العائد الحقيقي، فإدا كان العائد الحقيقي 100 دينار ونسبة التضخم 12% ففي نهاية السنة للحصول على العائد الحقيقي نقوم بخصم ال100 دينار بمعامل الخصم 12% فنلاحظ أن قيمة الدينار بمعامل الخصم 12% تساوي 0,920، وهدا يعني وجود تأثير لمعدل التضخم على إيرادات البنك إدا كان معدل الخصم يعبر عن نسبة التضخم، وخاصة إدا كانت الفائدة ثابتة وليست معدومة.

ب-**مخاطر سعر الفائدة:** إن التغير في سعر الفائدة يؤثر على إيرادات البنك، وتعد إحدى أهم المخاطر التي تتأثر بها هده الإيرادات، لأنها تؤثر مباشرة على حجم العوائد، إد تشكل عوائد الفوائد 90% من إيرادات البنوك، وبالتالي فإن أي انخفاض في سعر الفائدة أو ارتفاع سيؤثر على إيرادات البنك.

مخاطر أسعار الفائدة تأتي بسبب تعرض البنك للخسائر الناجمة عن التحركات المعاكسة في أسعار الفائدة في السوق، وتقاس مخاطر أسعار الفائدة بنسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (هي الأوراق الملية قصيرة الأجل والقروض ذات الفائدة المعلومة) على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (هي الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع قصيرة الأجل والقروض التي يحصل عليها البنك) كما يلي:

$$\textbf{مخاطر سعر الفائدة} = \frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}}$$

يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة منحه القروض بسعر الفائدة السائد ويغطيه بتمويل بسعر فائدة معروف ويضطر خلال فترة القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى, فإدا كان القرض بفائدة ثابتة وارتفع سعر فائدة إعادة التمويل، فإن دلك سيؤدي إلى انخفاض العائد الصافي للبنك كلما كانت القيمة لهده النسبة قريبة من الواحد الصحيح فإن المخاطر تكون منخفضة.

ج-**مخاطر أسعار الصرف:** هي المخاطر التي تؤدي إلى التعرض للخسائر نتيجة التغير في ظروف السوق ومن المخاطر الأخرى مخاطر الرواج والكساد الاقتصادي فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات وتؤدي إلى زيادة عوائد البنك، وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات ويؤدي دلك إلى انخفاض أعمال وأنشطة البنوك وإيراداتها، كما أن هناك بعض المخاطر الأخرى التي ترتبط بالاضطرابات والأزمات المالية العالمية كأزمة 2007 التي أدت الى حدوث كساد عالمي بسب الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت الى إفلاس البنوك الأمريكية.

من بين مخاطر السوق التقلبات في أسعار الأوراق المالية التي تنجم عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وتأثير دلك على القيم السوقية للأوراق المالية التي يستثمر فيها البنك أمواله كما يمكن قياس مخاطر السوق بالمعادلة التالية:

مخاطر السوق= القيمة الدفترية لموجودات البنك
القيمة السوقية المخمنة للموجودات

ومن مخاطر السوق أيضا مخاطر التقلب في أسعار العملات الأجنبية التي تؤثر على قيمة الموجودات والمطلوبات المصرفية والأنشطة الأخرى المقومة بالعملات الأجنبية ، والمرتبطة بتحويلات العملة الأجنبية خاصة إدا كان هناك اختلاف في قيمة الموجودات بالعملات الأجنبية عن قيمة المطلوبات من العملة نفسها لأن أي تغير في أسعار الصرف سيؤدي إلى تحقيق ربح أو خسارة وهدا يؤثر على القيمة السوقية لحقوق الملكية في البنك ويمكن قياس هده المخاطر بالمعادلة التالية:

مخاطر السوق= القيمة الدفترية لحقوق الملكية ÷ القيمة السوقية لحقوق الملكية

ثانيا: المخاطر غير المنتظمة: وهي مخاطر خاصة بالبنك نفسه ناجمة عن طبيعة العمل المصرفي, وأهم هده المخاطر هي مخاطر منح القروض والدي يعد النشاط الأساسي للبنوك، ولدلك يواجه البنك مخاطر كبيرة بسبب منح القرض أو التسهيلات الائتمانية الأخرى، وطبيعة هده المخاطر هي التوقف عن دفع الأقساط وفوائد القروض وأهم أنواعها ما يلي :

أ-المخاطر الائتمانية: تعد هده المخاطر من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك في علاقاته، وتتعلق المخاطر الائتمانية باحتمالات عدم قدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد وبالشروط المتفق عليها في العقد، الأمر الدي يؤدي إلى تحقيق خسائر للبنك بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات المصرفية. [1]

وتنشأ مصادر مخاطر الائتماني في البنك نتيجة لعدة عوامل هي: [2]

- ✓ التركيزات الائتمانية الناتجة عن تركيز البنك على عمليات الإقراض على قطاع معين دون غيره أو مناطق جغرافية محددة .
- ✓ ضعف في عمليات تنويع المحفظة الائتمانية.
- ✓ البنوك التي تواجه نمو في محافظها الائتمانية تواجه مخاطر ائتمانية عالية.
- ✓ ضعف في الدراسة الائتمانية التي استند عليها في اتخاد قرار الائتمان, أي ضعف في التحليل الائتماني والمالي.
- ✓ ضعف أنظمة الرقابة والمراجعة على الائتمان.

أما أهم أنواع المخاطر الائتمانية تتمثل في: [3]

- **مخاطر عدم السداد** : هي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم في تاريخ الاستحقاق.

---

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، دار ديوان المطبوعات الجامعية، **الطبعة الأولى**،عمان، الأردن، ص211.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2013، ص219.

[3] نفس المرجع السابق، ص219.

- **مخاطر البلد:** هي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء في الظروف الاقتصادية أو الأوضاع السياسية والاجتماعية، والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء أو سداد التزامات، وعدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمتها من خلال البنوك المركزية.

- مخاطر التسوية : هي المخاطر التي تنجم عن عمليات التسويات الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى.

ولتحديد مخاطر الاتمان يمكن استخدام المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر الاتمان} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

ب-مخاطر السيولة: ويقصد بها عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته المالية عند أصحاب الودائع, وعدم تسديد صافي التزاماته اليومية وخاصة عمليات المقاصة والالتزامات تجاه البنوك، أو عدم قدرته في إقراض العملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة بسبب زيادة حجم الموجودات.

وتأتي أهمية السيولة في البنك لأنها الأساس في العمل المصرفي وأن الفشل في إدارتها يؤدي إلى فشل البنك واستمرار عمله وتتكون مخاطر السيولة في البنك من سببين أولهما مخاطر سيولة الأموال التي تنشأ من عدم قدرة البنك في تسييل الموجودات او عدم قدرته على الحصول على الأموال من مصادر تمويل أخرى والثانية هي مخاطر سيولة السوق التي تنجم من عدم قدرة البنك على التصرف بالموجودات بسبب عدم كفاية عمق السوق، ويمكن قياس مخاطر السيولة من خلال المعادلات التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد + شبه النقد}}{\text{الودائع تحت الطلب}}$$

تقيس هده النسبة قدرة البنك على تسديد قيمة سحوبات المودعين

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تبين لنا هده النسبة قدرة البنك على مواجهة القروض من إجمالي موجوداته

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ج-المخاطر التشغيلية: هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية للبنك أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب الأحداث الخارجية، ومن أهم مخاطر التشغيل البنكية ضعف الرقابة الداخلية وكدلك ضعف رقابة الإدارة العليا للأنشطة التشغيلية، وهدا يسبب خسارة مالية نتيجة للأخطاء

أو التظليل أو التأخير في تنفيد القرارات وتنشأ هده المخاطر عن أخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملاءمة الإجراءات والضوابط.

إذا هذه المخاطر تنشأ بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في البنك وهذه الضوابط تعمل على التأكد من أن البنك يقوم بعملياته بما يتفق مع الاستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة وأن هناك حماية للموجودات وسيطرة على الالتزامات.

د-المخاطر القانونية: هي المخاطر التي تنشأ عن زيادة التزامات البنك بسبب القوانين السيادية الحكومية، عندما يقرر البنك المركزي زيادة النسبة القانونية من الاحتياطي الإلزامي من رأس مال البنك أو بعض الشروط الأخرى التي تخفض من قيمة أصول البنك بسبب التشريعات كإلزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي، أو الإخلال بمبدأ كفاية رأس المال أو بنسب السيولة وتوظيف الأموال، أو تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم إمكانية التوافق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية مما يعرض البنك إلى إجراءات قانونية من البنك المركزي، وقد تنشأ المخاطر القانونية عن العقود غير قابلة للتنفيذ أو الادعاءات غير القابلة للتنفيذ أو الأحكام العكسية وتأثيرها وقد تكون بسبب الغموض في الحقوق والالتزامات في العقود.

هـ-مخاطر الجرائم الالكترونية: هده المخاطر جاءت بسبب التوسع في استخدام الأجهزة والوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي، كالتوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات آليا، والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية مثل تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء، كل هذه العناصر زادت من أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب أو كشف أسرار

العملاء وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم إلى آخره من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات. [1]

و- مخاطر عدم كفاية رأس المال: يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها البنك وقدرته على استيعاب الخسائر وألا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي, وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان ومقابلة مخاطر السوق, حيث أن لرأس المال الاسهمي غايات متعددة فهو مصدر دائم للدخل للمساهمين بالإضافة إلى كونه مصدرا للتمويل وللنمو، فضلا عن أهميته في توفير الحماية للمودعين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح.[2]

2-3: إدارة المخاطر البنكية وإجراءاتها

2-3-1: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

تعددت مفاهيم إدارة المخاطر, وفيما يلي أهم المفاهيم التي تناولت إدارة المخاطر: [3]

---

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق دكره، ص ص 169_172.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق دكره، ص219.

[3] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص55.

- إدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الأثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن.
- عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية frs إدارة المخاطر بما يأتي: هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يأتي:

✓ إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

✓ أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

✓ إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر.

✓ إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.

✓ إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

- إن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها قياس وتقييم المخاطر ومراقبتها من أجل تجنبها والسيطرة عليها وتطوير الاستراتيجيات لإدارتها، فهي تنظيم متكامل يهدف مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هده الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

2_3_2: أهداف إدارة المخاطر البنكية:

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وتخدم البنوك في عدد من الوظائف الهامة لها وتتمثل فيما يلي:[1]

✓ المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، حيث يتم بناء وتحديد خطة واضحة تحدد سياسة العمل للبنك.

✓ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

✓ تطوير إدارة محافظ الاوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

[1] عادل بونحاس، عيسى بوراوي، **دور إدارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الاستثماري**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، العدد01، 2021، ص11.

2_3_3: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر البنكية:

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية: [1]

1- **رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:** تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر, أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كدلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تأدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلف بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

2- **كفاية السياسات والحدود:** يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك ودلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

3- **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:** إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء، وغيرها.

4- **كفاية أنظمة الضبط:** إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر، إن الاستمرار في تطبيق انظمة رقابة وضبط بما في دلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حال عدم وجود مثل هدا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهدا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هدا الوضع.

2-3-4: مهام إدارة المخاطر البنكية وكيفية إدارتها:

أولا: مهام إدارة المخاطر في البنوك:

تعددت مهام إدارة المخاطر ومن أهمها يمكن إيجازها في النقاط التالية: [2]

---

[1] خمراوي نعيمة، مرجع سبق دكره، ص ص 20، 21.

[2] عادل بونحاس، عيسى بواري، مرجع سبق دكره، ص 11.

- ✓ التركيز على إدارة المخاطر بوضع استراتيجية وإعداد سياسة وهيكلة للمخاطر لوحدات العمل.
- ✓ التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- ✓ الاهتمام بالوعي الثقافي داخل المؤسسة, من خلال التعليم الملائم وبالتنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر.
- ✓ إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- ✓ اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط.
- ✓ تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطاء الأخرى.
- ✓ قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.
- ✓ اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطاء الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة الازمة.

ثانيا: كيفية إدارة المخاطر البنكية:

سيتم التركيز على كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، المخاطر التشغيلية، المخاطر الائتمانية.

أ_ ادارة مخاطر التضخم

تعمل البنوك على تجنب مخاطر التضخم من خلال مطالبة العميل بدفع قيمة الفائدة مقدما أو من خلال تعميم سعر الفائدة الإسمية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على المقترض بنفس اتجاه سعر الفائدة في السوق .[1]

ب_ ادارة مخاطر أسعار الفائدة:[2]

مع زيادة تدبدب وتقلب معدلات سعر الفائدة التي حصلت في الثمانينات القرن الماضي، فإن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت أكثر اهتماما حول تعرضهم لخطر سعر الفائدة، فإدا كان لدى البنك مطلوبات حساسة لتغيير سعر الفائدة أكثر من أرصدة حساسة لسعر الفائدة فإن ارتفاعا في معدلات الفائدة سوف يقلل من أرباح البنك، وان أي انخفاض في معدلات أسعار الفائدة سوف يرفع أرباح البنك حيث يستعمل البنك استراتيجية التحوط لمعدلات الفائدة باستخدام إدارة فجوة حساسة الفائدة وتحليل الأمد، حيث تتطلب تقنيات إدارة الفجوة كفاءة التحليل لفترات الاستحقاق وربط فرص إعادة التسعيرة الفائدة وتأثيرها على الموجودات والودائع،

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق دكره، ص ص 158، 159.

[2] محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص 64_66.

أما تحليل الأمد فيختبر حساسية القيمة السوقية لأرصدة البنك الكلية ومطلوبا ته الكلية إلى التغيرات في معدلات سعر الفائدة.

1-تحليل الفجوة: إن حساسية أرباح البنك للتغيير في معدلات سعر الفائدة يمكن أن تقاس على نحو مباشر أكثر باستعمال تحليل الفجوة (Gap Analysis) الدي يتم فيه طرح الكمية من المطلوبات الحساسة لتغير معدلات الفائدة من الكمية من الأرصدة الحساسة للتغير من معدلات الفائدة.

فجوة حساسة الفوائد= الأرصدة الحساسة لسعر الفائدة- المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

2_ تحليل الأمد: يتأسس تحليل الأمد على فكرة Macaulay s concept للأمد التي تقيس معدل مدة حياة تدفق مدفوعات ورقة مالية لأن الأمد فكرة مفيدة لأنها توفر تقريب جيد لحساسية القيمة السوقية لورقة مالية للتغيير في معدل سعر الفائدة ويتضمن تحليل الأمد استعمال المعدل الموزون لأمد أرصدة ومطلوبات مؤسسة مالية لنرى كيف تستجيب قيمتها الصافية إلى التغيير في معدلات سعر الفائدة.

يقوم مدير البنك بالتخلص من خطر سعر الفائدة من خلال قيامه بتقصير أمد أرصدة البنك من أجل زيادة معدل حساسيتها، أما الطريق البديل فهو أن يقوم بإطالة أمد المطلوبات ومن خلال هدا التكيف للأرصدة ومطلوبات البنك فإن البنك سيكون أقل تأثيرا بالتغيرات في معدل سعر الفائدة.

ج-ادارة مخاطر أسعار الصرف

ينبغي تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالبنك, بما في دلك العمليات القياسية داخل وخارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي, وعند تقييم تعرض بنك ما لمخاطرة العملة وكفاية تقنياته لإدارة المخاطرة، يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة والامكانية وصول البنك إلى تلك الأسواق والوصول إلى أسواق العملة في الدول النامية غالبا ما يكون مقيدا، وقد تفتقر هده الأواق إلى لسيولة، كما أن توافر أدوات تحوط كافية قد يكون محدودا وهده العوامل يجب أن تعكسها سياسات البنك وعملياته.

إن المحدد الرئيسي لإدارة مخاطرة العملة هو السياسات التي تضع قيودا على التعرض لمخاطرة العملة والتي يجب أن يعاد تقييمها بصورة منتظمة لعكس التغيرات المحتملة في تقلب أسعار الصرف، ولاكن المستحيل فعليا في بيئة المتاجرة الديناميكية الطبيعية أن يحتفظ بنك يعمل بنشاط في أسواق العملة بمراكز مغطاة بكل العملات وفي كل الأوقات أثناء اليوم أو في أوقات معينة تحددها سياسة إدارة مخاطرة العملة يقوم البنك بتحديد مراكزه المفتوحة ويتخذ كافة الاجراءات الضرورية لتغطية التعرض للمخاطرة الزائدة، ويكون ذلك عادة عن طريق الترتيب لإجراء المبادلات وتقتضي إدارة المخاطر بالنسبة لبنك يزاول عددا أكبر من المعاملات الفورية والآجلة كل يوم وضع إجراء رسمي لاحتساب المكاسب، الخسائر غير المحققة يوميا على الأقل، وإجراء الاحتساب بمعدل تكرار أكبر من هدا المرغوب، مثل هده الاحتساب آت يجب أن تتضمن دفتر

الصرف الأجنبي بأكمله، وهد شرط مسبق للإدارة الفعالة ويزود إدارة البنك بتصورات مستقبلية لعمليات الصرف الأجنبي بالبنك والمخاطرة المرتبطة بها. [1]

د_ ادارة مخاطر الائتمان:

الضوابط الأساسية التي تساعد على الحد من مخاطر الائتمان: [2]

- ✓ تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك وبما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وعملية من خلال وضوح الإجراءات والتعليمات التي تنظم هدا الجانب.
- ✓ تدعيم وتعزيز أنظمة الرقابة والتفتيش الداخلي بما يمكن من تجاوز أي أخطاء بصورة مسبقة والعمل على تلاقي الأخطاء التي يمكن أن تحدث خلال التطبيق.
- ✓ تحديد السلطات والمسؤوليات في دائرة التسهيلات الائتمانية وبشكل واضح ودقيق, بما يمكن من تسهيل الإجراءات وسرعة إنجاز ومنح التسهيلات بالشكل الدي يتوافق مع انظمة البنك واستراتيجيته المعلنة.
- ✓ تعزيز أجهزة التنظيم الداخلي والتأكيد على أدواته وفعالياته المختلفة.
- ✓ تدعيم وتعزيز العمل ضمن نظام الحساب الالي والاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التقدم العلمي في هدا المجال، وبالشكل الدي يحد من المخاطر الائتمانية .
- ✓ تطوير نظام لمتابعة الديون المتعثرة بحيث تبدء عملية المتابعة لأوضاع المدينين وضماناتهم والتطورات التي تطرأ على قدراتهم المالية أولا بأول من خلال جمع المعلومات وبشكل مستمر وتحديث هده المعلومات على نضام الاستعلام.
- ✓ وضع الضوابط للحد من التوسعات الائتمانية غير المرغوبة والالتزام بالعادات والأعراف والقواعد المصرفية والمالية المتعارف عليها فيما يتصل بتنفيذ سياسات البنك في مجال الربحية والسيولة والأمان، مع الالتزام بأية قيود موضوعة سواء أكانت هده القيود محددة من خلال استراتيجية البنك أو من خلال تعليمات وأنظمة البنك المركزي التي يعلنها باستمرار من خلال مذكراته إلى البنوك المرخصة، وهذه القيود تتعلق بحدود الضمان للعميل الواحد، أو طبيعة هده الضمانات أو أية قيود أخرى.
- ✓ تعزيز الائتمان الممنوح للعملاء من خلال الحصول على الضمانات الملائمة والكافية والتي يمكن أن يلجأ إليها البنك في المستقبل عند تدهور أوضاع العميل أو عدم التزامه بالسداد وفق شروط العقد.

---

[1] نعيمة خمراوي، مرجع سبق دكره، ص 34.

[2] موسى نوري شقيري، محمود إبراهيم نور، مرجع سبق دكره، ص ص 94،95.

✓ إجراء التأمين على الضمانات المقدمة والعملاء المقترضين تفاديا للمخاطر التي قد تتعرض لها هده الضمانات وحفاضا عليها بهدف الحفاض على حقوق البنك ومتابعة إجراء التأمين الازم وفي الوقت المناسب.

هـ _ ادارة مخاطر السيولة

تلعب إدارة مخاطر السيولة دورا هاما في تسيير المؤسسات المصرفية، فهي تركز على إيجاد توازن بين مدى احترام البنك الالتزامات القانونية وكدا الالتزامات اتجاه الزبائن من جهة، وهدف تعظيم الربح من جهة أخرى، أي الوصول إلى تحقيق توافق جيد بين المردودية والخطر المتوقع علما أن للأصول السائدة عائد ضئيل.

فالتشريع المصرفي يعرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة بتخصيص نسبة معينة من قيمة الودائع كالاحتياطات الإجبارية وضرورة احترام معامل السيولة، الذي يبين وجود توازن معين بين قيمة الخصوم المستحقة والأصول السائلة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون شهرا.

إذا فهي نسبة تحسب بوضع عناصر الأصول السائلة للميزانية أو خارج الميزانية التي مدتها أقل من شهر في البسط, وعناصر خصوم الميزانية أو خارج الميزانية المستحقة خلال الشهر في المقام، ويجب أن تتعدى هده النسبة قيمة 100%.

كما يجب على البنوك احترام نسبة الأموال الخاصة أو الموارد الدائمة التي تحسب بوضع قيمة الموارد التي تتشكل من الأموال الخاصة والموارد الأخرى التي مدتها أكبر من 5 سنوات في البسط، أما المقام فيتمثل في الاستخدامات طويلة الأجل التي تشمل كل من الاستثمارات المادية وسندات المساهمة والقروض التي مدتها أكبر من 5 سنوات، فهدا المعامل يضعا حدا لتحويل البنك لموارده قصيرة الأجل إلى استخدامات طويلة الأجل بحيث يجب أن يكون مساويا على الأقل ب 60%

ولتغطية العجز في السيولة هناك جانبين يمكن أن يلجأ إليهما البنك هما:

الجانب الأول يسمى بالسيولة المخزنة: ويتمثل في تنازل البنك عن الأصول التي يحوزها في محفظته من أوراق تجارية وسندات قصيرة الأجل قابلة للتداول(سندات الخزينة) للحصول على السيولة، حيث أنه يمكن تحويلها إلى سيولة فورية بصفة سريعة دون تحمل نقص القيمة، كما تمكن عملية التوريق للأصول طويلة الأجل من إعادة تشكيل سيولة البنك.

الجانب الثاني ويسمى بالسيولة المقترضة: حيث يمكن للبنك الحصول على الأموال سواء سواءا من البنك المركزي أو اللجوء إلى مختلف أسواق رؤوس المال، وعادة ما يقوم البنك بالتوفيق بين الجانبين للحصول على السيولة، غير أنه توجد عدة عوامل يجب عليه أخدها في الحسبان قبل اتخاد أي قرار فليس لكل البنوك نفس

التسهيلات للوصول إلى أسواق رؤوس الأموال، فذلك مرتبط بحجم البنك ومكانته ووضعيته المالية, ونوعية مساهميه.

من خلال ما سبق يتضح أنه يجب على البنك وضع خطط وبرامج فعالة لإدارة مخاطر السيولة، حيث يتم تحديد مستوى السيولة المتوفرة والمطلوبة خلال فترة معينة، ومن ثم معالجة النقص واستغلال الفوائض بصفة مربحة. [1]

ي- ادارة المخاطر التشغيلية: [2]

تنشأ هده المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نضم المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في البنوك، فهده الضوابط تعمل على التأكد من أن المصرف يقوم بعملياته بشكل حدر بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة, وأن هناك حماية للموجودات وسيطرة على الالتزامات, بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة وصحيحة عن أداء المصرف في الوقت المناسب.

وهناك ثلاث ميادين رئيسية تظهر فيها مدى فاعلية وكفاءة النظم والضوابط الرقابية وهي:

- ✓ الهياكل التنظيمية وتشمل تحديد المستويات الوظيفية والمسؤوليات والواجبات المترتبة عليها، والصلاحيات الممنوحة لكل مستوى منها وإجراءات اتخاد القرار.
- ✓ الإجراءات المالية والمحاسبية وتشمل وجود نظم ولوائح مالية وإدارية ومتابعة الحسابات وإعداد القوائم المالية.
- ✓ مبدأ الرقابة المزدوجة وتشمل الفصل بين مختلف الوظائف ووجود الرقابة المزدوجة على الموجودات ووجود مراجعة ورقابة فعالة على الحسابات، كفاية نضم الرقابة والضبط الداخلي.

2_3_5: خطوات وإجراءات إدارة المخاطر البنكية

أولا: خطوات إدارة المخاطر البنكية:

تمر إدارة المخاطر البنكية بأربعة مراحل وهي: [3]

أ- تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد من يحددها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن العديد من المخاطر، خطر سعر الفائدة، خطر السيولة، خطر الإقراض خطر التشغيل.

---

[1] شريف دهيمي، **إدارة المخاطر المصرف في ضل الأزمات المالية2007-2008**، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2012_2013، ص ص 131_132-133.

[2] محمد داود عثمان، مرجع سبق دكره، ص ص 221_222.

[3] فايزة زرقط، أمين لباز، مرجع سبق دكره، ص_ 698.

ب- قياس المخاطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينضر إليه بأبعاده الثلاثة : حجمه، مدته، احتمالية الحدوث لهده المخاطر، ويعتبر الوقت المناسب الدي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة للإدارة والمخاطر.

ج- ضبط المخاطر: هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هده المخاطر.

د- مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.

ثانيا: إجراءات إدارة المخاطر البنكية: هي أليات وترتيبات إدارية الهدف منها هو حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هده الخسائر في حالة حدوثها، بما يضمن استمرارية تأدية البنك لأعماله يمكن تلخيص أساليب وإجراءات إدارة المخاطر البنكية في الشكل التالي: [1]

الشكل(2_2): أساليب إدارة المخاطر البنكية

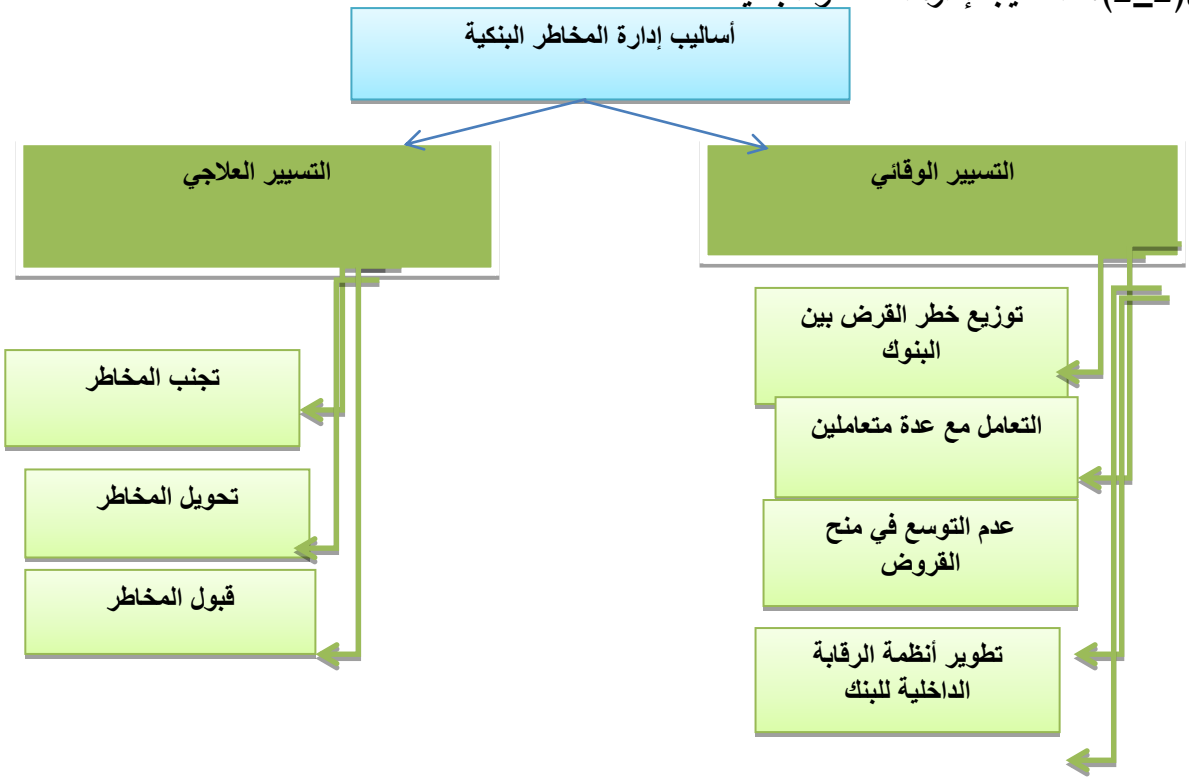

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نفس المرجع السابق، ص ص 698،700.

[1] فايزة زرقط، أمين لباز، مرجع سبق دكره، ص698.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إجراءات إدارة المخاطر البنكية تقسم إلى قسمين أساسين هما التسيير الوقائي والتسيير العلاجي:[1]

أ_ التسيير الوقائي: وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاد قرار منح القرض لتفادي وقوع المخاطر المتوقعة وذلك بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك... إلخ

ولهدا التسيير عدة طرق منها:

_ توزيع خطر القرض بين البنوك: إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

_ التعامل مع عدة متعاملين: تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم وعليه فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

_ عدم التوسع في منح القروض: يجب على البنك الاحتراس من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هده القروض، وكدا هيكله المالي وخاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

_ تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاد الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

ب_ التسيير العلاجي: يتمثل التسيير العلاجي في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا، ويوصف هدا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفد في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه, وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية، والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة وهناك خيارات يتبعها البنك منها:

_ تجنب المخاطر: يمكن للبنك في هده الحالة أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معنية إذا لاحظ أن الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهدا النشاط.

[1] فايزة زرقط، أمين لباز ، مرجع سبق دكره، ص ص698_700.

_ تحويل المخاطر: يمكن تحويل المخاطر إلى طرف أخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة التأمين والحصول على ضمانات وكفالت حكومية.

_ قبول المخاطر: بإمكان إدارة البنك أن تقبل المخاطر على أساس أن هناك إدارة جيدة للمخاطر في البنك هدا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفائدة المرجوة من هده النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها، وفي حال قبول إدارة البنك اتخاد المخاطر على المراقب أن يقوم بتقسيم هده المخاطر وفقا لما يلي:

- ✓ مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك والظروف الاقتصادية المحلية وقاعدة المودعين والمقترضين.
- ✓ التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة، أنظمة ضبط قوية، أنظمة معلومات قوية، مجلس إدارة مستقل.
- ✓ مقاربة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالإضافة إلى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.

2-4: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية

2_4_1: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية

أولا: الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: سيتم عرض الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الشكل التالي:[1]

[1] المهدي حجاج، مرجع سبق دكره، ص 137.

الشكل رقم (2_3): الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

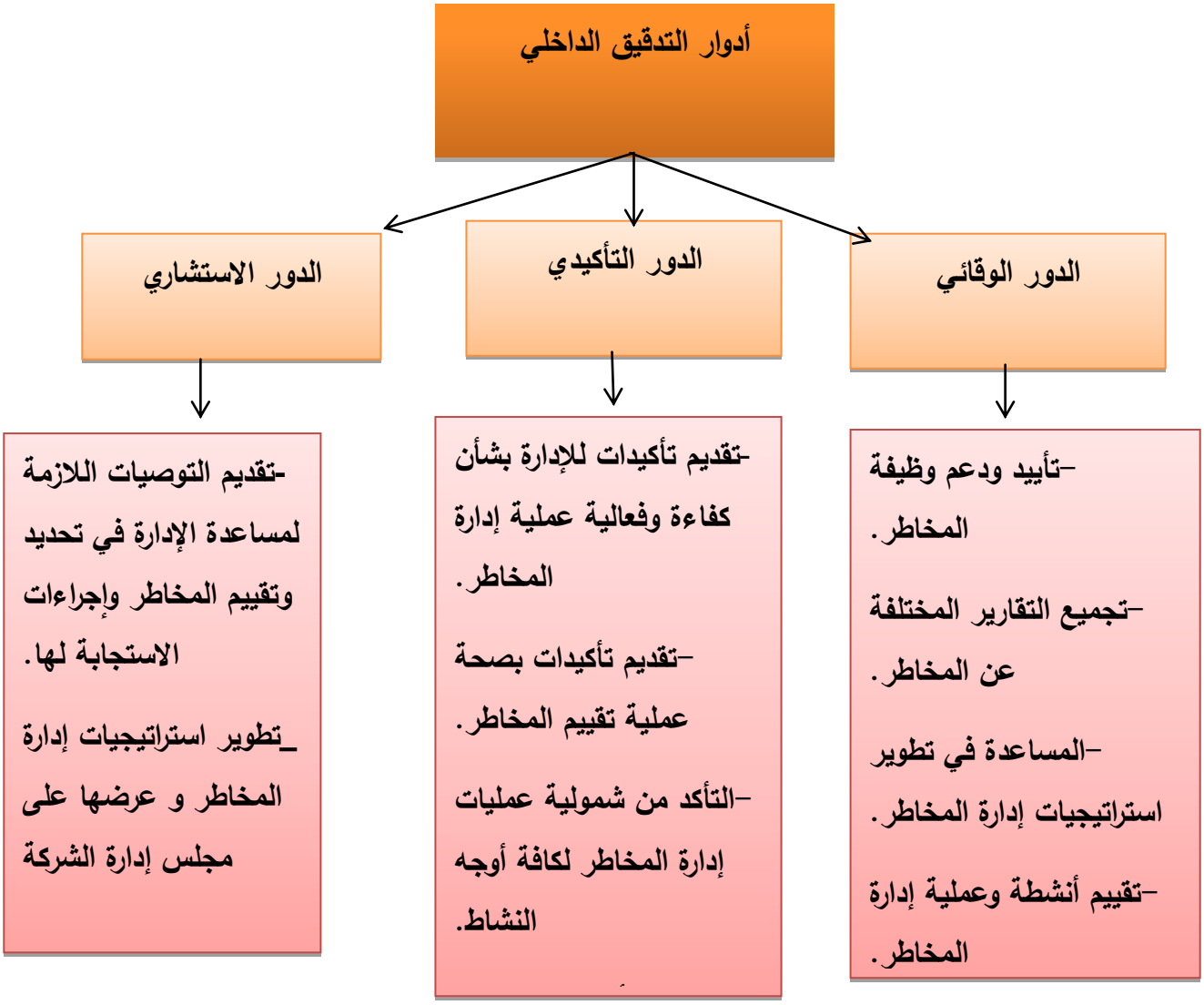

المصدر: المهدي حجاج واخرون، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، العدد الثالث، 2019، ص137.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تعدد الأدوار التي يقوم بها المدقق الداخلي لإدارة المخاطر البنكية، إلا أن الدور الجوهري يكمن في الدور التأكيدي الذي يم فيه تقديم تأكيدات للإدارة بشأن كفاءة و فعالية عملية إدارة المخاطر وتقديم تأكيدات بصحة عملية إدارة المخاطر كما يتم التأكد من شمولية عمليات إدارة المخاطر لكافة أوجه النشاط.

كما تظهر العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية من خلال استعراض مراحل التدقيق الداخلي كما يلي:[1]

[1] المهدي حجاج، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 137.

1- **مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:** يراعي عند إجراء عملية التخطيط تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الدي يشكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال هده المرحلة تقييم مواضيع التدقيق من منظور المخاطرة ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2- **مرحلة التنفيذ:** خلال مرحلة التنفيذ يكون التركيز بشكل أساسي على ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها لدا يوصى المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر

3- **مرحلة أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلا أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويتم بعد دلك صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

4- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الدي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر عملياتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

5- **مرحلة المتابعة:** بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، وتهدف هده العملية الى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الدي يقلل من تعرض البنك للخسارة.

من خلال ما سبق تتضح وجود علاقة تكاملية بين كل من وظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك، ما يتطلب ضرورة التعاون والتنسيق بينهما لتحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر.

2_4-2: مهام التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية:

تمثل إدارة المخاطر أحد أهم الوظائف في البنوك، والتي تعمل على تغطية جميع المخاطر البنكية والتصدي لها, إلا أن نجاحها يتطلب مساعدة مجموعة من الأطراف على مستوى البنك لاسيما المدقق الداخلي من خلال الخدمات والمهام والإجراءات التي يقدمها والتي سنعرضها لاحقا.

إد يشمل التدقيق الداخلي في البنوك على العناصر التالية: [1]

- ✓ تقدير المخاطر المصرفية: تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهده المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية، لدا فإن فهم المدقق لطبيعة هده المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هده المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط البنكي الداخلية والخارجية.
- ✓ إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك : لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية إلا إدا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي.
- ✓ برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك: الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء، حيث تعتبر هده المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك بحيث يقوم المدقق الداخلي باستكمال المعطيات المساعدة على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك.

كما يمكن حصر إجراءات ومهام التدقيق الداخلي في البنك فيما يلي:[2]

- ✓ تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية: غالبا ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة في البنك.
- ✓ استعمال دليل الإجراءات: يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها.
- ✓ الفصل بين الوظائف: من خصائص المراقبة الداخلية ضمان الفصل بين الوظائف والمهام.
- ✓ الموضوعية في الحسابات: الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فإن البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيد كل العمليات المالية والمحاسبية.
- ✓ مراجعة داخلية فعالة: تضمن المراقبة الداخلية تنفيد العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك.
- ✓ كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الاداء: تعرف مراقبة الاداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة.

إن تحقيق التناسق والتكامل فيما بين هده الوظائف ضروري لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي في البنك وإدارة المخاطر البنكية.

[1] المهدي الحجاج، واخرون، مرجع سبق دكره ص137.

[2] نفس المرجع السابق ص138.

فقد حددت لجنة الرقابة على المصارف دور ومسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية والمتمثلة في:[1]

- ✓ مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم خدمات استشارية و اقتراحات محددة.
- ✓ التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- ✓ تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كافة الأنشطة والعمليات داخل البنك أو المؤسسة المالية.
- ✓ تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هده المخاطر.
- ✓ تقييم التقارير المعدة من قبل مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الانحرافات والبدء بمعالجتها وإجراءات التصحيح المتخذة.
- ✓ رفع التقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في البنك أو المؤسسة المالية ككل، وتقييم كافة الأنشطة والعاملين فيها ونقاط الضعف التي تعتريها، وأية انحرافات عن الأنظمة والسياسات والإجراءات الموضوعة على أن تعد هده التقارير مرة في السنة على الأقل .

بذلك فإن وجود تدقيق داخلي فعال يؤمن في توفير تأكيد الى الإدارة العليا أو مجلس إدارة البنك فيما يخص فعالية نظام الضبط الداخلي المعتمد في البنك ويساهم في تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تؤثر على سمعته، وفي هذا المجال يجب أن يكون المشرفون مقتنعين بوظيفة التدقيق الداخلي في البنك، وأن يتأكدوا من إتباعه السياسات والممارسات الفعالة، وأن الإدارة تتخذ إجراءات تصحيح مناسبة كرد فعل لنقاط الضعف في الضبط الداخلي التي حددها المدققين الداخليين, مع الإشارة إلى أن كل من المدققين الداخليين والسلطات الا شرافية يستخدمون مناهج تستند إلى المخاطر لتحديد تصرفاتهم وخطط أعمالهم.

إذا يمكن القول أن وظيفة التدقيق الداخلي في البنك تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ التأكد من التزام مختلف المصالح على مستوى البنك من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية للبنك.

[1] حافظ حميد سلوان، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، مجلة المنصور، العدد22، 2014، ص ص 36_ 38.

- ✓ التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.
- ✓ تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك.
- ✓ اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة وكفاءة وفعالية أنشطة البنوك, بالإضافة الى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات.
- ✓ تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في البنك وما اشتملت عليه مراكز الخطر, بالإضافة الى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر, بالإضافة الى زيادة موثوقية القوائم المالية التي يصدرها البنك.

2_4_3: أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية

يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر، كما تبرز أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية من خلال مهامه التي يؤديها بشأن إدارة المخاطر، والتي يمكن دكرها فيما يلي :[1]

- ✓ اعطاء ضمانات بشأن سير عملية إدارة المخاطر.
- ✓ اعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسة.

ولكي يقوم المدقق بمهامه كما يجب في تفعيل إدارة المخاطر يتوجب عليه القيام بما يلي :[2]

- ✓ الحصول على المستندات التي تبين طريقة البنك في إدارة مخاطره، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة نشاط البنك.
- ✓ البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر.
- ✓ مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة والمدققين الخارجيين.
- ✓ التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
- ✓ المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.
- ✓ التأكد من وجود آلية تدابير مبكر للأزمات المالية.

---

[1] المهدي حجاج، مرجع سبق دكره، ص 138.

[2] المهدي حجاج، مرجع سبق دكره، ص 138.

- ✓ إجراء المقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها.
- ✓ يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تحديد وتقييم قسم إدارة المخاطر لمختلف المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وبعد التعرف على المخاطر وقياسها يدرس المدقق المداخل الممكن استخدامها للتعامل مع كل المخاطر، بحيث يتم مراجعة تعامل البنك مع المخاطر لتفاديها والحد منها، كما يتولى المدقق الداخلي تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي للمخاطر، وفي حالة ما ثبت وجود قصور في دور إدارة المخاطر يقوم بصياغة أهداف أخرى وعرضها على إدارة البنك للموافقة عليها، كما في حالة وجود تناقض ما بين سياسة إدارة المخاطر وتطبيقها يتوجب القيام إما بتغيير الأهداف أو بتغيير أسلوب البنك في التعامل مع المخاطر.

كما يتولى المدقق الداخلي خلال إعداد التقرير إدراج كل التوصيات اللازمة والكفيلة بتطوير وظيفة إدارة المخاطر وتحسين وتحديث إجراءاتها.

خلاصة

مما سبق تبين لنا أن غاية كل بنك تجاري هو تحقيق أهدافها والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها من خلال ضرورة التنبؤ بالمخاطر ومتابعتها من خلال وجود إدارة للمخاطر البنكية ذلك للتحكم فيها وإدارتها ومعالجتها والتقليل من حدتها، حيث يشكل التدقيق الداخلي أداة فعالة في نظام الرقابة الداخلية وذلك لالتزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية و قواعد السلوك المهني هذا والذي يساعد في أداء مهامه على أكمل وجه كتقديمه لتوصيات والإجراءات وتدقيق ومراقبة العمليات المالية، كما أن التدقيق الداخلي يقدم ضمانات موضوعية الى مجلس إدارة البنك بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر,

في الأخير نرى أن التدقيق الداخلي له دورا مهما في تفعيل إدارة المخاطر البنكية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية في ولاية جيجل

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

3: دراسة ميدانية حول التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية في ولاية جيجل

تمهيد

إن البنوك التجارية تسعى دائما الى تحقيق أهدافها لكن بطريقة تضمن عدم وقوعها في المخاطر التي تتعرض لها, حيث تعتبر المخاطر البنكية تهديد دائم للبنوك التجارية لذلك تسعى الى إدارتها, باعتبار التدقيق الداخلي وسيلة للتقليل من هذه المخاطر وإدارتها باعتباره وسيلة تقييم على الرقابة الداخلية للبنك.

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة, قمنا بدراسة ميدانية حول أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بولاية جيجل.

حيث قمنا بالتركيز على فئة المدققين الداخليين والمحاسبين وهذا ليكون بحثنا يتمتع بمصداقية من أجل التنويع في آراء أفراد العينة وإثراء موضوعنا.

حيث تم تقسيم هذا الفصل وفقا للتسلسل التالي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

3_1:الإطار المنهجي للدراسة

سوف نتطرق في هدا المبحث إلى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى الأدوات التي سيتم استخدامها للحصول على المعلومات.

3_1_1: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين والمحاسبين والخبراء المحاسبيين ومحافضي الحسابات في بعض البنوك التجارية الموجودة على مستوى ولاية جيجل والتي يبلغ عددها 5بنوك.

ثانيا: عينة الدراسة:

تعتبر عينة الدراسة جزءا من مجتمع الدراسة، ويتم فحص عينة الدراسة لتعميم النتائج على باقي المجتمع، وفي دراستنا هده قمنا باستهداف عينة من المدققين الداخليين والمحاسبين ومحافضي الحسابات وهدا من اجل معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.ويمثل الجدول التالي عدد استمارات لأسبيان الموزعة والمسترجعة والقابلة للتفريغ.

الجدول(3_1): الإحصائيات الخاصة بالإستبانة

الإستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الإستبانات الموزعة	47	100%
الإستبانات المسترجعة	47	100%
الإستبانات غير المسترجعة	0	0%
الإستبانات القابلة للتفريغ	40	85,11%
الإستبانات الكلية	40	85,11%

المصدر: من إعداد الطالبتين

كما يمكن شرح الجدول أعلاه كمايلي

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الإستبيانات الموزعة كانت 47 إستبيان وكدلك بالنسبة للإستبيانات المسترجعة حيث تم إسترجاعها كاملة، ومنه فإن الإستبيانات غير المسترجعة فهي معدومة.

أما بالنسبة الإستبيانات القابلة للتفريغ فقد بلغ عددها 40 إستبيان بنسبة 85,11% وباتالي فإن الإستبيانات الغير قابلة للتفريغ فقد كانت 7 إستبيانات بنسبة 14,89% فقد تم إستبعادها بسبب عدم مراعاة المستجوبين بشروط الإستبانة.

3_1_2: أداة الدراسة

من أجل إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النضري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العلمية قمنا بالإستعانة بالإستبانة في شكلها المغلق كأداة اساسية لغرض الحصول على البيانات اللازمة للدراسة وإخضاعها لاختبار الصدق والثبات، وتم بناء أداة الدراسة على النحو التالي.

1_ البيانات الشخصية:

تحتوي البيانات الشخصية على معلومات أفراد عينة الدراسة والمتمثلة في: نوع الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، إسم المؤسسة الصرفية.

2_ محاور الدراسة:

بعد الإطلاع على الدراسات التي تناولت احد المتغيريين التابع أو المستقل والتي تعني دراستنا، قمنا بتصميم إستبيان وإعداد محاوره وأبعاده وذلك بالإعتماد على دراسة

وقد تم تصميم الإستبانة على النحو التالي:

المحور الأول: يشمل المحور الأول على فقرات خاصة بالمتغير المستقل وأبعاده، وتم تجزئة المتغير المستقل إلى بعدين ويمكن إيجازهدا المحور كما يلي:

- المحور الأول: التدقيق الداخلي.

_ البعد الأول: ويضم 9 عبارات حول مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي.

_ البعد الثاني: ويضم 7 عبارات حول قواعدالسلوك المهني.

- المحور الثاني: ويضم8 عبارات حول إدارة المخاطر البنكية والدي لم يتم تقسيمه إلى أية ابعاد

3_ مقياس الإستبيان:

يعتبر مقياس ليكرث من المقاييس الأساسية التي يبنى عليه الإستبيان، حيث يسهل على الباحث ترجمة العبارات إلى أرقام، واعتمدنا في بحثنا هدا على سلم ليكرث الخماسي والدي يشمل 5 درجات والجدول التالي يوضح لنا درجة كل عبارة.

الجدول (3_2): تصنيف درجات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على سلم ليكرث الخماسي

يمكن من خلال الجدول السابق لمقياس ليكرث الخماسي أن يتم تحديد المتوسطات المرجحة له، وذلك باستخدام العلاقة التالية:

طول الفئة = المدى / عدد الفئات المقترحة

المدى: عبارة عن الفرق بين أعلى قيمة وأصغر قيمة

والجدول التالي يلخص لنا قيمة المتوسطات المرجحة

الجدول(3_3): قيم المتوسطات المرجحة لمقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	]1,80-1]	]2,60-1,80]	]3,40-2,60]	]4,20_3,40]	]5-4,20]
مجموع الموافقة	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على سلم ليكرث الخماسي

الأساليب والادوات الإحصائية المستخدمة في البحث

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية statistical package force social scienes(spss)، وسوف يتم الإستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المؤوية.
- حساب معامل بيرسون والقيمة المعنويةsig: لمعرفة الإتساق الداخلي للإستبيان
- حساب معامل الإرتباط الفا كرونباخ (crambach; alpcha): لاختبار قوة العلاقة بين العبارات واتساقها.
- المتوسطات الحسابية: لمعرفة مدى ارتفاع او انخفاض استجابات أفراد العينة على كل من عبارات متغيرات الدراسة.
- الإنحراف المعياري: لقياس وبيان تشتت افراد عينة البحث على متوسطها الحسابي.

- إختبار tلعينتين مستقلتين لمعرفة ما إدا كان متوسط درجة الإستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي3 أم زادت أو قلت عن دالك, وقد تم استخدام هدا الإختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الإستبانة.
- إختبار تحليل التباين الأحادي دو الإتجاه الواحد one way analysis ANOVA: لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق دات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

3-1-3: صدق وثبات الإستبانة

أولا: صدق الإستبانة

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين هما:

1-صدق المحكمين

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من 5 أعضاء من الأساتدة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة محمد الصديق بن يحى جيجل. (أنظر للملحق رقم 2)

2-صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة

يمثل صدق الإتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وقد تم حساب الإتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 40 عبارة.

أ- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: التدقيق الداخلي

الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول: مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي.

الجدول (3_4): الصدق الداخلي لفقرات البعد الأول: مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي.

ت	الأسئلة	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
1	يوجد قسم للتدقيق الداخلي تابع للجنة التدقيق في مجلس الإدارة في بنككم.	0,548**	0,000
2	هناك اطلاع كافي من قبل أعضاء قسم التدقيق الداخلي على معايير التدقيق الداخلي الدولية.	0,716**	0,000

3	يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد لمدققين الداخليين.	0,722**	0,000
4	تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخلين في مهامهم التوكيدية والاستشارية.	0,708**	0,000
5	تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في مؤسستكم.	0,745**	0,000
6	يوكب أعضاء قسم التدقيق الداخلي كل ما هو جديد فيما يخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية.	0,683**	0,000
7	يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لقسم التدقيق الداخلي بالبنك.	0,704**	0,000
8	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضيح أن أنشطتهم تمت وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في مؤسستكم.	0,632**	0,000
9	يلتزم المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وضمان الجودة لكافة أنشطته.	0,593**	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول(3_4) معاملات الإرتباط بين فقرات البعد الأول من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته الذي يبين أن معاملات الإرتباط المبنية دالة عند مستوى الدلالة 0,05 حيث نلاحظ أن معامل الإرتباط لكل الفقرات محصورة بين(0,548و0,722) والقيمة الإحتمالية لكل الفقرات هي0,000 وبالتالي فإن كل فقرات البعد الأول من المحور الأول لها علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائيا عند مستوى دالة a=0.05 أي أن فقرات البعد الأول من المحور الأول صادقة لما وضعت لأجله.

الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني: قواعد السلوك المهني

الجدول(3_5):الصدق الداخلي لفقرات البعد الثاني قواعد السلوك المهني

ت	الأسئلة	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
10	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التامة حتى يقوم بأنشطة المراجعة بموضوعية.	**0,547	0,000
11	يمارس المدقق الداخلي مهامه بكل سرية وأمانة .	**0,506	0,001
12	يتمتع المدقق الداخلي بالكفاءة المهنية اللازمة في مجال التدقيق الداخلي بامتلاك المعارف اللازمة في التدقيق الداخلي.	**0,595	0,000
13	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد عند أداء عمله.	**0,656	0,000
14	يتم فحص إجراءات التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي والتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين.	**0,750	0,000
15	يقوم المدقق الداخلي بإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى.	**0,441	0,004
16	هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي في للبنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم.	*0,339	0,032

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS

يبين الجدول رقم(3_5) معاملات الإرتباط بين فقرات البعد الثاني من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته، الذي يبين أن معاملات الإرتباط المبنية دالة عند مستوى الدلالة 0,05 حيث نلاحظ أن معامل الإرتباط للفقرات (من10إلى15) محصورة مابين (0,441 و0,750) والقيمة الإحتمالية ما بين (0,000و0,001) وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية دات دلالة إحصائياعند مستوى معنوية a=0.05,

بينما الفقرة 16 فإن معامل الإرتباط هو 0,339 أما القيمة الإحتمالية0,032 وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة وهي دالة إحصائياعند مستوى معنوية a=0.05.

وبالتالي فإن فقرات البعد الثاني من المحور الأول صادقة لما وضعت لأجله.

الإتساق البنائي لأبعاد المحور الأول: التدقيق الداخلي

الجدول(3_6): الإتساق البنائي لأبعاد المحور الأول: التدقيق الداخلي

ت	البعد	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
1	مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي	**0,577	0,000
2	قواعد السلوك المهني	**0,858	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول رقم(3_6) معاملات الإرتباط بين فقرات المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الأرتباط للبعد الأول والثاني هي 0,577 و0,858 على التوالي والقيمة الإحتمالية لكلا البعدين هي 0,000 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دالة إحصائياعند مستوى معنوية a=0.05 وبالتالي فإن فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لأجله.

ب_الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: إدارة المخاطر البنكية

الجدول(3_7): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني إدارة المخاطر البنكية

ت	الأسئلة	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
17	يوجد قسم أو مصلحة أو لجنة داخل البنك تسهر على إدارة المخاطر البنكية.	**0,566	0,000
18	يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية.	**0,709	0,000
19	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة	**0,645	0,000

	المخاطر بالبنك.		
20	يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضاءه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية.	0,725**	0,000
21	يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.	0,527**	0,000
22	يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.	0,525**	0,001
23	تقوم مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف اخر عند توقع حدوث خطر مرتفع.	0,388*	0,013
24	يتم تجنب مخاطر الائتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة .	0,405**	0,010

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول رقم(3_7) معاملات الإرتباط بين فقرات المحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبنية دالة عند مستى الدلالة 0,05 حيث نلاحظ أن معامل الإرتباط للفقرات من الفقرة 17 إلى الفقرة 22 محصورة ما بين(0,522و0,725) والقيمة الإحتمالية لكل الفقرات هي 0,000 ماعدا الفقرة 22 هي 0,001 وهدا يدل على وجود علاقة طردية قوية دات دلالة إحصائيا أقل من 0,05، بينما الفقرتين الأخيرتين 23و24 فإن معامل الإرتباط لكل منهما هو 0,388 و0,405 على التوالي والقيمة الإحتمالية 0,013و 0,010، ما يدل عل وجود علاقة طردية متوسطة وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية a=0.05، وبالتالي فإن فقرات امحور الثاني صادقة لما وضعت لأجله.

صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة

الجدول(3_8): صدق الإتساق البنائي لفقرات المحور الأول وفقرات المحور الثاني مع الإستبيان الكلي.

ت	المحاور	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
1	التدقيق الداخلي	0,923**	0,000
2	إدارة المخاطر البنكية	0,501**	0,001

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول رقم(3_8) معاملات الإرتباط بين فقرات المحور الأول والثاني مع المعدل الكلي لفقراته، والذي يبن أن معاملات الإرتباط المبنية دالة عند مستوى الدلالة 0,05، حيث نلاحض أن معامل الإرتباط للمحور الأول والثاني هما 0,923 و0,501 والقيمة الإحتمالية 0,000 و0,001 على التوالي وهدا يدل على وجود علاقة طردية قوية دات دلالة إحصائية أقل من 0,05, وبالتالي فإن فقرات المحورين صادقة لما وضعت لأجله.

3_ ثبات أدوات الدراسة:

الجدول (3_9): صدق الإستبانة بمعامل ألفا كرونباخ

المحاور	العنوان	ألفا كرونباخ
المحور الأول	التدقيق الداخلي	0,753
المحور الثاني	إدارة المخاطر البنكية	0,693
المحورين	دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	0,747

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برندامجSPSS

نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ لكامل أداة الدراسة مقبولة حيث بلغ 0,747 كما أن معاملات الثبات لمحاور الأداة قدرتا ب 0,753 و 0,693 ما يعني أنها مقبولة أيضا، هدا يدل على أن أداة الدراسة بجميع أبعادها ومحاورها تتمتع بدرجة كافية من الثبات وهي أكبر من القيمة المقبولة إحصائيا 0,68، إدا يمكن الإعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

3-2:تحليل بيانات ونتائج الدراسة

يشتمل هدا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يتعلق بعرض نتائج الدرسة ومناقشتها وفي المطلب الثاني سنحلل نتائج الدراسة ونقوم بتفسير النتائج واختبار الفرضيات

3-2-1: عرض نتائج الدراسة:

سنحاول في هذا المطلب عرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي جمعها عن طريق الإستبيان.

1- النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية

لقد تم دراسة البيانات الشخصية لأفراد العينة حسب المتغيرات التالية: نوع الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، مدة الخبرة المهنية، المستو التعليمي، نوع التخصص المدروس، إسم البنك، وسيتم التطرق لها وتحليلها.

أولا: الجنس

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفقا لما يوضحه الشكل والجدول المواليين:

الجدول(3_10): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسب المؤوية
ذكر	19	47.5%
أنثى	21	% 52,5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

الشكل رقم(3_1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

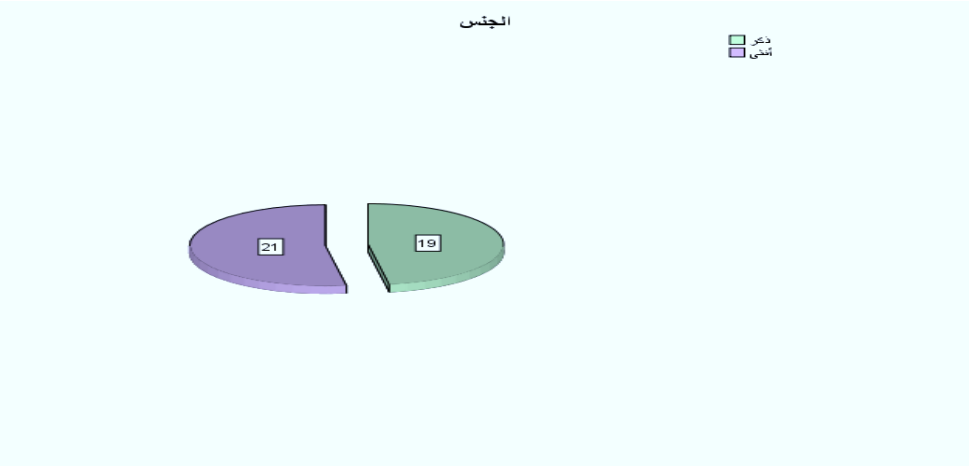

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

نلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن فئة الإناث أكثر بقليل من فئة الذكور حيث بلغ عدد الإناث 21 أنثى بنسبة52.5% أما الذكور فقد بلغ عددهم 19ذكر بنسبة 47.5%, وعموما يمكن القول أن هناك تقارب في التوزيع بين الجنسين.

ثانيا: العمر

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث العمر وفقا للجدول التالي.

الجدول(3_11): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 35 سنة	14	35%
من 35 إلى 45 سنة	13	32,5%
من 45 إلى55 سنة	9	22,5%
أكثر من 55 سنة	4	10 %
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الفئة الغالبة في المؤسسات البنكية هم الأفراد الأقل من 35سنة بعدد 14 فرد بنسبة35% ثم تليها الافراد ما بين 35 و45 سنة بنسبة 32,5% وبعدها الفئة ما بين 45إلى 55سنة بعدد 9 أفراد بنسبة22,5% والفئة الأخير هي الأقل من 55 سنة بعدد4أفراد بنسبة10%.

حيث يمكن تفسير نتيجة هذا التوزيع إلى أن فئة الشباب الأقل من 45 سنة هي الفئة الغالبة في البنوك.

ثالثا: الوظيفة الحالية

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية وفقا للشكل والجدول المواليين:

جدول(3_12): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

نوع الوظيفة	التكرارات	النسب المؤوية
مدقق داخلي	20	50 %
محاسب معتمد	10	25 %
محافض حسابات	8	20 %

خبير محاسبي	2	5 %
المجموع	40	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

الشكل(3_2): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

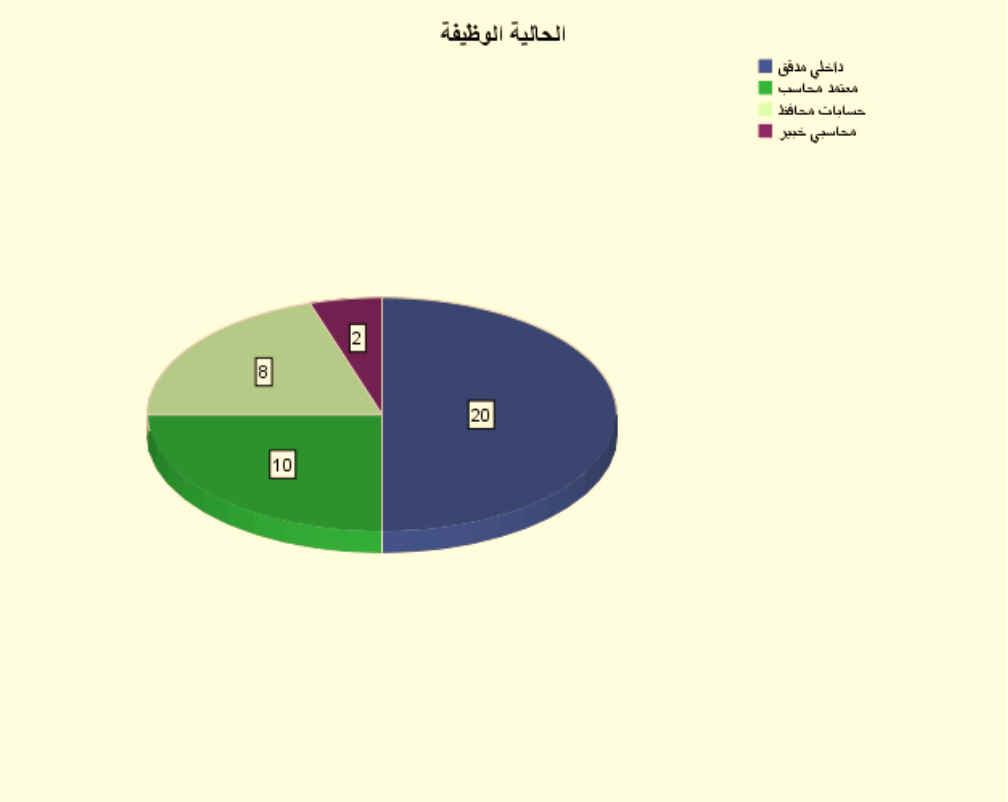

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

نلاحظ حسب الشكل والجدول السابقين أن الوظيفة الغالبة في البنوك محل الدراسة هي وظيفة المدقق الداخلي حيث بلغ عددهم 20 مدقق داخلي بنسبة 50% أي أن نصف العينة مدققين داخليين، أما المحاسبين المعتمدين فقد بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 25%، وبلغ عدد محافظي الحسابات 8 أفراد بنسبة 20%، وأقل عدد من الخبراء المحاسبيين الدين بلغ عددهم 2 بنسبة 5%فقط، وقد يعكس ذلك طبيعة العينة المختارة من الاطارات المسؤولة عن التدقيق وإدارة المخاطر البنكية.

رابعا: الخبرة المهنية

يمكن توضيح خصائص الدراسة من حيث الخبرة المهنية كما يلي

الجدول(3_13): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارت	النسب المؤوية
أقل من5سنوات	5	12,5 %
من5إلى 10سنوات	11	27,5 %
من10إلى20سنة	14	35 %
من20إلى 30سنة	9	22,5%
أكثر من30سنة	1	2,5 %
المجموع	40	100 %

المصدر من إعداد الطالبتين إعتمادا على برنامجSPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الفئة الغالبة هي الخبرة التي تتراوح من 10الى 20سنة ب14فرد بنسبة 35% ثم تليها الخبرة المتراوحة مابين 5إلى10 سنوات ب11 فرد بنسبة27,5% وبعدها الخبرة مابين 20إلى30سنة بعدد9افراد بنسبة22,5% ثم تليها الفئة الأقل من 5سنوات بعدد 5أفراد بنسبة**12,5%** والفئة الأقل هي الأصحاب الخبرة الأكثر من30سنة بعدد فرد واحد فقط بنسبة2,5%، وعليه تأكد النتائج أن أكثر من نصف المستجوبين لهم خبرة أكثر من 10 سنوات مما يعكس حسب رأي الطالبة تمكن أفراد العينة وإلمامهم بقواعد التديقي الداخلي وكيفية استعمالها وتوضيفها في إدارة المخاطر البنكية.

خامسا: المستوى التعليمي

يمكن توضيح خصائص الدراسة من حيث المستوى التعليمي كما يوضحه الجدول والشكل المواليين.

الجدول(3_14):توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المؤوية
ثانوي أو أقل	5	%12,5
تكوين مهني	5	%12,5
جامعي	27	%67,5
دراسات عليا	3	%7,5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على برنامجSPSS

الشكل(3_3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

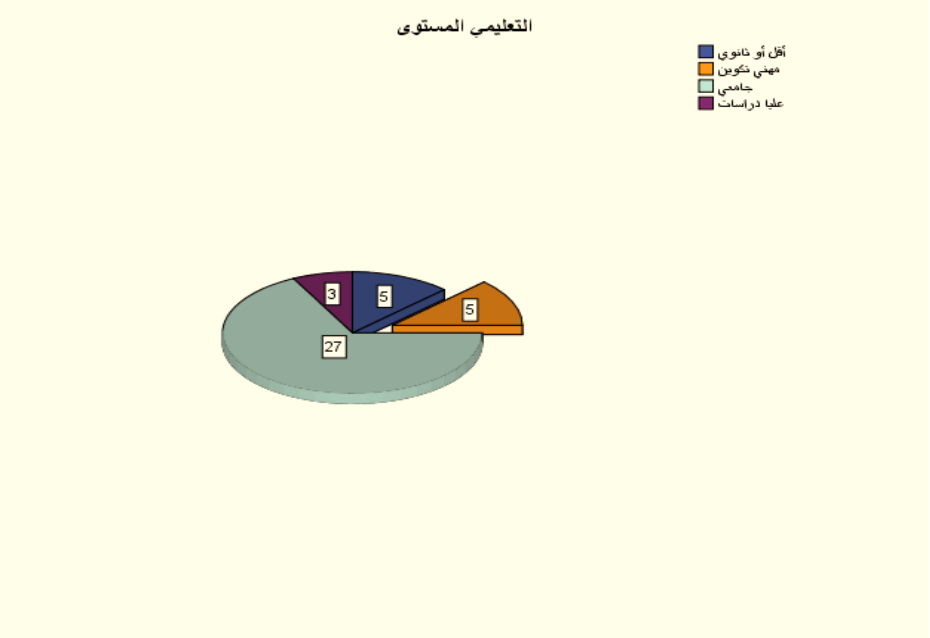

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامجSPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن المستوى التعليمي للموظفين في البنوك كان أغلبه جامعي حيث بلغ عدد الجامعيين 27فرد بنسبة 67,5%، أما بالنسبة للمستوى الثانوي أو أقل فقد كانو 5 أفراد بنسبة 12,5% وكذلك الأمر بالنسبة للتكوين المهني، أما بالنسبة للدراسات العليا فقد بلغ عددهم 3 أفراد بنسبة 7,5%، وبما أن ثلثي أفراد العينة مستواهم التعليمي (جامعي_ دراسات عليا) وهذا الوظع حسب راي الطالبتين يتوافق مع طبيعة العمل في مجالات التدقيق وإدارة المخاطر البنكية والدي يحتاج إلى هذا المؤهل العلمي.

سادسا: التخصص العلمي

يمكن توضيح خصائص الدراسة من حيث التخصص العلمي حسب الجدول والشكل المواليين:

الجدول(3_15): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

نوع التخصص	التكرارات	النسب المؤوية
علوم مالية	17	% 42,5
محاسبة	8	%20
علوم قانونية	5	%12,5
أخرى	10	%25
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامجSPSS

الشكل (3_4): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

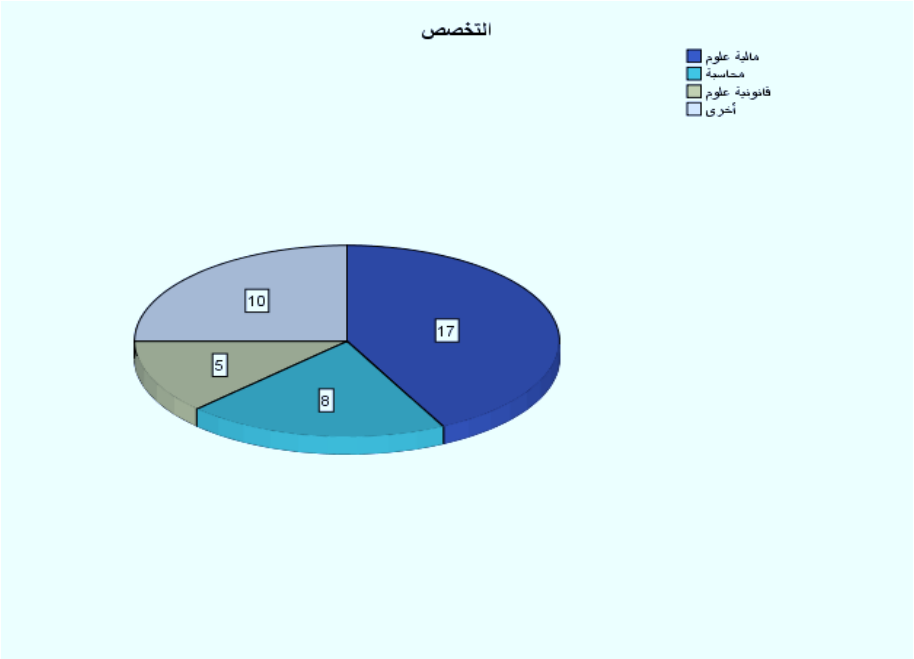

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن التخصص العلمي كان لأكثرية الموظفين في البنك هو إدارة مالية، حيث بلغ عدد الأفراد الدين درسوا في هدا التخصص17 فرد بنسبة 42,5%، وتليها المحاسبة ب 8 أفراد بنسبة20%، أما العلوم القانونية فهم 5 أفراد فقط بنسبة 12,5% وباقي الأفراد قد درسوا تخصصات أخرى غير المذكورة سابقا وقد بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 25%، تدل هده الأرقام حسب رأي الطالبتين على مدى التزام البنوك التجارية بضرورة حصول الفئة المستجوبة على مؤهل علمي وتكوين وخبرة دراسية كافية للعمل في هدا المجال والتخصص والدي يعنى بالجوانب المالية المحاسبية وكدا القانونية.

سابعا: الإسم التجاري للبنك

يمكن توضيح خصائص الدراسة من حيث نوع البنك حسب الجدول والشكل المواليين.

الجدول(3_16): توزيع أفراد العينة حسب الإسم التجاري للبنك

الإسم التجاري للبنك	التكرارات	النسبة المؤوية
BADR	10	%25
BDL	15	% 37
BEA	9	% 22,5
AGB	1	% 2,5

BNA	1	% 2,5
CPA	4	% 10
المجموع	40	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن عدد الافراد الأكثر هم من بنك التنمية المحلية **BDL** حيث بلغ عددهم 15 فرد بنسبة 37% ويليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** ب 10 أفراد بنسبة 25%, أما أفراد البنك الجزائري الخارجي**BEA** فقد بلغ عددهم9 أفراد بنسبة 22,5% وقد تساوى أفراد بنك الخليج **AGB**والبنك الوطني الجزائري **BNA** حيث كان لكل منهما فرد واحد فقط بنسبة 2,5%, أما القرض الشعبي الجزائري **CPA** فقد كانوا 4 أفراد بنسبة10%، وحسب النتائج السابقة الدكر هناك تفاوت واضح في عدد الاستبيانات الموزعة على البنوك ويرجع هدا إلى عدم موافقة بعض الفروع من بنك الخليج والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري الإجابة على الاستبانة.

3_2_2: تحليل نتائج الدراسة

أولا: تحليل فقرات الإستبانة.

1 تحليل فقرات المحور الأول: التدقيق الداخلي

أ_ تحليل فقرات البعد الأول: مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي

الجدول (3_17): تحليل البعد الأول: مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي

ت	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
1	يوجد قسم للتدقيق الداخلي تابع للجنة التدقيق في مجلس الإدارة في بنككم.	3,75	0,295	موافق	4
2	هناك اطلاع كافي من قبل أعضاء قسم التدقيق الداخلي على معايير التدقيق الداخلي الدولية.	3,38	0,599	محايد	8
3	يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد لمدققين الداخليين.	3,55	0,305	موافق	7

4	تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخلين في مهامهم التوكيدية والاستشارية.	3,65	0,285	موافق	5
5	تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في مؤسستكم.	3,60	0,297	موافق	6
6	يوكب أعضاء قسم التدقيق الداخلي كل ما هو جديد فيما يخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية.	3,280	0,302	محايد	9
7	يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لقسم التدقيق الداخلي بالبنك.	3,90	0,349	موافق	2
8	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في مؤسستكم.	3,93	0,276	موافق	1
9	يلتزم المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وضمان الجودة لكافة أنشطته.	3,90	0,349	موافق	3
المجموع	مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي	3,72	0,152	موافق	_

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامجSPSS

يبين الجدول رقم(3_17) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الأول من المحور الأول، مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، حيث نلاحض ان اتجاهات أفراد

العينة كانت إجابية نحو فقرات هدا البعد وذلك لأن المتوسط الحسابي الإجمالي له قدر ب3,72 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي والتي تشير إلى أن درجة الإلتزام مرتفعة، كما أن الإنحراف المعياري لهدا البعد الذي يقيس مقدار التشتت في الإجابات قدر ب0,125 وهو اقل من الواحد الصحيح وهدا يدل على عدم وجود تشتت في إجابات أفراد العينة.

وقد انحصرت المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا البعد بين 3,280 و3,93 حيث يتم ترتيب هذه الفقرات حسب أكبر متوسط كما يلي:

الفقرة رقم(8): التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في مؤسستكم: جائت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب 3,93 وانحراف معياري قدر ب 0,276 حيث يشير هدا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون على أن التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفق المعايير المهنية للتدقيق الداخلي في مؤسستهم

الفقرة رقم(7) والفقرة رقم(9): يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لقسم التدقيق الداخلي بالبنك، يلتزم المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وظمان الجودة لكافة أنشطته: جاءت كلا الفقرتين في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب 3,90 وإنحراف معياري قدر ب 0,349 حيث يشير هدا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق الداخلي تقوم بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لقسم التدقيق الداخلي بالبنك، كما أن المدقق الداخلي يلتزم بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ويظمن الجودة لكافة أنشطته.

الفقرة رقم(1): يوجد قسم للتدقيق الداخلي تابع للجنة التدقيق في مجلس الإدارة في بنككم، جائت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدر ب3,75 وانحراف معياري قدر ب 0,295 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن هناك قسم للتدقيق الداخلي تابع للجنة التدقيق في مجلس الإدارة في بنكهم.

الفقرة رقم(4): تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخلين في مهامهم التوكيدية والاستشارية، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر ب3,65 وانحراف معياري قدر ب 0,285حيث يشيرهذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي تساعد المدققين الداخليين في مهامهم التوكيدية والإستشارية.

الفقرة رقم(5): تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في مؤسستكم، جاءت هده الفقرة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدر ب3,60 وانحراف معياري قدر ب 0,297 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي تساهم في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في مؤسستهم البنكية.

الفقرة رقم(3): يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد لمدققين الداخليين، جاءت هده الفقرة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر ب3,55 وانحراف معياري قدر ب0,305 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن قسم التدقيق الداخلي يمارسون مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين.

الفقرة رقم(2): هناك اطلاع كافي من قبل أعضاء قسم التدقيق الداخلي على معايير التدقيق الداخلي الدولية، جاءت هده الفقرة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدر ب3,38 وانحراف معياري قدر ب0,599 ويشير هدا المتوسط إلى أن المستجوبين كانوا موافقين بدرجة متوسطة حول ما إذا كان هناك اطلاع كافي من قبل أعضاء قسم التدقيق الداخلي على معايير التدقيق الداخلي الدولية.

الفقرة رقم(6): يوكب أعضاء قسم التدقيق الداخلي كل ما هو جديد فيما يخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأخير بمتوسط حسابي قدر ب 3,280 وانحراف معياري قدر ب 0,302 وحسب هذا المتوسط فإن المستجوبين كانوا موافقين بدرجة متوسطة حول ما إذا كان أعضاء قسم التدقيق الداخلي يوكبون كل ما هو جديد فيما يخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية.

وبالمقارنة مع دراسة سابقة: (لغالي بوخروبة، بلقاسم دواح،2019.)

نلاحظ أن كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهدا البعد كان على التولي، (3,96)، (0,696) وكان الاتجاه موافق وهدا ما يتوافق مع دراستنا.

ب-تحليل فقرات البعد الثاني: قواعد السلوك المهني.

الجدول (3_18): تحليل فقرات البعد الثاني: قواعد السلوك المهني

ت	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
10	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التامة حتى يقوم بأنشطة المراجعة بموضوعية.	3,45	0,466	موافق	7
11	يمارس المدقق الداخلي مهامه بكل سرية وأمانة .	3,73	0,204	موافق	5
12	يتمتع المدقق الداخلي بالكفاءة	3,92	0,225	موافق	2

	المهنية اللازمة في مجال التدقيق الداخلي بامتلاك المعارف اللازمة في التدقيق الداخلي.				
13	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد عند أداء عمله.	3,88	0,266	موافق	**3**
14	يتم فحص إجراءات التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي والتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين.	3,75	0,449	موافق	**4**
15	يقوم المدقق الداخلي بإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى.	3,55	0,356	موافق	**6**
16	هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي في للبنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم.	4,15	0,182	موافق	**1**
المجموع	قواعد السلوك المهني	**3,78**	**0,099**	**موافق**	**_**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول رقم (3_18) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثاني من المحور الأول، إبراز دور المدقق الداخلي من خلال قواعد السلوك المهني، حيث نلاحظ أن إتجاهات أفراد العينة كانت مرتفعة نحو فقرات هذا البعد وذلك لأن المتوسط الحسابي الإجمالي له قدر ب:3,78 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرث الخماسي والتي تشير الى أن درجة الإلتزاممرتفعة, كما أن الانحراف المعياري قدر ب: 0,099، وهو أقل من الواحد الصحيح ويشير إلى عدم وجود تباين في اتجاهات المستجوبين حول ما جاء في عبارات هدا البعد.

وقد انحصرت المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هدا البعد بين3,45و4,15، حيث يتم ترتيب هذه الفقرات حسب أكبر متوسط كمايلي:

الفقرة رقم(16) : هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي في للبنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب 4,15 وإنحراف معياري قدر ب 0,182 حيث يشير هذا المتوسط الى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن هناك نص قانوني في القانون الداخلي في البنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم.

الفقرة رقم(12): يتمتع المدقق الداخلي بالكفاءة المهنية اللازمة في مجال التدقيق الداخلي بامتلاك المعارف اللازمة في التدقيق الداخلي، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب 3,92 وانحراف معياري 0,225 حيث يشير هذا المتوسط الى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن المدقق الداخلي يتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة وامتلاكه للمعارف في مجال التدقيق الداخلي.

الفقرة رقم(13): يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد عند أداء عمله، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر ب 3,88 وانحراف معياري 0,266 حيث يشير هذا المتوسط الى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على التزام المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد عند أداء عمله.

الفقرة رقم(14): يتم فحص إجراءات التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي والتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدر ب 3,75 وانحراف معياري 0,449 حيث يشير هذا المتوسط الى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أنه يتم فحص إجراءات التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي ويتأكد من مطابقتها لخطط والنظم والقوانين.

الفقرة رقم(11): يمارس المدقق الداخلي مهامه بكل سرية وأمانة، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر ب 3,73 وانحراف معياري 0,240 حيث يشير هذا المتوسط الى المستجوبون موافقون بدرجة مرتفعة على أن المدقق الداخلي يمارس مهامه بكل سرية و أمانة.

الفقرة رقم(15): يقوم المدقق الداخلي بإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى، جاءت هذه الفقرة في المرتبة لسادسة بمتوسط حسابي قدر ب 3,55 وانحراف معياري 0,356 حيث يشير هذا المتوسط الى أن المستجوبون موافقون على أن المدقق الداخلي يقوم بإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى.

الفقرة رقم(10): يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التامة حتى يقوم بأنشطة المراجعة بموضوعية، جاءت هذه الفقرة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر ب 3,45 وانحراف معياري قدر ب 0,466 حيث يشير هذا المتوسط الى أن المستجوبون موافقون بدرجة مرتفعةعلى أن المدقق الداخلي يتمتع بالإستقلالية التامة حتى يقوم بأنشطة المراجعة بموضوعية.

وبالمقارنة مع دراسة سابقة:(حاج قويدر قورين, أبو بكر الصديق قيداون, عمر عبو, 2019،.)

نلاحظ أن كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهدا البعد كان على التولي، (3,99)، (0,75) وكان الاتجاه موافق وهدا ما يتوافق مع دراستنا.

تحليل نتائج المحور الأول: التدقيق الداخلي

الجدول (3_19): تحليل نتائج المحور الأول التدقيق الداخلي

عنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
المعايير المهنية للتدقيق الداخلي	3,72	0,152	موافق	3
قواعد السلوك المهني	3,78	0,099	موافق	1
التدقيق الداخلي	3,74	0,072	موافق	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول (3_19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من البعد الأول والثاني والمحور الأول لإبراز دور التدقيق الداخلي من خلال المعايير المهنية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني، حيث نلاحظ أن اتجاهات أفراد العينة كانت مرتفعة في كل من البعدين والمحور وذلك لأن المتوسط الحسابي لهم كان علا التوالي(3,72, 3,78, 3,74) وهم يقعون ضمن الفئة الرابعة من سلم ليكرث الخماسي، والتي تشير إلى أن درجة الالتزام مرتفعة، كما أن الانحراف المعياري قدر ب(0,152,0,099,0,072) وهو أقل من الواحد الصحيح ويشير إلى عدم وجود تباين في اتجاهات المستجوبين حول ما جاء في عبارات هدا المحور.

ويتم ترتيب كل من البعدين والمحور حسب أكبر متوسط كالتالي:

البعد الثاني: قواعد السلوك المهني جاء هذا البعد في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب3,78 وانحراف معياري قدر ب0,099 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على تطبيق قواعد السلوك المهني.

المحور الأول: التدقيق الداخلي: جاء هدا المحور في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب 3,74 وانحراف معياري قدر ب0,072 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على وجود تدقيق داخلي.

البعد الأول: جاء هذا البعد في المرتبة الثالثة بمتوسط قدر ب 3,72 وانحراف معياري قدر ب0,152، حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على وجود التزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي.

ج_ تحليل نتائج المحور الثاني: إدارة المخاطر البنكية

الجدول(3_20) تحليل نتائج المحور الثاني إدارة المخاطر البنكية

ت	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
17	يوجد قسم أو مصلحة أو لجنة داخل البنك تسهر على إدارة المخاطر البنكية.	4,05	0,100	موافق	**2**
18	يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية.	3,95	0,203	موافق	**4**
19	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك.	4,13	0,163	موافق	**1**
20	يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضاءه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية.	3,80	0,267	موافق	**7**
21	يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.	3,82	0,199	موافق	**6**
22	يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل	3,88	0,163	موافق	**5**

	دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.				
23	تقوم مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف اخر عند توقع حدوث خطر مرتفع.	3,78	0,179	موافق	**8**
24	يتم تجنب مخاطر الائتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة .	3,95	0,151	موافق	**3**
المجموع	إدارة المخاطر البنكية	3,92	0,057	موافق	**_**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول رقم(3_20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني ،إدارة المخاطر البنكية، حيث نلاحظ أن إتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية نحو فقرات هذا المحور وذلك لأن المتوسط الحسابي الإجمالي كان 3,92 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرث الخماسي والتي تشير الى أن درجة الإلتزام مرتفعة كما أن الإنحرا ف المعياري كان 0,057 وهو أقل من الواحد الصحيح ويشير إلى عدم وجود تباين في اتجاهات المستجوبين حول ما جاء في عبارات هدا البعد

وقد انحصرت المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا البعد بين3,78 و 4,13 حيث يتم ترتيب هذه الفقرات حسب أكبر متوسط كمايلي:

الفقرة رقم(19): تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك، جاءت هده الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4,13 وانحراف معياري قدره 0,163 حيث يشير هدا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن لجنة إدارة المخاطر تقوم بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك.

الفقرة رقم(17): يوجد قسم أو مصلحة أو لجنة داخل البنك تسهر على إدارة المخاطر البنكية, جاءت هده الفقرة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 4,05 وانحراف معياري قدره 0,100 حيث يشير هدا المتوسط

إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أن هناك قسم أو مصلحة داخل البنك تسهر علىإدارة المخاطر البنكية.

الفقرة رقم(24): يتم تجنب مخاطر الائتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة، جاءت هده الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3,95 وانحراف معياري قدره0,151 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أنه يتم تجنب مخاطر الائتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك مما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة.

الفقرة رقم(18): يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية, جاءت هذه الفقرة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3,95 وانحراف معياري قدره 0,203,حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على قيام قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطة وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية.

الفقرة رقم(22): يتم مراجعة سياسات البنك الخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة، جاءت هده الفقرة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره3,88 وانحراف معياري قدره0,163 حيث يشير هدا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أنه يتم مراجعة سياسات البنك الخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.

الفقرة رقم(21): يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك، جاءت هده الفقرة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره3,82 وانحراف معياري قدره0,199 حيث يشير هدا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على أنه يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

الفقرة رقم(20): يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضاءه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية، جاءت هده الفقرة في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره3,80 وانحراف معياري قدره0,267 حيث يشير هذا المتوسط غلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على قيام قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضاءه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارة المخاطر البنكية.

الفقرة رقم(23): تقوم مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف اخر عند توقع حدوث خطر مرتفع، جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3,78 وانحراف معياري قدره0,179 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة على قيام مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف أخر عند توقع حدوث خطر مرتفع.

بالمقارنة مع دراسة سابقة: (حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيداون، عمر عبو، ، 2019.)

نلاحظ أن كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهدا البعد كان على التولي، (3,65) (0,82) وكان الاتجاه موافق وهذا ما يتوافق مع دراستنا.

د- واقع وظيفتي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية لولاية جيجل:

لجدول(3_21):تحليل نتائج المحور الأول والثاني التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر البنكية

الأبعاد	أرقام العبارات	المتوسط	الانحراف	الترتيب
المتوسط العام لمحور التدقيق الداخلي	من 1إلى 16	3,74	0,072	2
المتوسط العام لمحور إدارة المخاطر البنكية	من17 إلى 24	3,92	0,057	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

يبين الجدول رقم(3_21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من المحورين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، حيث نلاحظ أن إتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية نحو فقرات هذين المحورين وذلك لأن المتوسط الحسابي لكل منهما قدر ب3,74 و 3,92 على التوالي وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرث الخماسي والتي تشير الى أن درجة الإلتزام مرتفعة كما أن الإنحرا ف المعياري كانا على التوالي 0,072 و0,057 وهما أقل من الواحد الصحيح ويشير إلى عدم وجود تشتت في اتجاهات المستجوبين حول ما جاء في عبارات كلا المحورين، ويتم رتيب المحاور حسب أكبر متوسط كالتالي:

المحور الثاني: إدارة المخاطر البنكية، جاء هذا المحور في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب3,92 وانحراف معياري قدر ب0,057 حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة إلى وجود إدارة للمخاطر البنكية.

المحور الأول: التدقيق الداخلي، جاء هدا المحور في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب 3,74 وانحراف معياري قدر ب 0,072، حيث يشير هذا المتوسط إلى أن المستجوبين موافقون بدرجة مرتفعة إلى وجود التدقيق الداخلي.

3_3:إختبار الفرضيات وتحليل الفروق

3-3-1: اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل استعمال الاختبارات المعلمية يشترط أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات وسنستعرض اختبار الالتواء و التفرطح لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3_22): اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	محور التدقيق	الداخلي	_	محور إدارة المخاطر البنكية
الأبعاد	**بعد مدى مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية**	**بعد قواعد السلوك المهني**	**مجموع البعدين**	**_**
التفرطح	-1,137	2,570	-0,477	6,226
الالتواء	-0,025	-0,750	0,439	1,514
المجموع	التفرطح	0,733	الالتواء	0,374

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم معامل الالتواء تتراوح بين(1,514,-0,025)، وهي تقع ضمن المجال المقبول، للتوزيع الطبيعي الذي يتراوح بين (3_) و(3) كما نلاحظ أيضا أن قيم معامل التفرطح محصورة بين (0,477 –) و(6,226) وهي بذلك أقل تماما من القيمة 20، مما يعزز أن بيانات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي ومن ثم يمكن الاعتماد على الاختبارات العلمية لاختبار الفرضيات.

3-3-2: التأكد من عدم وجود تداخل خطي متعدد.

قمنا بحساب معامل تضخم التباينvif واختبار التباين المسموح به Tolevonce والنتائج نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (3_23):اختبار التضخم.

العنوان	معامل تضخم التباين	التباين المسموح	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المعايير المهنية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	**1,006**	**0,994**	**0,143**

دور قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	1,006	0,994	0,405

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة، حيث كانت قيم معامل تضخم التباينvif نفسها في كلا البعدين بقيمة 1,006 وهي أقل تماما من 10، كما أن قيم اختبار التباين المسموح للمتغيرات المستقلة كانتا نفسها بقيمة 0,994 وهي أكبر تماما من 0,1، وهذا يعني أن شرط عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة محققة في إطار هده الدراسة التي نحن بصدد انجازها.

3-3-3: اختبار الفرضيات

بما أن التوزيع طبيعي فإنه يتم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة وفرضياتها الفرعية، وهدا بالاعتماد على قواعد القرار التالية:

- ❖ إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمةTالجدولية, أو إذا كان مستوى الدلالة sig أصغر أو يساوي 0,05 نقبل الفرضية H1 وبالتالي الفرضية البدلية H0 مرفوضة.
- ❖ إدا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة Tالجدولية، أو إذا كان مستوى الدلالة sig أكبر أو يساوي 0,05 نرفض الفرضيةH1 ونقبل الفرضية البديلةH0

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية SIGأقل من0,05 بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية يجب اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

H1: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية SIG أقل من0,05 بين المعايير المهنية الدولية للتدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية.

H0: لا يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية SIGأقل من 0,05 بين المعايير المهنية للتدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد، لاختبار الفرضية الفرعية الأولى والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة.

الجدول (3_24): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الأولى

العنوان	معاملB		Beta	معامل T	القيمة الاحتمالية	القرار
المعايير المهنية للتدقيق الداخلي	0,139	0,096	0,228	1,444	0,157	قبول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 1,444 وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,02 كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,157 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H0 أي أنه لا يوجد أثر بين المعايير المهنية الدولية وإدارة المخاطر البنكية.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

H1: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية SIG أقل من 0,05 بين قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

H0: لا يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية SIG أقل من 0,05 بين قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد، لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة.

الجدول (3_25): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الثانية

العنوان	معاملB		Beta	معامل T	القيمة الاحتمالية	القرار
المعايير المهنية للتدقيق الداخلي	-0,087	0,122	-0,16	-0,719	0,477	قبول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة التي تساوي (-0,842) أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي2, 02 كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,405 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وتبعا لقاعدة القرار

فإننا نقبل الفرضية H0 أي أنه لا يوجد أثر لقواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية

H1: يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية sig=0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

H0: لا يوجد أثر دو دلالة إحصائية عند مستوى المعوية0.05=sig بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد، للاختبار الفرضية الرئيسية والمتعلقة بالاستبانة الكلية.

الجدول (3_26): نتائج اختبار لاختبار الفرضية الرئيسية

العنوان	معاملB		Beta	معامل T	القيمة الاحتمالية	القرار
المعايير المهنية للتدقيق الداخلي	0,113	0,143	0,127	0,790	0,434	قبول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة التي تساوي 0,790 وهي أقل من قيمة t الجدولية التي تساوي 2,02 كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,434 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H0 أي أنه لا يوجد أثر لقواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية.

3_3_4: تحليل اختبار التباين الأحادي anova واختبارT للفروق بين متوسطتي عينتين مستقلتين.

للتعرف على أنه يوجد أو لا يوجد اختلاف في أراء أفراد عينة الدراسة فيما يخص اختلاف الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية، المستوى العلمي، التخصص العلمي، الاسم التجاري للبنوك، استخدم الطلبة تحليل التباين الأحادي one way anova، واختبارT لعينتين مستقلتين، T test for indipendent samples، للتأكد عما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1_اختبار T للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس.

لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير الجنس، تم استخدام اختبار T للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين حسب قاعدة القرار التالية:

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الجنس عند مستوى معنوية a=0.05

H0:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الجنس عند مستوى معنويةa=0.05

والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3_27): نتائج اختبار t لفروق المستجوبين حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية للجنس.

العنوان	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	ذكر	19	3,79	0,177	−0,239	0,812
	أنثى	21	3,81	0,230		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية تساوي0,278 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05 كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (−0,239) وهي أصغر من قيمةT الجدولية التي تساوي 2,02 ما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على أراء أفراد عينة الدراسة لمتغير الجنس حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية عند مستوى الدلالة 0,05، وهذا ما يؤكد ان اختلاف الجنس لا يعتبر عاملا يؤدي إلى وجود تباين في أراء أفراد العينة، وبالتالي حسب قاعدة القرار المعتمدة نقبل الفرضية البديلة H0.

2_اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر:

لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير العمر تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حسب قاعدة القرار التالية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف العمر عند مستوى معنوية0.05=a.

H0:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف العمر عند مستوى معنوية0.05=a

ونتائج هدا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول (3_28):تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةf	القيمة الاحتمالية
دور التدقيق	داخل المجموعات	1,585	36	0,44		
الداخلي في	بين المجموعات	0,042	3	0,14	0,320	0,811
إدارة المخاطر	المجموع	1,628	39	_		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه المتضمن اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمةF المحسوبة بلغت 0,320 وهي أصغر من قيمة F الجدولية، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig بلغت 0,811 وهي أكبر من 0,05، ما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 في أراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تبعا لمتغير العمر، وهذا ما يؤكد أن اختلاف العمر لا يعتبر عاملا يؤدي إلى وجود تباين في أراء أفراد لعينة والتالي حسب قاعدة القرار نقبل الفرضية البديلة H0.

3_ اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية.

لمعرفة ما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة الحالية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حسب قاعدة القرار التالية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الوظيفة الحالية عند مستوى معنوية0.05=a.

H0: :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الوظيفة الحالية عند مستوى معنوية0.05=a

ونتائج هدا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول (3_29):تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	داخل المجموعات	1,443	36	0,040		
	بين المجموعات	0,185	3	0,062	1,535	0,222
	المجموع	1,628	39	_		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه المتضمن اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمةF المحسوبة بلغت 1,535 وهي أصغر من قيمة F الجدولية، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig بلغت 0,222 وهي أكبر من 0,05, ما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 في أراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تبعا لمتغير الوظيفة الحالية، وهدا ما يؤكد أن اختلاف الوظيفة الحالية لا يعتبر عاملا يؤدي إلى وجود تباين في أراء أفراد لعينة والتالي حسب قاعدة القرار نقبل الفرضية البديلة H0.

4_ اختبار تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية

لمعرفة ما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير الخبرة المهنية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حسب قاعدة القرار التالية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الخبرة المهنية عند مستوى معنوية0.05=a.

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الخبرة المهنية عند مستوى معنوية0.05=a

ونتائج هدا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول (3_30): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	داخل المجموعات	1,588	35	0,045		
	بين المجموعات	0,040	4	0,010	0,218	0,926
	المجموع	1,628	39	_		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه المتضمن اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمةF المحسوبة بلغت 0,218 وهي أصغر من قيمة F الجدولية، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig بلغت 0,926 وهي أكبر من 0,05، ما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 في أراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تبعا لمتغير الخبرة المهنية، وهدا ما يؤكد أن اختلاف الخبرة المهنية لا يعتبر عاملا يؤدي إلى وجود تباين في أراء أفراد لعينة والتالي حسب قاعدة القرار نقبل الفرضية البديلة H0.

5_ اختبار تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي

لمعرفة ما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حسب قاعدة القرار التالية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف المستوى التعليمي عند مستوى معنوية0.05=a.

H0: :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف لمستوى العلمي مستوى معنوية0.05=a

ونتائج هدا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول (3_31):تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى العليمي.

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	قيمة f	القيمة الاحتمالية
دور التدقيق	داخل المجموعات	1,608	36	0,045		

الداخلي في	بين المجموعات	0,019	3	0,006	0,145	0,932
إدارة المخاطر	المجموع	1,628	39	_		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه المتضمن اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمةF المحسوبة بلغت 0,145وهي أصغر من قيمة F الجدولية, كما أن قيمة مستوى الدلالة sig بلغت 0,932 وهي أكبر من 0,05، ما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 في أراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تبعا لمتغير المستوى التعليمي، وهدا ما يؤكد أن اختلاف المستوى العليمي لا يعتبر عاملا يؤدي إلى وجود تباين في أراء أفراد لعينة والتالي حسب قاعدة القرار نقبل الفرضية البديلة H0.

6_ اختبار تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير التخصص العلمي

لمعرفة ما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير التخصص العلمي تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حسب قاعدة القرار التالية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف التخصص العلمي عند مستوى معنوية0.05=a.

H0: :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف التخصص العلمي مستوى معنوية0.05=a

الجدول (3_32): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير التخصص العلمي

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	قيمة f	القيمة الاحتمالية
دور التديق	داخل المجموعات	1,413	36	0,039		
الداخلي في	بين المجموعات	0,215	3	0,072	1,827	0,160
إدارة المخاطر	المجموع	1,628	39	_		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه المتضمن اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمةF المحسوبة بلغت 1,827وهي أصغر من قيمة F الجدولية، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig بلغت 0,160 وهي أكبر من 0,05, ما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 في أراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تبعا لمتغير التخصص العلمي، وهدا ما يؤكد أن اختلاف التخصص العليمي لا يعتبر عاملا يؤدي إلى وجود تباين في أراء أفراد لعينة والتالي حسب قاعدة القرار نقبل الفرضية البديلة H0.

7_ اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الاسم التجاري للبنك

لمعرفة ما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لمتغير الاسم التجاري تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي حسب قاعدة القرار التالية.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الاسم التجاري عند مستوى معنوية0.05=a.

H0: :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف الاسم التجاري مستوى معنوية0.05=a

الجدول (3_33):تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الاسم التجاري للبنك

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	قيمة f	القيمة الاحتمالية
دور التدقيق	داخل المجموعات	1,107	34	0,033		
الداخلي في	بين المجموعات	0,521	5	0,104	3,200	0,018
إدارة المخاطر	المجموع	1,628	39	_		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامجSPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه المتضمن اختبار تحليل التباين الأحادي أن قيمة F المحسوبة بلغت 3,200وهي أكبر من قيمة F الجدولية، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig بلغت 0,018 وهي أصغر من 0,05، ما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية a=0.05 في أراء عينة الدراسة حول

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تبعا لمتغير الاسم التجاري للبنك، وهذا ما يؤكد أن اختلاف الاسم التجاري يعتبر عاملا يؤدي إلى وجود تباين في أراء أفراد العينة وبالتالي حسب قاعدة القرار نقبل الفرضية H1 .

قاعدة القرار

على ضوء النتائج السابقة ولمعرفة ما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية نعتمد قاعدة القرار التالية:

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية عند مستوى معنوية a=0.05 .

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية عند مستوى معنوية a=0.05.

بعد مناقشة وتحليل الاختبارات السابقة تبين أن قيمة T لمتغير الجنس كانت (0,237−) للذكر و(0,242−) للأنثى وأن القيمة الاحتمالية SIG كانت 0,812 وهذا ما يؤكد أن اختلاف متغير الجنس لا يعتبر عاملا يؤدي الى وجود تباين في آراء أفراد العينة، أما كل من المتغيرات (العمر، الوظيفة الحالية، الخبرة لمهنية، المستوى التعليمي، التخصص العلمي) فإن قيمة F و T لكل من هذه المتغيرات كانت على التوالي: (0,811,0,320),(0,212,1,535),(0,926,0,218),(0,932,0,145),(0,160,1,827) وهذا ما يؤكد أن اختلاف المتغيرات السابقة لا تعتبر عاملا يؤدي الى وجود تباين في آراء أفراد العينة، أما بالنسبة لمتغير الاسم التجاري للبنك فإن قيمة f و t كانتا على التوالي (3,200) و (0,018) وهذا ما يؤكد أن اختلاف الاسم التجاري للبنك يعتبر عاملا يؤدي الى وجود تباين في آراء أفراد العينة.

وعليه فحسب قاعدة القرار المعتمدة نقبل أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية أفراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية تعزى لاختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية عند مستوى معنوية a=0.05.

خلاصة

نستنتج في الأخير من خلال النتائج أن البنوك التجارية العاملة بولاية جيجل هناك فيها مساهمة للتدقيق الداخلي من خلال الجانب المعرفي للمستجوبين حيث نرى أنهم على معرفة بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني وكدا تطبيقها إذا وجود ممارسة لوظيفة التدقيق الداخلي على مستوى هذه البنوك التجارية, بالإضافة الى هناك مخاطر تتعرض لها البنك بصورة كبيرة ومتنوعة في البنوك التجارية وتختلف من بنك الى آخر كما أن هناك إدارة للمخاطر البنكية من خلال وضع نظام متكامل وإجراءات مثلى تساعد على مواجهة و اكتشاف هذه المخاطر وتحليلها وقياسها, كما نلاحظ أيضا من خلال دراستنا الميدانية و النتائج التطبيقية أنه وظيفة التدقيق الداخلي مهمة في البنوك لكن ليس بدرجة كبيرة لأنه لا يوجد أثر أو علاقة على إدارة المخاطر البنكية.

الخاتمة

تعتبر عملية التدقيق الداخلي إحدى أهم أدوات تقييم الرقابة في البنوك التجارية، حيث يعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية ذلك بهدف جعل المسؤولين يتحكمون في أنشطتهم وهذا على كافة المستويات، حيث تناولنا في بحثنا هذا دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، وذلك لإبراز أهميته باعتباره وسيلة رقابية فعالة من خلال فحص كل الوثائق لإيجاد الأخطاء والانحرافات، كما حاولنا من خلال دراستنا إبراز العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية ومعرفة ما إذا كان التدقيق الداخلي يقلل من المخاطر التي يتعرض لها البنك التي تهدد استقراره.

❖ **نتائج الدراسة:** من خلال الإشكالية المطروحة وما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا الى النتائج التالية:

نتائج نظرية:

- ✓ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تسمح باكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها، والتأكد من اتباع الإجراءات والقوانين المنوطة وتحقق من كفاءتها
- ✓ للتدقيق الداخلي دورا هاما داخل البنك من خلال تقييم مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وتقديم المساعدة لمختلف الأقسام.
- ✓ للمدقق الداخلي قواعد السلوك المهني الذي من شأنه الالتزام بها وذلك لأداء عمله بصدق.
- ✓ التقيد بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وذلك لكي يتمكن المدققون الداخليون الوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.
- ✓ تنشأ المخاطر بصورة كبيرة ومتنوعة في البنوك التجارية وتختلف من بنك الى آخر.
- ✓ تتميز المخاطر بالتغير الدائم وعدم القدرة على التنبؤ بها.
- ✓ إدارة المخاطر البنكية هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف الى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل عن طريق اكتشافها وتحليلها.
- ✓ وضع سياسة مثلى ذات أهداف محددة لمجابهة المخاطر من خلال توقعها والحد منها بأقل تكاليف ممكنة.
- ✓ توجد العديد من المخاطر التي تتعرض البنوك التجارية وتتمثل في المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة وغيرها.

نتائج تطبيقية: في ضوء الدراسة التي أجريت بالبنوك التجارية على مستوى ولاية جيجل تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ تأكد لنا من خلال النتائج أن البنوك التجارية محل الدراسة يوجد فيها مساهمة الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي بدرجة مرتفعة.
- ✓ تأكد لنا من خلال النتائج أن المدققون الداخليون للبنوك التجارية محل الدراسة يمارسون ويلتزمون بقواعد السلوك المهني بدرجة مرتفعة.

- ✓ تأكد لنا من خلال النتائج أنه توجد وظيفة التدقيق الداخلي على مستوى البنوك التجارية محل الدراسة بالإضافة الى أنها تمارس وظيفة التدقيق الداخلي على مستوى هذه البنوك التجارية بدرجة مرتفعة.
- ✓ تأكد لنا من خلال النتائج أنه توجد وظيفة إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك التجارية محل الدراسة كما أنها تمارس وظيفة إدارة المخاطر البنكية على مستوى هذه البنوك التجارية بدرجة مرتفعة.

_ لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية.

_ لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين المعايير المهنية للتدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية.

_ لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية.

_ يوجد فروق ذو دلالة احصائية تعزى للبانات الشخصية والوظيفية.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

- ✓ ضرورة تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها ذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.
- ✓ ضرورة التزام المدقق الداخلي بقواعد السلوك المهني ذلك لأداء مهامه في أكمل وجه.
- ✓ ضرورة الاطلاع الدائم للمدققين الداخليين للمعايير المهنية الدولية وذلك لعرفة كل التطورات الحاصلة.
- ✓ وضع قوانين تنظم عمل وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك وذلك لتفعيل قسم التدقيق الداخلي ومعاقبة كل من لا يحترم تطبيق هذا الإجراء.
- ✓ القيام بدورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال التطورات التي تطرأ على المخاطر البنكية في التدقيق الداخلي.
- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بنشاط التدقيق الداخلي من قبل الجهات الإدارية في البنوك محل الدراسة وذلك من أجل تطوير هذه الوظيفة وتعزيز مكانتها داخل البنوك.
- ✓ ضرورة اهتمام البنوك بإدارة المخاطر ككيفية مواجهتها وتقييمها.

❖ **آفاق الدراسة**

ان البحث في هذا المجال واسع ويحظى بالعديد من الأطراف التي تقترح تدعيم هذا المجال بالدراسات التالية:

- ✓ دراسة دور التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر السيولة.
- ✓ استخدام التدقيق الداخلي للتحوط من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية.
- ✓ دراسة دور التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر الائتمان.
- ✓ دراسة دور التدقيق الداخلي في مواجهة مخاطر السوق.

المراجع

قائمة المراجع:

1_ الكتب

1_أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2009.

2_أسامة عزمي سلام، نوري موسى شقيري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2007.

3_خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

4_خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2000

5_خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،1998.

6_خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012.

7_دريد كامل آل شبيب، غدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012.

8_عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، دار ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى،

9_عبد القادر متولى، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010.

10_غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات العاصر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن

11_محمد لمين علوان، نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2019.

12_محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2013.

13_محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاضره، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2013.

14_محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009.

ب_ المدكرات

1_أسماء جعفري، التدقيق الداخلي المندمج كمدخل لتحسين الأداء في المؤسسات الصناعية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا، الطور الثالث، قسم علوم التسيير، 2018،2019.

2_ايهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

3_ابراهيم رباح، ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، غزة، 2011.

4_شريف دهيمي، ادارة مخاطر المصرف في ضل الازمات المالية2008،2007، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، 2012،2013.

5_علي بن عمر، ادارة مخاطر الزبائن البنوك، من خلال مقاربة أصحاب المصالح، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2021،2022

6_لامية شهبون، المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الائتمانية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015،2016.

7_نعيمة خسراوي، غدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية الاسلامية، مدكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 2008،2009

8_نوال سايح، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات بالجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015،2016

المجلات

1_الغالي بوخروبة، بلقاسم دواح، بعنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد20, المجلد 15، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018

2_حاج قويد قورين، أبو بكر الصديق قيداون، عمر عبو. مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية في ضل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني، مجلة الباحث، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019.

3_حافظ حميد سلوان، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح ادارة المخاطر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، مجلة المنصور، العدد22، 2014

4_عادل بونحاس، عيسى بوراوي، دور ادارة المخاطر للحد من أثر الخطر المصرفي على العائد الاستثماري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الأولو الجزائر،2021.

5_عايدة ثوبي، ابتسام غجاثي، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر، مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد5، العدد الاول،2022

6_ عبد القادر كموم، مجلة تسويق الخدمات المصرفية، العدد 29، تخصص علوم تسويق العمليات المصرفية والمالية، جامعة الجزائر 03.

7_يونس عليان الشبكي، أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الاردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الاحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية، العدد الاول، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2014.

منشورات بحثية

1_كريمة بن حواس، محاضرة علمية، جامعة الجزائر، 2020،2021.

2_ناجي فياض، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ترجمة فريق مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين، لبنان.

مراجع أجنبية

Whit .K .R .and Alexander." Internal Auditiong: Trends ans Practices " Journal of Institute of Internal Auditor, MARCH ,1992.

الملاحق

الملحق رقم 01: يبين استبيان الدراسة

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

هدا الإستبيان موجه إلى المدققين والمحاسبين والمسيرين الماليين في مؤسستكم وذلك في إطار إعداد مدكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية, **تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.**

ولذا نطلب منكم إعطائنا صورة حقيقية على موضوعنا هدا ونرجو منكم الإجابة عليها,ولي منكم الشكر الجزيل.

الطالبتين : بولقرون سماح , فقعاص فايزة

المحور الأول: البيانات الشخصية.

ضع علامة (x) في الخانة التي تعبر عن موقفك.

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 35سنة ☐ من 35سنة إلى 45سنة ☐

من 45سنة إلى 55سنة ☐ أكثر من 55 سنة ☐

3- الوظيفة الحالية:

مدقق داخلي ☐ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐

4- الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلأى 20 سنة ☐

من 20 إلى 30سنة ☐ أكثر من 30 سنة ☐

5- المستوى العلمي:

ثانوي أو أقل ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

6- التخصص العلمي:

علوم مالية ☐ محاسبة ☐ علوم قانونية ☐ أخرى ☐

7- الإسم التجاري للبنك:

BADR ☐ BDL ☐ BEA ☐ AGB ☐ BNA ☐

CPA ☐

المحورالأول: التدقيق الداخلي

البعد الأول: مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي.

ت	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يوجد قسم للتدقيق الداخلي تابع للجنة التدقيق في مجلس الإدارة في بنككم.					
2	هناك غطلاع كافي من قبل أعضاء قسم التدقيق الداخلي على معايير التدقيق الداخلي الدولية.					
3	يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد لمدققين الداخليين.					
4	تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخلين في مهامهم التوكيدية والإستشارية.					
5	تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في مؤسستكم.					
6	يوكب أعضاء قسم التدقيق الداخلي كل ما هو جديد فيما يخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية.					
7	يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لقسم التدقيق الداخلي بالبنك.					
8	التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في مؤسستكم.					
9	يلتزم المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وضمان الجودة لكافة أنشطته.					

البعد الثاني: قواعد السلوك المهني

ت	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
10	يتمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية التامة حتى يقوم بأنشطة المراجعة بموضوعية.					
11	يمارس المدقق الداخلي مهامه بكل سرية وأمانة .					
12	يتمتع المدقق الداخلي بالكفاءة المهنية اللازمة في مجال التدقيق الداخلي بامتلاك المعارف اللازمة في التدقيق الداخلي.					
13	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد عند أداء عمله.					
14	يتم فحص إجراءات التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي والتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين.					
15	يقوم المدقق الداخلي باجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى.					
16	هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي في للبنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم.					

المحور الثاني: إدارة المخاطر البنكية

ت	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
17	يوجد قسم أو مصلحة أو لجنة داخل البنك تسهر على إدارة المخاطر البنكية.					
18	يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية.					
19	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك.					
20	يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضاءه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية.					
21	يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.					
22	يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.					
23	تقوم مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف اخر عند توقع حدوث خطر مرتفع.					
24	يتم تجنب مخاطر الاءتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة .					

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكمين

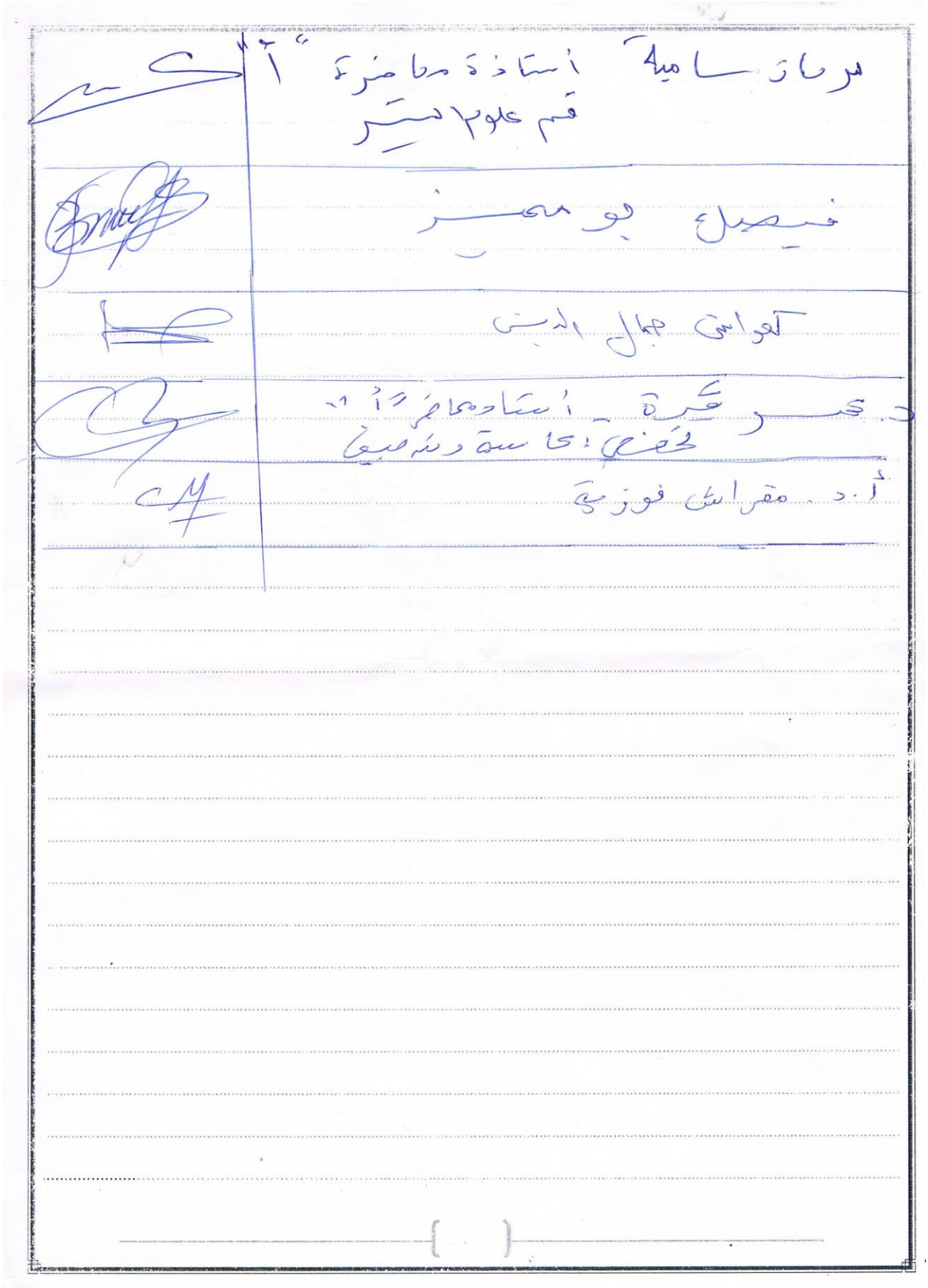

الملحق رقم 3:دراسة الصدق من خلال معامل الارتباط

Corrélations

		مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي
يوجد قسم للتدقيق الداخلي تابع للجنة التدقيق في مجلس الإدارة في بنككم	Corrélation de Pearson	,548**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
هناك إطلاع كافي من قبل أعضاء قسم التدقيق الداخلي على معايير التدقيق الداخلي الدولية	Corrélation de Pearson	,716**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد لمدققين الداخليين.	Corrélation de Pearson	,722**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخلين في مهامهم التوكيدية والإستشارية.	Corrélation de Pearson	,708**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في مؤسستكم	Corrélation de Pearson	,745**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
يوكب أعضاء قسم التدقيق الداخلي كل جديد فيما يخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية	Corrélation de Pearson	,683**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لقسم التدقيق الداخلي بالبنك.	Corrélation de Pearson	,704**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في مؤسستكم.	Corrélation de Pearson	,632**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
يلتزم المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وضمان الجودة لكافة أنشطته	Corrélation de Pearson	,593**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	40
مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	40

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي في للبنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم	قواعد السلوك المهني
يتمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية التامة حتى يقوم بأنشطة المراجعة بموضوعية	Corrélation de Pearson	-,052	,547**
	Sig. (bilatérale)	,752	,000
	N	40	40
. يمارس المدقق الداخلي مهامه بكل سرية وأمانة	Corrélation de Pearson	,352*	,506**
	Sig. (bilatérale)	,026	,001
	N	40	40
يتمتع المدقق الداخلي بالكفاءة المهنية اللازمة في مجال التدقيق الداخلى بامتلاك المعارف اللازمة في التدقيق الداخلي.	Corrélation de Pearson	-,070	,595**
	Sig. (bilatérale)	,669	,000
	N	40	40
يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد عند أداء عمله.	Corrélation de Pearson	,204	,656**
	Sig. (bilatérale)	,207	,000
	N	40	40
يتم فحص إجراءات التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي والتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين.	Corrélation de Pearson	,224	,750**
	Sig. (bilatérale)	,164	,000
	N	40	40
يقوم المدقق الداخلي باجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى.	Corrélation de Pearson	-,030	,441**
	Sig. (bilatérale)	,853	,004
	N	40	40
هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي في للبنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم	Corrélation de Pearson	1	,339*
	Sig. (bilatérale)		,032
	N	40	40
قواعد السلوك المهني	Corrélation de Pearson	,339*	1
	Sig. (bilatérale)	,032	
	N	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		قواعد السلوك المهني	مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي	التدقيق الداخلي
قواعد السلوك المهني	Corrélation de Pearson	1	,076	,577**
	Sig. (bilatérale)		,641	,000
	N	40	40	40
مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي	Corrélation de Pearson	,076	1	,858**
	Sig. (bilatérale)	,641		,000
	N	40	40	40
التدقيق الداخلي	Corrélation de Pearson	,577**	,858**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélation

		تقوم مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف اخر عند توقع حدوث خطر مرتفع.	يتم تجنب مخاطر الاءتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة .	إدارة المخاطر البنكية
يوجد قسم أو مصلحة أو لجنة داخل البنك تسهر على إدارة المخاطر البنكية.	Corrélation de Pearson	,278	,229	,566**
	Sig. (bilatérale)	,082	,155	,000
	N	40	40	40
يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية.	Corrélation de Pearson	,344*	-,015	,709**
	Sig. (bilatérale)	,030	,929	,000
	N	40	40	40
تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك.	Corrélation de Pearson	,169	,204	,645**
	Sig. (bilatérale)	,298	,207	,000
	N	40	40	40
يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضاءه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية.	Corrélation de Pearson	,023	,332*	,725**
	Sig. (bilatérale)	,886	,036	,000
	N	40	40	40
يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.	Corrélation de Pearson	-,078	,096	,527**
	Sig. (bilatérale)	,632	,556	,000
	N	40	40	40
يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة.	Corrélation de Pearson	,131	,122	,525**
	Sig. (bilatérale)	,420	,452	,001
	N	40	40	40
تقوم مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف اخر عند توقع حدوث خطر مرتفع.	Corrélation de Pearson	1	-,070	,388*
	Sig. (bilatérale)		,667	,013
	N	40	40	40
يتم تجنب مخاطر الاءتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة .	Corrélation de Pearson	-,070	1	,405**
	Sig. (bilatérale)	,667		,010
	N	40	40	40
إدارة المخاطر البنكية	Corrélation de Pearson	,388*	,405**	1
	Sig. (bilatérale)	,013	,010	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		التدقيق الداخلي	إدارة المخاطر البنكية	دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية
التدقيق الداخلي	Corrélation de Pearson	1	,130	,923**
	Sig. (bilatérale)		,425	,000
	N	40	40	40
إدارة المخاطر البنكية	Corrélation de Pearson	,130	1	,501**
	Sig. (bilatérale)	,425		,001
	N	40	40	40
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	Corrélation de Pearson	,923**	,501**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم(4):دراسة الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,753	16

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,693	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,747	24

الملحق رقم(5): تحليل خصائص الدراسة

Statistiques

		الجنس	العمر	الوظيفة	خبرة الموظف المهنية	المستوى التعليمي	التخصص
N	Valide	40	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0	0

Statistiques

		الإسم التجاري للبنك
N	Valide	40
	Manquant	0

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	47,5	47,5	47,5
	أنثى	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 35سنة	14	35,0	35,0	35,0
	من 35إلى 45سنة	13	32,5	32,5	67,5
	من45إلى 55سنة	9	22,5	22,5	90,0
	أكثر من 55سنة	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدقق داخلي	20	50,0	50,0	50,0
	محاسب معتمد	10	25,0	25,0	75,0
	محافظ حسابات	8	20,0	20,0	95,0
	خبير محاسبي	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

خبرة الموظف المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5سنوات	5	12,5	12,5	12,5
	من 5إلى 10سنوات	11	27,5	27,5	40,0
	من 10إلى 20سنة	14	35,0	35,0	75,0
	من20إلى 30سنة	9	22,5	22,5	97,5
	أكثر من 30سنة	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي أو أقل	5	12,5	12,5	12,5
	تكوين مهني	5	12,5	12,5	25,0
	جامعي	27	67,5	67,5	92,5
	دراسات عليا	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	علوم مالية	17	42,5	42,5	42,5
	محاسبة	8	20,0	20,0	62,5
	علوم قانونية	5	12,5	12,5	75,0
	أخرى	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الإسم التجاري للبنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	BADR	10	25,0	25,0	25,0
	BDL	15	37,5	37,5	62,5
	BEA	9	22,5	22,5	85,0
	AGB	1	2,5	2,5	87,5
	BNA	1	2,5	2,5	90,0
	CPA	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الملحق رقم 6):تحليل نتائج الدراسة عن طريق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Variance
يوجد قسم للتدقيق الداخلي تابع للجنة التدقيق في مجلس الإدارة في بنككم	40	3,75	,295
هناك اطلاع كافي من قبل أعضاء قسم التدقيق الداخلي على معايير التدقيق الداخلي الدولية	40	3,38	,599
يمارس قسم التدقيق الداخلي مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين	40	3,55	,305
تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخلين في مهامهم التوكيدة والإستشارية	40	3,65	,285
تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز إستقلالية قسم التدقيق الداخلي في مؤسستكم	40	3,60	,297
يوكب أعضاء قسم التدقيق الداخلي كل جديد فيما يخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية	40	3,82	,302
يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لقسم التدقيق الداخلي في البنك	40	3,90	,349
التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي توضح أن أنشطتهم تمت وفق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في مؤسستكم	40	3,93	,276
يلتزم المدقق الداخلي بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي وضمان الجودة لكافة أنشطته	40	3,90	,349
مدى مساهمة الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي	40	3,72	,152
N valide (liste)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Variance
يتمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية التامة حتى يقوم بأنشطة المراجعة بموضوعية	40	3,45	,664
يمارس المدقق الداخلي مهامه بكل سرية وأمانة	40	3,73	,204
يتمتع المدقق الداخلي بالكفاءة المهنية اللازمة في مجال التدقيق الداخلي بامتلاك المعارف اللازمة في التدقيق الداخلي	40	3,92	,225
يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد عند أداء عمله	40	3,88	,266
يتم فحص إجراءات التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي والتأكد من مطابقتها للخطط والنظم والقوانين	40	3,75	,449
يقوم المدقق الداخلي بإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى	40	3,55	,356
هناك نص قانوني واضح في القانون الداخلي في البنك يحدد صلاحيات عمل المدققين الداخليين ومسؤولياتهم	40	4,15	,182
قواعد السلوك المهني	40	3,78	,099
N valide (liste)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
يوجد قسم أو مصلحة أو لجنة داخل البنك تسهر على إدارة المخاطر البنكية	40	4,05	,316	,100
يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية	40	3,95	,450	,203
تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك	40	4,13	,404	,163
يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضاءه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية	40	3,80	,516	,267
يتم التأكد بشكل دوري من مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك	40	3,82	,446	,199
يتم مراجعة سياسات البنك والخاصة بالسيولة النقدية بشكل دوري لمواجهة مخاطر نقص السيولة	40	3,88	,404	,163
تقوم مصلحة المخاطر والشؤون القانونية باستخدام تقنية تحويل المخاطر إلى طرف أخر عند توقع حدوث خطر مرتفع	40	3,78	,423	,179
يتم تجنب مخاطر الإئتمان عن طريق تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك بما يساعد على الوصول إلى قرارات إئتمانية سليمة	40	3,95	,389	,151
إدارة المخاطر البنكية	40	3,92	,238	,057
N valide (liste)	40			

الملحق رقم(7) اختبار التوزيع الطبيعي

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques
المعايير المهنية	40	3	4	3,72	,390
قواعد السلوك المهني	40	3	5	3,78	,315
التدقيق الداخلي	40	3	4	3,74	,268
إدارة المخاطر البنكية	40	3	5	3,92	,238
N valide (liste)	40				

Statistiques descriptives

	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
المعايير المهنية	-,025	,374	-1,137	,733
قواعد السلوك المهني	-,754	,374	2,570	,733
التدقيق الداخلي	,439	,374	-,477	,733
إدارة المخاطر البنكية	1,514	,374	6,226	,733
N valide (liste)				

الملحق رقم(8):نتائج اختبار الإنحدار الخطي المتعدد

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المعايير المهنية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,228[a]	,052	,027	,235

a. Prédicteurs : (Constante), المعايير المهنية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,115	1	,115	2,085	,157[b]
	Résidus	2,090	38	,055		
	Total	2,205	39			

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

b. Prédicteurs : (Constante), المعايير المهنية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	3,401	,360		9,442	,000
	المعايير المهنية	,139	,096	,228	1,444	,157

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
إدارة المخاطر البنكية	3,92	,238	40
قواعد السلوك المهني	3,78	,315	40

Corrélations

		إدارة المخاطر البنكية	قواعد السلوك المهني
Corrélation de Pearson	إدارة المخاطر البنكية	1,000	-,116
	قواعد السلوك المهني	-,116	1,000
Sig. (unilatéral)	إدارة المخاطر البنكية	.	,238
	قواعد السلوك المهني	,238	.
N	إدارة المخاطر البنكية	40	40
	قواعد السلوك المهني	40	40

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	قواعد السلوك المهني[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,116[a]	,013	-,013	,239

a. Prédicteurs : (Constante), قواعد السلوك المهني

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,030	1	,030	,517	,477[b]
	Résidus	2,175	38	,057		
	Total	2,205	39			

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

b. Prédicteurs : (Constante), قواعد السلوك المهني

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	4,249	,460		9,226	,000
	قواعد السلوك المهني	-,087	,122	-,116	-,719	,477

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
إدارة المخاطر البنكية	3,92	,238	40
التدقيق الداخلي	3,74	,268	40

Corrélations

		إدارة المخاطر البنكية	التدقيق الداخلي
Corrélation de Pearson	إدارة المخاطر البنكية	1,000	,127
	التدقيق الداخلي	,127	1,000
Sig. (unilatéral)	إدارة المخاطر البنكية	.	,217
	التدقيق الداخلي	,217	.
N	إدارة المخاطر البنكية	40	40
	التدقيق الداخلي	40	40

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التدقيق الداخلي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,127[a]	,016	-,010	,239

a. Prédicteurs : (Constante), التدقيق الداخلي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,036	1	,036	,624	,434[b]
	Résidus	2,169	38	,057		
	Total	2,205	39			

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

b. Prédicteurs : (Constante), التدقيق الداخلي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	3,496	,536		6,519	,000
	التدقيق الداخلي	,113	,143	,127	,790	,434

a. Variable dépendante : إدارة المخاطر البنكية

الملحق رقم(9): اختبار t لتحليل الفروق لمتغير الجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	ذكر	19	3,79	,177	,041
	أنثى	21	3,81	,230	,050

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes
		F	Sig.	t
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	Hypothèse de variances égales	1,214	,278	-,239
	Hypothèse de variances inégales			-,242

Test des échantillons indépendants

		Test t pour égalité des moyennes		
		ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	Hypothèse de variances égales	38	,812	-,016
	Hypothèse de variances inégales	37,080	,810	-,016

Test des échantillons indépendants

		Test t pour égalité des moyennes	
		Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	Hypothèse de variances égales	,065	-,148
	Hypothèse de variances inégales	,065	-,147

Test des échantillons indépendants

		Test t pour égalité des moyennes
		Intervalle de confiance de la différence à 95 %
		Supérieur
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية	Hypothèse de variances égales	,117
	Hypothèse de variances inégales	,115

الملحق رقم(8): اختبار تحليل التباين الأحادي

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

Descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
أقل من 35سنة	14	3,81	,184	,049	3,71	3,92
من 35إلى 45سنة	13	3,79	,241	,067	3,65	3,94
من45إلى 55سنة	9	3,84	,234	,078	3,66	4,02
أكثر من 55سنة	4	3,72	,052	,026	3,64	3,80
Total	40	3,80	,204	,032	3,74	3,87

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Minimum	Maximum
أقل من 35سنة	4	4
من 35إلى 45سنة	3	4
من45إلى 55سنة	4	4
أكثر من 55سنة	4	4
Total	3	4

Test d'homogénéité des variances

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
2,831	3	36	,052

ANOVA

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,042	3	,014	,320	,811
Intragroupes	1,585	36	,044		
Total	1,628	39			

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
مدقق داخلي	20	3,87	,219	,049	3,76	3,97
محاسب معتمد	10	3,71	,185	,059	3,58	3,84
محافظ حسابات	8	3,77	,177	,062	3,62	3,92
خبير محاسبي	2	3,75	,059	,042	3,22	4,28
Total	40	3,80	,204	,032	3,74	3,87

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Minimum	Maximum
مدقق داخلي	4	4
محاسب معتمد	3	4
محافظ حسابات	4	4
خبير محاسبي	4	4
Total	3	4

Test d'homogénéité des variances

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
2,375	3	36	,086

ANOVA

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,185	3	,062	1,535	,222
Intragroupes	1,443	36	,040		
Total	1,628	39			

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
أقل من 5سنوات	5	3,88	,179	,080	3,65	4,10
من 5إلى 10سنوات	11	3,81	,224	,068	3,66	3,96
من 10إلى 20سنة	14	3,79	,254	,068	3,64	3,93
من20إلى 30سنة	9	3,77	,123	,041	3,68	3,87
أكثر من 30سنة	1	3,79	.	.	.	.
Total	40	3,80	,204	,032	3,74	3,87

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Minimum	Maximum
أقل من 5سنوات	4	4
من 5إلى 10سنوات	4	4
من 10إلى 20سنة	3	4
من20إلى 30سنة	4	4
أكثر من 30سنة	4	4
Total	3	4

Test d'homogénéité des variances

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
2,179[a]	3	35	,108

a. Les groupes possédant une seule observation sont ignorés lors du calcul du test d'homogénéité de la variance pour دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

ANOVA

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.

Intergroupes	,040	4	,010	,218	,926
Intragroupes	1,588	35	,045		
Total	1,628	39			

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
ثانوي أو أقل	5	3,75	,128	,057	3,59	3,91
تكوين مهني	5	3,83	,200	,089	3,59	4,08
جامعي	27	3,81	,225	,043	3,72	3,90
دراسات عليا	3	3,79	,182	,105	3,34	4,24
Total	40	3,80	,204	,032	3,74	3,87

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Minimum	Maximum
ثانوي أو أقل	4	4
تكوين مهني	4	4
جامعي	3	4
دراسات عليا	4	4
Total	3	4

Test d'homogénéité des variances

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
1,181	3	36	,330

ANOVA

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,019	3	,006	,145	,932
Intragroupes	1,608	36	,045		
Total	1,628	39			

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
علوم مالية	17	3,84	,179	,043	3,74	3,93
محاسبة	8	3,78	,263	,093	3,56	4,00
علوم قانونية	5	3,93	,277	,124	3,59	4,28
أخرى	10	3,70	,109	,034	3,62	3,78
Total	40	3,80	,204	,032	3,74	3,87

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Minimum	Maximum
علوم مالية	4	4
محاسبة	3	4
علوم قانونية	4	4
أخرى	4	4
Total	3	4

Test d'homogénéité des variances

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
3,631	3	36	,022

ANOVA

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,215	3	,072	1,827	,160
Intragroupes	1,413	36	,039		
Total	1,628	39			

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	
					Borne inférieure	Borne supérieure
BADR	10	3,78	,226	,071	3,62	3,94
BDL	15	3,73	,161	,041	3,64	3,82
BEA	9	3,80	,179	,060	3,66	3,93
AGB	1	4,00	.	.	.	.
BNA	1	3,71	.	.	.	.
CPA	4	4,11	,104	,052	3,95	4,28
Total	40	3,80	,204	,032	3,74	3,87

Descriptives

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Minimum	Maximum
BADR	3	4
BDL	4	4
BEA	4	4
AGB	4	4
BNA	4	4
CPA	4	4
Total	3	4

Test d'homogénéité des variances

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
,838[a]	3	34	,482

a. Les groupes possédant une seule observation sont ignorés lors du calcul du test d'homogénéité de la variance pour دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

ANOVA

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,521	5	,104	3,200	,018
Intragroupes	1,107	34	,033		
Total	1,628	39			